النوع التاسع والستون[١] فِي طبقات المفسرين

طبقة الصحابة

اشتهر بالتفسير من الصحابة عشرة: الخلفاء الأربعة، وابن مسعود، وابن عباس، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وعبد الله بن الزبير.

أما الخلفاء؛ فأكثر من روي عنه منهم: علي بن أبي طالب، والرواية عن الثلاثة نزرة جدًّا، وكان السبب فِي ذلك تقدم وفاتِهم، كما أن ذلك هو السبب فِي قلة رواية أبي بكر ﷺ للحديث، ولا أحفظ عن أبي بكر ﷺ فِي التفسير إلا آثارًا قليلة جدًّا، لا تكاد تُجاوز العشرة، وأما علي فروي عنه الكثير.

وأما ابن مسعود فروي عنه أكثر مِمَّا روي عن علي.

وأما ابن عباس؛ فهو ترجمان القرآن الذي دعا له النَّبِي ﷺ: «**اللهم فقهه فِي الدين، وعلِّمه التأويل**»[٢]، وقال له أيضًا: «**اللهم آته الحكمة**»، وفِي رواية: «**اللهم علِّمه الحكمة**»[٣]، وقد ورد عن ابن عباس فِي التفسير ما لا يُحصى.

وأما أبي بن كعب؛ فعنه نسخة كبيرة.

وقد ورد عن جماعة من الصحابة غير هؤلاء اليسير من التفسير؛ كأنس، وأبي هريرة، وابن عمر، وجابر، وأبي موسى الأشعري، وورد عن عبد الله بن عمرو بن العاص أشياء تتعلق بالقصص وأخبار الفتن والآخرة وما أشبهها بأن يكون مِمَّا تَحَمَّله عن أهل الكتاب.

طبقة التابعين

قال ابن تيمية[٤]: أعلم الناس بالتفسير: أهل مكة؛ لأنَّهم أصحاب ابن عباس؛ كمجاهد، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، وسعيد بن جبير، وطاوس، وغيرهم. وكذلك فِي الكوفة: أصحاب ابن مسعود. وعلماء أهل المدينة فِي التفسير؛ مثل: زيد بن أسلم الذي أخذ عنه ابنه عبد الرحمن بن زيد ومالك بن أنس. اهـ.

ومنهم: الحسن البصري، وعطاء بن أبي سلمة الخراساني، ومُحَمَّد بن كعب القرظي،

---

(١) هو النوع الثمانون على ترتيب السيوطي.

(٢) قال في غاية البيان :" صحيح: وقد سبق تخريجه في النوع الرابع والخمسين"اهـ.

(٣) قال في غاية البيان :" صحيح: وقد سبق تخريجه في النوع الرابع والخمسين"اهـ.

(٤) "مقدمة فِي أصول التفسير" (ص ٦١).

وأبو العالية، والضحاك بن مزاحم، وعطية العوفي، وقتادة، ومرة الهمداني، وأبو مالك.

ويليهم: الربيع بن أنس، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم فِي آخرين.

فهؤلاء قدماء المفسرين، وغالب أقوالهم تلقوها عن الصحابة.

[طبقة أتباع التابعين]

ثُمَّ بعد هذه الطبقة أُلِّفت تفاسير تجمع أقوال الصحابة والتابعين؛ كتفسير سفيان بن عيينة، ووكيع بن الجراح، وشعبة بن الحجاج، ويزيد بن هارون، وعبد الرزاق، وآدم بن أبي إياس، وإسحاق بن راهويه، وروح بن عبادة، وعبد بن حميد، وسنيد، وأبي بكر بن أبي شيبة، وآخرين.

[طبقة بعدهم]

وبعدهم ابن جرير الطبري، وكتابه أَجَلّ التفاسير وأعظمها.

ثُمَّ ابن أبي حاتم، وابن ماجه، والحاكم، وابن مردويه، وأبو الشيخ ابن حيان، وابن المنذر فِي آخرين، وكلها مسندة إلَى الصحابة والتابعين وأتباعهم، وليس فيها غير ذلك، إلا ابن جرير؛ فإنه يتعرض لتوجيه الأقوال، وترجيح بعضها على بعض، والإعراب، والاستنباط، فهو يفوقها بذلك.

[طبقة أخرى]

ثُمَّ ألف فِي التفسير خلائق، فاختصروا الأسانيد، ونقلوا الأقوال تترى، فدخل من هنا الدخيل، والتبس الصحيح بالعليل.

ثُمَّ صار كل من يسنح له قول يورده، ومن يَخطر بباله شيء يعتمده، ثُمَّ ينقل ذلك عنه من يَجيء بعده؛ ظانًّا أن له أصلاً، غير ملتفت إلَى تحرير ما ورد عن السلف الصالح ومن يُرجع إليهم فِي التفسير.

[طبقة أخرى]

ثُمَّ صنف بعد ذلك قوم برعوا فِي العلوم، فكان كل منهم يقتصر فِي تفسيره على الفن الذي يغلب عليه:

فالنحوي: تراه ليس له هَمٌّ إلا الإعراب، وتكثير الأوجه الْمُحتملة فيه، ونقل قواعد النحو ومسائله وفروعه وخلافياته؛ كالزجاج، والواحدي فِي "البسيط"، وأبي حيان فِي "البحر" و"النهر".

والإخباري: ليس له شغل إلا القصص واستيفائها والإخبار عمن سلف؛ سواء كانت صحيحة أو باطلة؛ كالثعلبِي.

والفقيه: يكاد يسرد فيه الفقه من باب الطهارة إلَى أمهات الأولاد، وربَّما استطرد إلَى إقامة أدلة الفروع الفقهية الَّتِي لا تعلق لَهَا بالآية، والجواب عن أدلة المخالفين؛ كالقرطبِي.

وصاحب العلوم العقلية -خصوصًا الإمام فخر الدين- قد ملأ تفسيره بأقوال الحكماء والفلاسفة وشبهها، وخرج من شيء إلَى شيء، حتَّى يقضي الناظر العجب من عدم مطابقة الْمُورَد للآية.

قال أبو حيان فِي "البحر": جمع الإمام الرازي فِي تفسيره أشياء كثيرة طويلة لا حاجة بِها فِي علم التفسير، ولذلك قال بعض العلماء: فيه كل شيء إلا التفسير.

والمبتدع ليس له قصد إلا تَحريف الآيات وتسويتها على مذهبه الفاسد، بحيث إنه متَى لاح له شاردة من بعيد؛ اقتنصها، أو وجد موضعًا له فيه أدنى محال؛ سارع إليه.

قال البلقِيني: استخرجت من "الكشاف" اعتزالاً بالمناقيش من [قوله فِي تفسير] قوله تعالى: ﴿فَمَن زُحۡزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدۡخِلَ ٱلۡجَنَّةَ فَقَدۡ فَازَۗ﴾(٥): "وأي فوز أعظم من دخول الجنة"، أشار به إلَى عدم الرؤية.

فإن قلت: فأي التفاسير ترشد إليه وتأمر الناظر أن يعول عليه؟

قلت: تفسير الإمام أبي جعفر بن جرير الطبري، الذي أجمع العلماء المعتبرون على أنه لَم يؤلِّف فِي التفسير مثله.

قال النووي فِي "تَهذيبه": كتاب ابن جرير فِي التفسير لَم يصنف أحد مثله.

[قال السيوطي:] وقد شرعت فِي تفسير جامع لِجميع ما يحتاج إليه من التفاسير المنقولة، والأقوال المقولة، والاستنباطات والإشارات، والأعاريب، ونكت البلاغة، ومحاسن البدائع، وغير ذلك، بِحيث لا يحتاج معه إلَى غيره أصلاً، وسَمَّيته بـــ"مجمع البحرين ومطلع البدرين"، وهو الذي جعلت هذا الكتاب مقدمة له، والله أسأل أن يعين على إكماله، [وصلى الله على] مُحمَّد وآله.

---

(٥) سورة آل عمران: ١٨٥.

النوع السبعون[٦] فِي معرفة شروط المفسر وآدابه

قال العلماء: من أراد تفسير الكتاب العزيز طلبه:

أولاً: من القرآن، فما أُجمل منه فِي مكان؛ فقد فُسِّر فِي موضع آخر، وما اختُصر فِي مكان؛ فقد بُسط فِي موضع آخر.

[ثانيًا:] فإن أعياه ذلك طلبه من السنة؛ فإنَّها شارحة للقرآن وموضحة له.

[ثالثًا:] فإن لَم يجده من السنة رجع إلَى أقوال الصحابة؛ فإنَّهم أدرى بذلك؛ لِما شاهدوه من القرائن والأحوال عند نزوله، ولِما اختُصُّوا به من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح.

قال الزركشي فِي "البرهان"[٧]: للناظر فِي القرآن لطلب التفسير مآخذ كثيرة، أمهاتُها أربعة:

الأول: النقل عن النَّبِي ﷺ، وهذا هو الطراز المعلم، لكن يجب الحذر من الضعيف منه والموضوع؛ فإنه كثير، ولهذا قال أحمد: ثلاث كتب لا أصل لَهَا: المغازي، والملاحم، والتفسير. قال الْمُحققون[٨] من أصحابه: مراده أن الغالب أنه ليس لَها أسانيد صحاح متصلة.

الثاني: الأخذ بقول الصحابي.

ثُمَّ قال: وفِي الرجوع إلَى قول التابعي روايتان عن أحمد، واختار ابن عقيل المنع، وحكوه عن شعبة، لكن عمل المفسرين على خلافه، فقد حكوا فِي كتبهم أقوالَهم؛ لأن غالبها تلقوها من الصحابة.

الثالث: الأخذ بِمطلق اللغة؛ فإن القرآن نزل بلسان عربي، وهذا قد ذكره جماعة، ونص عليه أحمد فِي مواضع لكن نقل الفضل بن زياد عنه: أنه سئل عن القرآن يُمثل له الرجل ببيت من الشعر؟ فقال: ما يعجبنِي.

فقيل: ظاهره المنع. ولِهذا قال بعضهم: فِي جواز تفسير القرآن بِمقتضى اللغة روايتان عن أحمد.

وقيل: الكراهة تُحمل على صرف الآية عن ظاهرها إلَى معانٍ خارجة محتملة يدل عليها القليل من كلام العرب، ولا يوجد غالبًا إلا فِي الشعر ونحوه، ويكون المتبادر خلافها.

وروى البيهقي فِي "الشعب" عن مالك؛ قال: "لا أوتى برجل غير عالِم بلغة العرب يفسر

---

(٦) هو النوع الثامن والسبعون على ترتيب السيوطي.

(٧) (٢/ ١٥٧- ١٥٨).

(٨) "مقدمة فِي أصول التفسير" (ص ٥٩).

كتاب الله إلا جعلته نكالاً"[٩].

الرابع: التفسير بالمقتضى من معنَى الكلام، والمقتضب من قوة الشرع، وهذا هو الذي دعا به النَّبي ﷺ لابن عباس، حيث قال:«**اللهم فقهه فِي الدين، وعلِّمه التأويل**»[١٠]. والذي عناه علي بقوله: "إلا فهمًا يؤتاه الرجل فِي القرآن"[١١].

ومن هنا اختلف الصحابة فِي معنَى الآية، فأخذ كل برأيه على منتهى نظره.

وقال ابن تيمية فِي كتاب[١٢] **ألفه في هذا النوع:** يجب أن يُعلم أن النبى ﷺ بيَّن لأصحابه معاني القرآن كما بيَّن لَهم ألفاظه، فقوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[١٣] يتناول هذا وهذا.

وقد قال أبو عبد الرحمن السلمي: حدثنا الذين كانوا يقرءون القرآن كعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما: "أنَّهم كانوا إذا تعلموا من النَّبِي ﷺ عشر آيات؛ لَم يتجاوزوها حتَّى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعًا"[١٤].

---

(٩) قال في غاية البيان :" أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٤٢٥رقم٢٢٨٧) من طريق أبي عبد الله الميداني الخطيب عن أبي قريش عن يحيى بن سليمان بن فضلة عنه مالك بن أنس عنه به".

وفي إسناده من لم يتبين لي"اهـ.

(١٠) قال في غاية البيان :" صحيح: وقد سبق تخريجه في النوع الرابع والخمسين"اهـ.

(١١) قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٢٨٨٢) كتاب الجهاد باب فكاك الأسير عن أبي جحيفة قال: قلت لعلي :"هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله ؟ قال: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما أعلمه إلا فهماً يعطيه الله رجلاً في القرآن وما في هذه الصحيفة قلت وما في الصحيفة قال العقل وفكاك الأسير وأن لا يقتل مسلم بكافر"اهـ

والحديث في صحيح مسلم (رقم١٣٧٠) وليس فيه ذكر الفهم.

(١٢) "مقدمة فِي أصول التفسير" (ص ٣٥- ٩٣).

(١٣) سورة النحل: ٤٤.

(١٤) قال في غاية البيان :" حسن: أخرجه ابن سعد في الطبقات (٦/ ١٧٢) وابن وضاح في ما جاء في البدع (١٨١رقم٢٧٥) والفريابي في فضائل القرآن (٢٤١رقم١٦٩) ومن طريقه الرازي في فضائل القرآن (١٢٧رقم٩٧) من طريق حماد بن زيد

وأخرجه الطحاوي في المشكل (٤/ ٨٣رقم١٤٥١، ١٤٥٢١) من طريق سفيان وهمام بن يحيى ثلاثتهم عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي عنه به .

ولهذا كانوا يبقون مدة فِي حفظ السورة.

وقال أنس: "كان الرجل إذا قرأ البقرة وآل عمران؛ جد فِي أعيننا". رواه أحمد فِي "مسنده"(١٥).

وأقام ابن عمر على حفظ البقرة ثَمان سنين. أخرجه فِي "الموطأ"(١٦).

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ١١٧رقم٢٩٩٢٩) وأحمد في المسند (٥/ ٤١٠) وأبو بكر ابن مجاهد في السبعة (٦٩) ومن طريقه أبو عمرو الداني في البيان في عد آي القرآن (٣٣) وأخرجه ابن جرير في التفسير (١/ ٨٠) والمستغفري في فضائل القرآن (١/ ٣٢٢رقم٣٦٠، ٣٦١) من طريقين آخرين عن عطاء بن السائب عنه به .

وأخرج ابن جرير في التفسير (١/ ٨٠) قال: حدثنا محمد بن علي بن الحسن بن شقيق المروزي سمعت أبي حدثنا الحسين بن واقد حدثنا الأعمش عن شَقيق عن ابن مسعود قال:" كانَ الرجل مِنَّا إذا تعلَّم عَشْر آياتٍ لم يجاوزهُنّ حتى يعرف معانيهُنَّ، والعملَ بهنَّ".

وإسناده صحيح.

وأخرجه المروزي في قيام الليل (٧٨-المختصر) عن ابن مسعود عنه به"اهـ.

(١٥) قال في غاية البيان :" صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في المسند (١/ ٥١-تخريج الكشاف) وأحمد في المسند (٣/ ١٢٠، ١٢١) وابن حبان في الصحيح (٣/ ١٩رقم٧٤٤) والبيهقي في إثبات عذاب (٥٦رقم٥٤) وفي السنن الصغرى (١/ ٥٦٨رقم١٠٥٤) وقوام السنة في دلائل النبوة للأصبهاني (١/ ٥٢رقم٣٥) من طرق عن حميد قال سمعت أنس بن مالك عنه به .

وأصل الحديث في الصحيحين؛ قال الزيلعي في تخريج الكشاف (١/ ٥١) :"الحديث في الصحيحين، ليس فيه وكان الرجل إذا قرأ البقرة وآل عمران جد فينا"اهـ.

(١٦) قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه مالك في الموطأ (١/ ٢٠٥رقم٤٧٩) ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٣٣١رقم١٩٥٦) ومن طريق البيهقي ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣١/ ١٦٠) أنه بلغه:" أن عبد الله بن عمر مكث على سورة البقرة ثماني سنين يتعلمها".

وهذا من بلاغات الموطأ.

وأخرج البيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٣٣١رقم١٩٥٥) ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣١/ ١٦٠) من طريق إسحاق بن عيسى قال: سمعت مالكاً يوماً عاب العجلة في الأمور ثم قال :" قرأ ابن عمر البقرة في ثمان سنين".

وذلك أن الله قال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾[١٧]، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ﴾[١٨]، وتدبُّر الكلام بدون فهم معانيه لا يُمكن.

وأيضًا، فالعادة تَمنع أن يقرأ قوم كتابًا فِي فن من العلم؛ كالطب والحساب ولا يستشرحونه، فكيف بكلام الله الذي هو فِي عصمتهم، وبه نجاتُهم وسعادتُهم، وقيام دينهم ودنياهم؟! ولهذا كان النِّزاع بين الصحابة فِي تفسير القرآن قليل جدًّا، وهو وإن كان بين التابعين أكثر منه بين الصحابة، فهو قليل بالنسبة إلَى ما بعدهم.

ومن التابعين من تلقى جميع التفسير عن الصحابة، وربَّما تكلموا فِي بعض ذلك بالاستنباط والاستدلال.

[**اختلاف السلف فِي التفسير**:]

والخلاف بين السلف فِي التفسير قليل، وغالب ما يصح عنهم من الخلاف يرجع إلَى اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد، وذلك صنفان:

أحدهما: أن يعبر واحد منهم عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه تدل على معنَى فِي المسمى غير الْمَعنَى الآخر مع اتِّحاد المسمى؛ كتفسيرهم: ﴿**الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ**﴾[١٩]:

- **بعضٌ**: بالقرآن؛ أي: إتباعه.

- **وبعضٌ**: بالإسلام، فالقولان متفقان؛ لأن دين الإسلام هو إتباع القرآن، ولكن كل منهما نبه على وصف غير الوصف الآخر، كما أن لفظ ﴿**صِرَاطَ**﴾ يُشعر بوصف ثالث، وكذلك قول من قال: هو السنة والجماعة، وقول من قال: هو طريق العبودية، وقول من قال: هو طاعة الله ورسوله[٢٠]... وأمثال ذلك، فهؤلاء كلهم أشاروا إلَى ذات واحدة، لكن وصفها

وإسناده صحيح إلى مالك، ومالك لم يدرك ابن عمر، فهو منقطع.

وأخرج ابن سعد في الطبقات الكبرى (٤/ ١٦٤) أخبرنا عبد الله بن جعفر حدثنا أبو المليح عن ميمون أن ابن عمر :"تعلم سورة البقرة في أربع سنين".

وإسناده صحيح"اهـ.

(١٧) سورة ص: ٢٩.

(١٨) سورة النساء: ٨٢.

(١٩) سورة الفاتحة: ٦.

(٢٠) قال في غاية البيان :" تفسير الصراط المستقيم بالقرآن: أخرجه وكيع (١/ ٣٨-الدر المنثور) ومن طريقه المروزي في السنة (١٢ رقم٢٤) وأخرجه ابن جرير في التفسير (١/ ٧٤) والطبراني في المعجم الكبير (٩/ ٢١٢رقم٩٠٣١) والحاكم في المستدرك (٢/ ٢٨٤) والثعلبي في التفسير (١/ ١٢٠) من

كل منهم بصفة من صفاتِها.

الثاني: أن يذكر كل منهم من الاسم العام بعض أنواعه على سبيل التمثيل وتنبيه المستمع على النوع، لا على سبيل الحد المطابق للمحدود فِي عمومه وخصوصه؛ مثاله ما نقل فِي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ وَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞ وَمِنۡهُمۡ سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ﴾[٢١]، فمعلوم أن الظالِم لنفسه يتناول المضيع للواجبات والمنتهك للحرمات، والمقتصد يتناول فاعل الخيرات وتارك الْمُحرمات، والسابق: يدخل فيه من سبق فتقرب بالحسنات مع الواجبات، فالمقتصدون أصحاب اليمين، والسابقون السابقون أولئك المقربون.

ثُمَّ إن كلاً منهم يذكر هذا فِي نوع من أنواع الطاعات؛ كقول القائل: السابق الذي يصلي أول الوقت، والمقتصد الذي يصلي فِي أثنائه، والظالِم لنفسه الذي يؤخر العصر إلَى الاصفرار. أو يقول: السابق الْمُحسن بالصدقة مع الزكاة، والمقتصد الذي يؤدي الزكاة

طريقين عن أبي وائل عن عبد الله قال:" {الصراط المستقيم} هو كتاب الله ".

قال الحاكم:" هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه".

وإسناده صحيح.

وتفسيره بالإسلام: أخرجه وكيع (١/ ٣٨-الدر المنثور) ومن طريقه المروزي في السنة (١٢رقم٢٥) وأخرجه ابن جرير في التفسير (١/ ٧٤) والحاكم في المستدرك (٢/ ٤٨٤) والثعلبي في التفسير (١/ ١٢٠) من طريقين عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله قال:" {الصراط المستقيم} هو الإسلام".

قال الحاكم:" هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه".

وإسناده حسن.

وتفسيره بالسنة والجماعة: أخرجه الثعلبي في التفسير (١/ ١٢١) سمعت أبا القاسم الحسن بن محمد يقول سمعت أبا نصر منصور بن عبد الله بهرات يقول سمعت أبا الحسن عمر بن واصل العنبري يقول سمعت سهل بن عبد الله التستري يقول:" طريق السنة والجماعة".

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه: عمر بن واصل العنبري قال الذهبي في المغني في الضعفاء (٢/ ٤٧٥):" اتهمه الخطيب بالوضع وساق له حديثاً مكذوباً".

وتفسيره بطريق العبودية : ذكره الثعلبي في التفسير (١/ ١٢١) معلقاً منسوباً لأبي عثمان الداراني قال :" يعني: طريق العبودية "اهـ.

(٢١) سورة فاطر: ٣٢.

المفروضة فقط، والظالِم مانع الزكاة.

قال: وهذان الصنفان اللذان ذكرناهما فِي تنوع التفسير -تارة لتنوع الأسْمَاء والصفات، وتارة لذكر بعض أنواع المسمى- هو الغالب فِي تفسير سلف الأمة الذي يُظن أنه مختلف.

ومن التنازع الموجود عنهم ما يكون اللفظ فيه محتملاً للأمرين، إما لكونه مشتركًا فِي اللغة؛ كلفظ ﴿قَسْوَرَةٍ﴾[٢٢] الذي يراد به الرامي ويراد به الأسد، ولفظ: ﴿عَسْعَسَ﴾[٢٣] الذي يراد به إقبال الليل وإدباره. وإما لكونه متواطئًا فِي الأصل، لكن المراد به أحد النوعين أو أحد الشخصين؛ كالضمائر فِي قوله: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾[٢٤] الآية، وكلفظ: ﴿ٱلْفَجْرِ﴾، ﴿وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَتْرِ﴾، ﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾.... وأشباه ذلك.

فمثل هذا قد يجوز أن يراد به كل المعاني الَّتِي قالَها السلف، وقد لا يجوز ذلك.

فالأول: إما لكون الآية نزلت مرتين، فأريد بها هذا تارة، وهذا تارة، وإما لكون اللفظ المشترك يجوز أن يراد به معناه، وإما لكون اللفظ متواطئًا، فيكون عامًّا إذا لَم يكن لمخصصه موجب، فهذا النوع إذا صح فيه القولان؛ كان من الصنف الثاني.

ومن الأقوال الموجودة عنهم -ويجعلها بعض الناس اختلافًا- أن يعبروا عن المعاني بألفاظ متقاربة، كما إذا فسر بعضهم ﴿تُبْسَلَ﴾[٢٥] بـــ:(تُحبس)، وبعضهم بـــ:(تُرتَهن)[٢٦]؛ لأن كلاً منهما قريب من الآخر.

ثُمَّ قال: فصل: والاختلاف فِي التفسير على نوعين:

---

(٢٢) سورة المدثر: ٥١.

(٢٣) سورة التكوير: ١٧.

(٢٤) سورة النجم: ٨.

(٢٥) سورة الأنعام: ٧٠.

(٢٦) قال في غاية البيان :" تفسير تبسل بـ"تحبس": أخرجه عبد الرزاق في التفسير (٣/ ٢٩٥-الدر المنثور) ومن طريقه ابن جرير في التفسير (٧/ ٢٣٢) وكذا ابن أبي حاتم في التفسير (٤/ ١٣١٨رقم٧٤٥٤) وأخرجه ابن جرير في التفسير (٧/ ٢٣٢) عن معمر عن قتادة {أن تبسل نفس} قال :"تؤخذ فتحبس".

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٣/ ٢٩٥) لعبد بن حميد وابن المنذر .

وإسناده صحيح.

وتفسيره بـ"ترتهن": نقله النحاس في معاني القرآن (٢/ ٤٤٤) عن الفراء وكذا الثعلبي في التفسير (٤/ ١٥٨) وابن الجوزي في زاد المسير (٣/ ٦٥)"اهـ.

منه ما مستنده النقل فقط.

ومنه ما يُعلم بغير ذلك.

والمنقول: إما عن المعصوم أو غيره، ومنه ما يُمكن معرفة الصحيح منه من غيره، ومنه ما لا يُمكن ذلك.

وهذا القسم الذي لا يُمكن معرفة صحيحه من ضعيفه عامته مِمَّا لا فائدة فيه، ولا حاجة بنا إلَى معرفته، وذلك كاختلافهم فِي لون كلب أصحاب الكهف واسمه، وفِي البعض الذي ضُرب به القتيل من البقرة، وفِي قدر سفينة نوح وخشبها، وفِي اسم الغلام الذي قتله الخضر... ونحو ذلك، فهذه الأمور طريق العلم بِها النقل، فما كان منه منقولاً نقلاً صحيحًا عن النَّبِي ﷺ قُبل، وما لا بأن نُقل عن أهل الكتاب ككعب ووهب؛ وقف عن تصديقه وتكذيبه؛ لقوله ﷺ: «**إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم**»(٢٧).

وكذا ما نُقل عن بعض التابعين، وإن لَم يذكر أنه أخذه عن أهل الكتاب، فمتَى اختلف التابعون؛ لَم يكن بعض أقوالِهم حجة على بعض.

وما نُقل فِي ذلك عن الصحابة نقلاً صحيحًا؛ فالنفس إليه أسكن مِمَّا يُنقل عن التابعين؛ لأن احتمال أن يكون سمعه من النَّبِي ﷺ أو من بعض من سمعه منه أقوى، ولأن نقل الصحابة عن أهل الكتاب أقل من نقل التابعين، ومع جزم الصحابي بِما يقوله؛ كيف يقال: إنه أخذه عن أهل الكتاب وقد نُهوا عن تصديقهم؟!

وأما القسم الذي يُمكن معرفة الصحيح منه؛ فهذا موجود كثيرًا ولله الحمد، وإن قال الإمام

---

(٢٧)قال في غاية البيان :" صحيح: أخرج البخاري في الصحيح (رقم٦٩٢٨) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب قول النبي ﷺ :" لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء" عن أبي هريرة قال:" كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام فقال رسول الله ﷺ:" لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا {آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل} الآية.

وأخرجه باللفظ الذي ذكره المصنف: عبد الرزاق في المصنف (٦/ ١١١رقم١٠١٦٠) ومن طريقه كلٌ من أبي داود في السنن (٣/ ٣١٨رقم٣٦٤٤) وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٤/ ١٤٠رقم٢١٢١) والطبراني في المعجم الكبير (٢٢/ ٣٤٩رقم٨٧٤) والثعلبي في التفسير (٧/ ٢٨٥) والبغوي في التفسير (٣/ ٤٧٠) وأخرجه أحمد في المسند (٤/ ١٣٦) وابن حبان في الصحيح (١٤/ ١٥١رقم٦٢٥٧) والطبراني في المعجم الكبير (٢٢/ ٣٤٩رقم٨٧٥) والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ١٠) من طرق عن الزهري عن ابن أبي نملة الأنصاري عن أبيه أبي نملة مرفوعاً.

وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة (٦/ ١/ ٧١٢/ رقم٢٨٠٠)"اهـ.

أحمد: "ثلاث ليس لَهَا أصل: التفسير والملاحم والمغازي"، وذلك لأن الغالب عليها المراسيل.

وأما ما يُعلم بالاستدلال لا بالنقل؛ فهذا أكثر ما فيه الخطأ من جهتين حدثتا بعد تفسير الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان؛ فإن التفاسير الَّتِي يُذكر فيها كلام هؤلاء صرفًا لا يكاد يوجد فيها شيء من هاتين الجهتين؛ مثل: "تفسير" عبد الرزاق، والفريابي، ووكيع، وعبد بن حميد، وإسحاق، وأمثالهم.

أحدهما: قوم اعتقدوا معاني، ثُمَّ أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها.

والثاني: قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده من كان من الناطقين بلغة العرب؛ من غير نظر إِلَى التكلم بالقرآن والْمنَزل عليه والْمُخاطب به.

فالأولون راعوا الْمَعنَى الذي رأوه من غير نظر إِلَى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان، والآخرون راعوا مجرد اللفظ، وما يجوز أن يريد به العربي من غير نظر إِلَى ما يصلح للمتكلم وسياق الكلام.

ثُمَّ هؤلاء كثيرًا ما يغلطون فِي احتمال اللفظ لذلك الْمَعنَى فِي اللغة كما يغلط فِي ذلك الذين قبلهم، كما أن الأولين كثيرًا ما يغلطون فِي صحة الْمَعنَى الذي فسروا به القرآن كما يغلط فِي ذلك الآخرون، وإن كان نظر الأولين إِلَى الْمَعنَى أسبق، ونظر الآخرين إِلَى اللفظ أسبق.

والأولون صنفان: تارة يسلبون لفظ القرآن ما دل عليه وأريد به، وتارة يحملونه على ما لَم يدل عليه ولَم يُرد به، وفِي كلا الأمرين قد يكون ما قصدوا نفيه أو إثباته من الْمَعنَى باطلاً، فيكون خطؤهم فِي الدليل والمدلول، وقد يكون حقًّا، فيكون خطؤهم فِي الدليل لا فِي المدلول، فالذين أخطئوا فيهما – مثل طوائف من أهل البدع– اعتقدوا مذاهب باطلة، وعمدوا إِلَى القرآن فتأولوه على رأيهم، وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين؛ لا فِي رأيهم، ولا فِي تفسيرهم، وقد صنفوا تفاسير على أصول مذهبهم؛ مثل تفسير عبد الرحمن بن كيسان الأصم، والجبائي، وعبد الجبار، والرماني، والزمخشري، وأمثالهم.

ومن هؤلاء من يكون حسن العبارة، يدس البدع فِي كلامه وأكثر الناس لا يعلمون؛ كصاحب "الكشاف" ونحوه، حتَّى يروج على خلق كثير من أهل السنة كثير من تفاسيرهم الباطلة.

وتفسير ابن عطية وأمثاله أتبع للسنة، وأسلم من البدعة، ولو ذكر كلام السلف المأثور عنهم على وجهه؛ لكان أحسن؛ فإنه كثيرًا ما ينقل من تفسير ابن جرير الطبري –وهو من أَجَلِّ التفاسير وأعظمها قدرًا– ثُمَّ إنه يدع ما ينقله عن السلف ويذكر ما يزعم أنه قول الْمُحققين، وإنَّما يعني بهم طائفة من أهل الكلام الذين قرروا أصولَهم بطرق من جنس ما قررت به المعتزلة أصولَهم، وإن كانوا أقرب إِلَى السنة من المعتزلة، لكن ينبغي أن يُعطى كل ذي حق حقه؛ فإن الصحابة والتابعين والأئمة إذا كان لهم فِي الآية تفسير، وجاء قوم فسروا الآية بقول آخر لأجل مذهب اعتقدوه –وذلك المذهب ليس من مذاهب الصحابة والتابعين– صار مشاركًا للمعتزلة وغيرهم من أهل البدع فِي مثل هذا.

وفِي الجملة؛ من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلَى ما يخالف ذلك؛ كان مخطئًا فِي ذلك، بل مبتدعًا؛ لأنَّهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه؛ كما أنَّهم أعلم بالحق الذي بعث الله به رسوله.

وأما الذين أخطئوا فِي الدليل لا المدلول؛ فمثل كثير من الصوفية والوعاظ والفقهاء، يفسرون القرآن بِمعانٍ صحيحة فِي نفسها، لكن القرآن لا يدل عليها؛ مثل كثير مِمَّا ذكره السلمي فِي "الحقائق"، فإن كان فيما ذكروه معانٍ باطلة؛ دخل فِي القسم الأول. انتهى كلام ابن تيمية ملخصًا، وهو نفيس جدًّا.

تنبيه:

من المهم معرفة التفاسير الواردة عن الصحابة بحسب قراءة مخصوصة، وذلك أنه قد يرد عنهم تفسيران فِي الآية الواحدة مختلفان، فيُظن اختلافًا، وليس باختلاف، وإنَّما كل تفسير على قراءة، وقد تعرض السلف لذلك.

فأخرج ابن جرير فِي قوله تعالى: ﴿لَقَالُوٓاْ إِنَّمَا سُكِّرَتۡ أَبۡصَٰرُنَا﴾[٢٨] من طرق عن ابن عباس وغيره: أن ﴿سُكِّرَتۡ﴾ بِمعنَى: سدت[٢٩]، ومن طرق أنَّها بِمعنَى: أخذت[٣٠].

---

(٢٨) سورة الحجر: ١٥.

(٢٩) قال في غاية البيان :" علق البخاري في الصحيح كتاب التفسير باب تفسير سورة الحجر عن ابن عباس أنه قال {سكرت} :"غشيت".

وهذا التفسير وصله ابن أبي حاتم (٤/ ٢٣٣-التغليق): ثنا أبي ثنا أبو صالح عن معاوية عن علي عن ابن عباس عنه به.

وإسناده حسن.

وأخرج ابن جرير في التفسير (١٤/ ١٢) من طريقين عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله {سكرت أبصارنا} قال :"سدت".

وأخرجه ابن جرير في التفسير (١٤/ ١٢) حدثنا القاسم ثنا الحسين ثني حجاج عن ابن جريج عن مجاهد مثله

وهذا أثر حسن .

وأخرج ابن جرير في التفسير (١٤/ ١٢) حدثنا الحسن بن محمد ثنا حجاج بن محمد عن ابن جريج قال أخبرني ابن كثير قال:" سدت".

وإسناده صحيح.

ثُمَّ أخرج عن قتادة؛ قال: "من قرأ ﴿سُكِّرَتْ﴾ مشددة؛ فإنَّما يعني: سدت، ومن قرأ (سكرت) مخففة؛ فإنه يعني: سُحِرَت"(٣١).

وهذا الجمع من قتادة نفيس بديع.

وأمثلة هذا النوع كثيرة، والكافل ببيانِها كتابنا "أسرار التنْزيل".

[العلوم التِي يحتاجها من يتصدى للتفسير:]

قال بعضهم: اختلف الناس فِي تفسير القرآن؛ هل يجوز لكل أحد الخوض فيه؟

فقال قوم: لا يجوز لأحد أن يتعاطى تفسير شيء من القرآن، وإن كان عالِمًا أديبًا متسعًا فِي معرفة الأدلة والفقه والنحو والأخبار والآثار، وليس له إلا أن ينتهي إلَى ما روي عن النَّبِي ﷺ فِي ذلك.

[وقد رد هذا:]

وأخرج ابن جرير في التفسير (١٤/ ١٢) حدثت عن الحسين عن أبي معاذ عن عبيد عن الضحاك يقول في قوله {سكرت أبصارنا} يعني :"سدت".

وإسناده ضعيف؛ فيه: مبهم"اهـ.

(٣٠) قال في غاية البيان :" أخرج ابن جرير في التفسير (١٤/ ١٢) حدثنا محمد بن عبد الأعلى قال ثنا محمد بن ثور عن معمر عن قتادة عن ابن عباس {لقالوا إنما سكرت أبصارنا} يقول :"أخذت أبصارنا".

وإسناده ضعيف؛ فيه انقطاع بين قتادة وابن عباس ، انظر: جامع التحصيل(٢٥٤) للعلائي

وأخرجه ابن جرير في التفسير (١٤/ ١٢) حدثنا القاسم ثنا الحسين ثنا أبو سفيان عن معمر عن قتادة {لقالوا إنما سكرت أبصارنا} يقول:" سحرت أبصارنا يقول أخذت أبصارنا".

وإسناده حسن"اهـ.

(٣١) قال في غاية البيان :"ضعيف: أخرج ابن جرير في التفسير (١٤/ ١٢) حدثني المثنى ثنا إسحاق ثنا عبد الرحمن بن أبي حماد ثنا شيبان عن قتادة عنه به .

إسناده ضعيف؛ فيه: إسحاق بن ا لحجاج المقرئ لم أقف فيه على جرح ولا تعديل، وفيه: عبد الرحمن بن أبي حماد شُكَيْل الأسدي مولاهم المقرئ الكوفي، قال عنه الدارقطني في العلل (٣/ ١٩٧) :"هو من كبار أصحاب حمزة وأبي بكر بن عياش في القراءة"اهـ ، وذكره ابن أبي حاتم في الجرح (٥/ ٢٤٤) وقال :"روى عنه يوسف بن عدي وأبو سعيد الأشج وهارون بن حاتم وإسحاق بن الحجاج الرازي الطاحوني ومحمد بن إسماعيل الأحمسي"اهـ.

قال أبو حيان[٣٢]: ذهب بعض من عاصرناه إلَى أن علم التفسير مضطر إلَى النقل فِي فهم معاني تركيبه بالإسناد إلَى مجاهد وطاوس وعكرمة وأضرابِهم، وأن فهم الآيات يتوقف على ذلك.

قال: وليس كذلك.

وقال الزركشي بعد حكاية ذلك: الحق أن علم التفسير منه ما يتوقف على النقل؛ كسبب النُّزول والنسخ وتبيين الْمُجمل، ومنه ما لا يتوقف، ويكفي فِي تحصيل الثقة على الوجه المعتبر.

قال: وكأن السبب فِي اصطلاح كثير على التفرقة بين التفسير والتأويل، والتمييز بين المنقول والمستنبط؛ ليحمل على الاعتماد فِي المنقول، وعلى النظر فِي المستنبط.

قال: واعلم أن القرآن قسمان: قسم ورد تفسيره بالنقل، وقسم لَم يرد:

- **والأول**: إما أن يرد عن النَّبِي ﷺ أو الصحابة أو رءوس التابعين.

فالأول يبحث فيه عن صحة السند.

والثاني: ينظر فِي تفسير الصحابي، فإن فسره من حيث اللغة؛ فهم أهل اللسان؛ فلا شك فِي اعتمادهم، أو بِما شاهده من الأسباب والقرائن؛ فلا شك فيه، وحينئذٍ إن تعارضت أقوال جماعة من الصحابة، فإن أمكن الجمع فذاك، وإن تعذر قُدِّم ابن عباس؛ لأن النَّبِي ﷺ بشَّره بذلك، حيث قال: «**اللهم علِّمه التأويل**»[٣٣]، وقد رجح الشافعي قول زيد في الفرائض؛ لحديث: «**أفرضكم زيد**»[٣٤].

---

(٣٢) "البحر المحيط" (١/ ٥).

(٣٣) قال في غاية البيان :" صحيح: تقدم تخريجه في النوع الرابع والخمسين"اهـ.

(٣٤) قال في غاية البيان :" حسن : أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢/ ٣٥٩) وأحمد في المسند (٣/ ١٨٤) ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٤/ ١٣٦) وأخرجه أحمد في المسند (٣/ ٢٨١) والترمذي في السنن (٥/ ٦٦٤رقم٣٧٩١) والنسائي في السنن الكبرى (٥/ ٦٧رقم٨٢٤٢) وابن ماجه في السنن (١/ ٥٥رقم١٥٤، ١٥٥) وابن حبان في الصحيح (١٦/ ٧٤رقم٧١٣١٩) والحاكم في المستدرك (٣/ ٤٧٧) والبيهقي في معرفة السنن (٥/ ٤٥رقم٣٨٤٢) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٨/ ٣٩٩-٤٠١) والضياء في المختارة (٦/ ٢٢٥، ٢٢٧رقم٢٢٤٢،٢٢٤٠) من طرق عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أنس بلفظ :" وأفرضهم زيد". وفي لفظ:"وأعلمهم بالفرائض زيد" قال الترمذي :"هذا حديث حسن صحيح".

قال الحافظ في فتح الباري (١٢/ ٢٠) :"حديث حسن؛ وله متابعات وشواهد".

وقال في الإصابة (٢/ ٥٩٤) :" رواه أحمد بإسناد صحيح، وقيل إنه معلول".

وأما ما ورد عن التابعين؛ فحيث جاز الاعتماد فيما سبق، فكذلك هنا، وإلا وجب الاجتهاد.

- وأما ما لَم يرد فيه نقل؛ فهو قليل، وطريق التوصل إلَى فهمه النظر إلَى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتِها واستعمالِها بحسب السياق، وهذا يعتنِي به الراغب كثيرًا فِي كتاب "المفردات"، فيذكر قيدًا زائدًا على أهل اللغة فِي تفسير مدلول اللفظ؛ لأنه اقتضاه السياق. انتهى.

ومنهم من قال: يجوز تفسيره لمن كان جامعًا للعلوم الَّتِي يحتاج المفسر إليها، وهي خمسة عشر علمًا.

أحدها: اللغة؛ لأن بِها يُعرف شرح مفردات الألفاظ ومدلولاتِها بحسب الوضع، ولا يكفي فِي حقه معرفة اليسير منها، فقد يكون اللفظ مشتركًا وهو يعلم أحد المعنيين والمراد الآخر.

الثاني: النحو؛ لأن الْمَعنَى يتغير ويختلف باختلاف الإعراب، فلابد من اعتباره.

الثالث: التصريف؛ لأن به تُعرف الأبنية والصيغ، قال ابن فارس: ومن فاته علمه فاته المعظم؛ لأن (وجد) مثلاً كلمة مبهمة، فإذا صرفناها اتضحت بِمصادرها.

الرابع: الاشتقاق؛ لأن الاسم إذا كان اشتقاقه من مادتين مختلفتين؛ اختلف الْمَعنَى باختلافهما؛ كالمسيح؛ هل هو من السياحة أو المسح؟

الخامس والسادس والسابع: المعاني والبيان والبديع؛ لأنه يُعرف بالأول خواص تراكيب الكلام من جهة إفادتِها الْمَعنَى، وبالثاني خواصها من حيث اختلافها بِحسب وضوح الدلالة وخفائها، وبالثالث وجوه تحسين الكلام، وهذه العلوم الثلاثة هي علوم البلاغة، وهي من أعظم أركان المفسر؛ لأنه لابد له من مراعاة ما يقتضيه الإعجاز، وإنَّما يدرك بِهذه العلوم.

الثامن: علم القراءات؛ لأن به يُعرف كيفية النطق بالقرآن، وبالقراءات يترجح بعض الوجوه الْمُحتملة على بعض.

التاسع: أصول الدين بِما فِي القرآن من الآيات الدالة بظاهرها على ما لا يجوز على الله تعالى، فالأصولي يؤول ذلك ويستدل على ما يستحيل وما يجب وما يجوز[٣٥].

العاشر: أصول الفقه؛ إذ به يُعرف وجه الاستدلال على الأحكام والاستنباط.

وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي (رقم٣٧٩١)"اهـ.

(٣٥) ليس فِي ظاهر الآيات القرآنية ما لا يجوز على الله، وهذا الكلام من السيوطي بحسب اعتقاده الذي يخالف فِي بعضه أهل السنة والجماعة، وانظر ما كتبه العلامة مُحَمَّد الأمين الشنقيطي حول نحو هذه المقالة فِي "أضواء البيان" (٧/ ٤٣٧- ٤٤٣).

الحادي عشر: أسباب النُّزول والقصص؛ إذ بسبب النُّزول يُعرف معنَى الآية الْمنَزلة فيه بحسب ما أُنزلت فيه.

الثاني عشر: الناسخ والمنسوخ ليعلم الْمُحكم من غيره.

الثالث عشر: الفقه.

الرابع عشر: الأحاديث المبينة لتفسير الْمُجمل والمبهم.

الخامس عشر: علم الموهبة، وهو علم يورثه الله تعالى لِمن عمل بِما علم، وإليه الإشارة بحديث: «**من عمل بِما علم؛ ورثه الله علم ما لَم يعلم**»(٣٦).

قال فِي "البرهان": اعلم أنه لا يحصل للناظر فهم معاني الوحي ولا يظهر له أسراره وفِي قلبه بدعة، أو كبر، أو هوى، أو حب الدنيا، أو وهو مُصِرٌّ على ذنب، أو غير متحقق بالإيْمان، أو ضعيف التحقيق، أو يعتمد على قول مفسر ليس عنده علم، أو راجع إِلَى معقوله، وهذه كلها حجب وموانع بعضها آكد من بعض.

[**قال السيوطي**:] ومن هذا الْمَعنَى قوله: ﴿سَأَصۡرِفُ عَنۡ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ﴾(٣٧).

قال سفيان بن عيينة: يقول: "أنزع عنهم فهم القرآن". أخرجه ابن أبي حاتم(٣٨).

---

(٣٦) قال في غاية البيان :" موضوع: أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (١٠/ ١٤) من طريق أحمد بن حنبل عن يزيد بن هارون عن حميد الطويل عن أنس بن مالك عنه به مرفوعاً .

قال أبو نعيم:" ذكر أحمد بن حنبل هذا الكلام عن بعض التابعين عن عيسى بن مريم عليه السلام فوهم بعض الرواة أنه ذكره عن النبي ﷺ؛ فوضع هذا الإسناد عليه؛ لسهولته وقربه وهذا الحديث لا يحتمل بهذا الإسناد عن أحمد بن حنبل".

والحديث ذكره الشوكاني في الفوائد المجموعة (٢٨٦)"اهـ

(٣٧) سورة الأعراف: ١٤٦.

(٣٨)قال في غاية البيان :" حسن: أخرجه ابن جرير في التفسير (٩/ ٦٠) حدثنا أحمد بن منصور المروزي قال ثني محمد بن عبد الله بن بكر عن سفيان عنه به .

وإسناده حسن.

وأخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٥/ ١٥٦٧رقم٨٩٨٣) وأبو الشيخ في العظمة (١/ ٣١٥رقم٥٨) عن أحمد بن منصور عن عبد الرحيم بن الحسن الصفار عن سفيان بن عيينة عنه به .

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٣/ ٥٦٢) لابن المنذر"اهـ.

قال: ولعلك تستشكل علم الموهبة، وتقول: هذا شيء ليس فِي قدرة الإنسان، وليس كما ظننت من الإشكال، والطريق فِي تحصيله ارتكاب الأسباب الموجبة له من العمل والزهد.

قال ابن أبي الدنيا: وعلوم القرآن وما يستنبط منه بحر لا ساحل له.

قال: فهذه العلوم -الَّتِي هي كالآلة للمفسر- لا يكون مفسرًا إلا بتحصيلها، فمن فسر بدونِها؛ كان مفسرًا بالرأي المنهي عنه، وإذا فسر مع حصولِها؛ لَم يكن مفسرًا بالرأي المنهي عنه.

قال: والصحابة والتابعون كان عندهم علوم العربية بالطبع لا بالاكتساب واستفادوا العلوم الأخرى من النَّبِي ﷺ.

[حكم التفسير بالرأي:]

[قال الزركشي:] لا يجوز تفسير القرآن بمجرد الرأي والاجتهاد من غير أصل؛ قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾(٣٩)، وقال: ﴿وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾(٤٠)، وقال: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾(٤١)، فأضاف البيان إليه.

وقال ﷺ: «**من تكلم فِي القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ**». أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي(٤٢).

---

(٣٩) سورة الإسراء: ٣٦.

(٤٠) سورة البقرة: ١٦٩.

(٤١) سورة النحل: ٤٤.

(٤٢)قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه ابن أبي حاتم في علل الحديث (٢/ ٦٤رقم١٦٨٠) وأبو داود في السنن (٣/ ٣٢٠رقم٣٦٥٢) والترمذي في السنن (٥/ ٢٠٠رقم٢٩٥٢) والنسائي في السنن الكبرى (٥/ ٣١رقم٨٠٨٦) وأبو يعلى في المسند (٣/ ٩٠رقم١٥٢٠) وابن جرير في التفسير (١/ ٧٩) والروياني في المسند (٢/ ١٤٥رقم٩٦٨) والطبراني في المعجم الأوسط (٥/ ٢٠٨رقم٥١٠١) وفي الكبير (٢/ ١٦٣رقم١٦٧٢) والمستغفري في فضائل القرآن (١/ ٢٩٩رقم٣٠٩) والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٤٢٣رقم٢٢٧٧) من طرق عن سهيل عن أبي عمران الجوني عن جندب مرفوعاً.

قال الطبراني :" لم يسند سهيل بن أبي حزم عن أبي عمران الجوني إلا هذا الحديث".

والحديث أعله أبو حاتم كما في علل الحديث (٢/ ٦٤رقم١٦٨٠) لابنه.

وضعفه الألباني في ضعيف سنن الترمذي (رقم٢٩٥٢)"اهـ.

وقال: «**من قال فِي الحديث بغير علم؛ فليتبوأ مقعده من النار**». أخرجه أبو داود[٤٣].

قال البيهقي فِي الحديث الأول: هذا إن صح فإنَّما أراد -والله أعلم- الرأي الذي يغلب من غير دليل قام عليه، وأما الذي يسنده برهان؛ فالقول به جائز.

وقال فِي "المدخل": فِي هذا الحديث نظر، وإن صح فإنَّما أراد به -والله أعلم- فقد الطريق، فسبيله أن يرجع فِي تفسيره ألفاظه إلَى أهل اللغة، وفِي معرفة ناسخه ومنسوخه وسبب نزولِها وما يحتاج فيه إلَى بيانه إلَى أخبار الصحابة الذين شاهدوا تنزيله وأدوا إلينا من السنن ما يكون بيانًا لكتاب الله تعالى؛ قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[٤٤]، فما ورد بيانه عن صاحب الشرع؛ ففيه كفاية عن ذكره من بعده، وما لَم يرد عنه بيانه؛ ففيه حينئذٍ فكرة أهل العلم بعده؛ ليستدلوا بِما ورد بيانه على ما لَم يرد.

قال: وقد يكون المراد به: من قال فيه برأيه من غير معرفة منه بأصول العلم وفروعه؛ فيكون موافقته للصواب -إن وافقه من حيث لا يعرفه- غير محمودة.

وقال ابن الأنباري فِي الحديث الأول: حمله بعض أهل العلم على أن الرأي معنَي به الهوى، فمن قال فِي القرآن قولاً يوافق هواه، فلم يأخذه عن أئمة السلف وأصاب؛ فقد أخطأ؛ لِحكمه على القرآن بِما لا يعرف أصله، ولا يقف على مذاهب أهل الأثر والنقل فيه.

وقال فِي الحديث الثاني: له معنيان:

أحدهما: من قال فِي مشكل القرآن بِما لا يُعرف من مذهب الأوائل من الصحابة

---

(٤٣) قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه أحمد في المسند (١/ ٢٣٣، ٢٦٩) والترمذي في السنن (٥/ ١٩٩رقم٢٩٥٠) والنسائي في السنن الكبرى (٥/ ٣٠رقم٨٠٨٤، ٨٠٨٥) وابن جرير في التفسير (١/ ٧٧-٧٨) والمستغفري في فضائل القرآن (١/ ٢٩٩رقم٣٠٦، ٣٠٧) والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٤٢٣رقم٢٢٧٥،٢٢٧٦) والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١٩٣رقم١٥٨٤) وابن حزم في الإحكام (٦/ ٢١٠) من طرق عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عنه به مرفوعاً .

وإسناده ضعيف؛ فيه: عبد الأعلى الثعلبي، ضعيف.

وقد اضطرب فيه؛ فرواه موقوفاً: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ١٣٦رقم٣٠١٠١) والمستغفري في فضائل القرآن (١/ ٢٩٩رقم٣٠٨) عن وكيع عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال:" من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار".

وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة (٤/ ٢٦٥رقم١٧٨٣)" اهـ.

(٤٤) سورة النحل: ٤٤.

والتابعين؛ فهو متعرض لسخط الله تعالى. والآخر -وهو الأصح-: من قال فِي القرآن قولاً يعلم أن الحق غيره؛ فليتبوأ مقعده من النار.

قال أبو الليث: النهى إنَّما انصرف إلَى المتشابه منه، لا إلَى جميعه؛ كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾(٤٥)؛ لأن القرآن إنَّما نزل حجة عن الخلق، فلو لم يجز التفسير؛ لم تكن الحجة بالغة.

فإذا كان كذلك؛ جاز لِمن عرف لغات العرب وأسباب النُّزول أن يفسره، وأما من لَم يعرف وجوه اللغة؛ فلا يجوز أن يفسره إلا بِمقدار ما سمع، فيكون ذلك على وجه الحكاية لا على وجه التفسير، ولو أنه يعلم التفسير، وأراد أن يستخرج من الآية حكمًا أو دليل الحكم؛ فلا بأس به، ولو قال: المراد من الآية كذا؛ من غير أن يسمع فيه شيئًا؛ فلا يحل، وهو الذي نَهى عنه.

وقال الماوردي: قد حمل بعض المتورعة هذا الحديث على ظاهره، وامتنع من أن يستنبط معاني القرآن باجتهاده، ولو صحبتها الشواهد، ولَم يعارض شواهدها نص صريح، وهذا عدول عما تُعُبِّدنا بمعرفته من النظر فِي القرآن واستنباط الأحكام؛ كما قال تعالى: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾(٤٦)، ولو صح ما ذهب إليه؛ لَم يعلم شيء بالاستنباط، ولَما فهم الأكثرون من كتاب الله شيئًا.

وإن صح الحديث؛ فتأويله أن من تكلم فِي القرآن بِمجرد رأيه ولَم يعرج على سوى لفظه، وأصاب الحق؛ فقد أخطأ الطريق، وإصابته الحق اتفاق؛ إذ الغرض أنه مجرد رأي لا شاهد له.

وفِي الحديث: «**القرآن ذلول ذو وجوه، فاحملوه على أحسن الوجوه**». أخرجه أبو نعيم(٤٧)

---

(٤٥) سورة آل عمران: ٧.

(٤٦) سورة النساء: ٣٣.

(٤٧)قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه الدارقطني في السنن (٤/ ١٤٤) نا محمد بن مخلد بن حفص نا القاسم بن الفضل بن بزيع نا زكريا بن عطية نا سعيد بن خالد حدثني محمد بن عثمان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس عنه به .

قال الألباني في السلسلة الضعيفة (٣/ ١٢٧رقم١٠٣٦) :" هذا سند ضعيف جداً، وفيه علل ثلاث :

الأولى : جهالة محمد بن عثمان قال ابن أبي حاتم (٤/ ١/ ٢٤): سمعت أبي يقول : هو مجهول.

الثانية : سعيد بن خالد، لم أعرفه .

الثالثة : زكريا بن عطية قال ابن أبي حاتم (١/ ٢/ ٥٩٩) : سألت أبي عنه فقال: منكر الحديث. وقال العقيلي: هو مجهول" اهـ.

وغيره من حديث ابن عباس.

فقوله: «**ذلول**» يحتمل معنيين:

أحدهما: أنه مطيع لِحامليه، تنطق به ألسنتهم.

والثاني: أنه موضح لمعانيه، حَتَّى لا تقتصر عنه أفهام الْمُجتهدين.

وقوله: «**ذو وجوه**» يحتمل معنيين:

أحدهما: أن من ألفاظه ما يحتمل وجوهًا من التأويل.

والثاني: أنه قد جمع وجوهًا من الأوامر والنواهي والترغيب والترهيب والتحليل والتحريم.

وقوله: «**فاحملوه على أحسن وجوهه**» يحتمل معنيين:

أحدهما: الحمل على أحسن معانيه.

والثاني: أحسن ما فيه من العزائم دون الرخص، والعفو دون الانتقام. وفيه دلالة ظاهرة على جواز الاستنباط والاجتهاد فِي كتاب الله تعالى.

وقال ابن النقيب: جملة ما تحصل فِي معنَى حديث التفسير بالرأي خمسة أقوال:

أحدها: التفسير من غير حصول العلوم، الَّتِي يجوز معها التفسير.

الثاني: تفسير المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله.

الثالث: التفسير المقرر للمذهب الفاسد، بأن يجعل المذهب أصلاً والتفسير تابعًا، فيرد إليه بأي طريق أمكن وإن كان ضعيفًا.

الرابع: التفسير بأن مراد الله كذا على القطع من غير دليل.

الخامس: التفسير بالاستحسان والهوى.

ثُمَّ قال: واعلم أن علوم القرآن ثلاثة أقسام:

الأول: علم لَم يُطلع الله عليه أحدًا من خلقه، وهو ما استأثر به من علوم أسرار كتابه من

قلت: سعيد بن خالد هو الخزاعي، ضعيف، كما قال الحافظ في التقريب (٣٧٦رقم٢٣٠٦).

وأخرجه ابن حزم في الإحكام (٣/ ٢٨٠) من طريق ابن وهب عن خالد بن حميد عن يحيى بن أبي أسيد أن رسول الله ﷺ قال:" إن القرآن ذلول ذو وجوه فاتقوا ذله وكثرة وجوهه".

قال ابن حزم :"مرسل".

ويحيى بن أبي أسيد أبو مالك المصري، ذكره البخاري في التاريخ الكبير (٨/ ٢٦١) وقال :" روى عنه عمرو بن الحارث وحيوة بن شريح يعد في المصريين"

وذكره ابن ماكولا في الإكمال (١/ ٧١) وقال :" روى عنه نافع بن يزيد وحيوة بن شريح وخالد بن حميد ويحيى بن أيوب المصريون". وذكره ابن حبان في الثقات (٩/ ٢٥١)اهـ.

معرفة كنه ذاته وغيوبه الَّتِي لا يعلمها إلا هو، وهذا لا يجوز لأحد الكلام فيه بوجه من الوجوه إجماعًا.

الثاني: ما أطلع الله عليه نبيه من أسرار الكتاب واختصه به، وهذا لا يجوز الكلام فيه إلا له ﷺ، أو لِمن أذن له. قال: وأوائل السور من هذا القسم، وقيل: من القسم الأول.

الثالث: علوم علَّمها الله نبيه مِمَّا أودع كتابه من المعاني الجلية والخفية وأمره بتعليمها، وهذا ينقسم إلَى قسمين:

– منه ما لا يجوز الكلام فيه إلا بطريق السمع، وهو أسباب النُّزول والناسخ والمنسوخ، والقراءات، واللغات، وقصص الأمم الماضية، وأخبار ما هو كائن من الحوادث، وأمور الحشر والمعاد.

– ومنه ما يؤخذ بطريق النظر والاستدلال والاستنباط والاستخراج من الألفاظ، وهو قسمان:

قسم اختلفوا فِي جوازه، وهو تأويل الآيات المتشابِهات فِي الصفات.

وقسم اتفقوا عليه: وهو استنباط الأحكام الأصلية والفرعية والإعرابية؛ لأن مبناها على الأقيسة، وكذلك فنون البلاغة وضروب المواعظ والحكم والإشارات لا يَمتنع استنباطها منه واستخراجها لمن له أهلية. انتهى ملخصًا.

وقد أخرج ابن جرير وغيره من طرق عن ابن عباس؛ قال: "التفسير أربعة أوجه: وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يُعذر أحد بِجهالته، وتفسير تعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى"(٤٨).

ثم رواه مرفوعًا بسند ضعيف بلفظ: «**أُنزل القرآن على أربعة أحرف: حلال وحرام لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير تفسره العرب، وتفسير تفسره العلماء، ومتشابه لا يعلمه إلا الله تعالى، ومن ادعى علمه سوى الله تعالى؛ فهو كاذب**»(٤٩).

قال الزركشي فِي "البرهان"(٥٠) فِي قول ابن عباس: هذا تقسيم صحيح:

– فأما الذي تعرفه العرب؛ فهو الذي يرجع إلَى لسانِهم، وذلك اللغة والإعراب:

فأما اللغة؛ فعلى المفسر معرفة معانيها ومسميات أسمائها، ولا يلزم ذلك القارئ، ثُمَّ إن كان ما تتضمنه ألفاظها يوجب العمل دون العلم؛ كفى فيه خبر الواحد والاثنين، والاستشهاد بالبيت والبيتين، وإن كان يوجب العلم؛ لَم يكف ذلك، بل لابد أن يستفيض ذلك اللفظ وتكثر شواهده من الشعر.

وأما الإعراب؛ فما كان اختلافه محيلاً للمعنَى؛ وجب على المفسر والقارئ تعلُّمه؛ ليتوصل

---

(٤٨) قال في غاية البيان :" حسن: وقد سبق تخريجه في النوع الثاني والخمسين"اهـ.

(٤٩) قال في غاية البيان :" ضعيف جداً: وقد سبق تخريجه في النوع الثاني والخمسين"اهـ.

(٥٠) (٢/ ١٦٤ – ١٦٨)، والزيادة منه.

المفسر إلَى معرفة الحكم، ويسلم القارئ من اللحن، وإن لَم يكن محيلاً للمعنَى؛ وجب تعلُّمه على القارئ؛ ليسلم من اللحن، ولا يجب على المفسر؛ لوصوله إلَى المقصود بدونه [على أن جهله نقص فِي حق الجميع].

– وأما ما لا يُعذر أحد بجهله؛ فهو ما تتبادر الأفهام إلَى معرفة معناه من النصوص المتضمنة شرائع الأحكام ودلائل التوحيد، وكل لفظ أفاد معنًى جليًّا يعلم أنه مراد الله تعالى، فهذا القسم لا يلتبس تأويله؛ إذ كل أحد يدرك معنَى التوحيد من قوله تعالى: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾(٥١)، وأنه لا شريك له فِي الإلَهية، وإن لَم يعلم أن (لا) موضوعة فِي اللغة للنفي، و(إلا) للإثبات، وأن مقتضى هذه الكلمة الحصر، ويعلم كل أحد بالضرورة أن مقتضى قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾(٥٢) ونحوها من الأوامر: طلب إدخال المأمور به فِي الوجود، وإن لَم يعلم أن صيغة (افعل) للوجوب، فما كان من هذا القسم لا يُعذر أحد يدعي الجهل بِمعاني ألفاظه؛ لأنَّها معلومة لكل أحد بالضرورة.

– وأما ما لا يعلمه إلا الله تعالى؛ فهو ما يجري مجرى الغيوب؛ نحو الآي المتضمنة قيام الساعة وتفسير الروح والحروف المقطعة، وكل متشابه فِي القرآن عند أهل الحق؛ فلا مساغ للاجتهاد فِي تفسيره، ولا طريق إلَى ذلك إلا بالتوقيف بنص من القرآن أو الحديث أو إجماع الأمة على تأويله.

– وأما ما يعلمه العلماء ويرجع إلَى اجتهادهم؛ فهو الذي يغلب عليه إطلاق التأويل، وذلك استنباط الأحكام، وبيان الْمُجمل، وتخصيص العموم، وكل لفظ احتمل معنيين فصاعدًا؛ فهو الذي لا يُجَوِّز العلماء الاجتهاد فيه، وعليهم اعتماد الشواهد والدلائل دون مجرد الرأي، فإن كان أحد المعنيين أظهر؛ وجب الحمل عليه؛ إلا أن يقوم دليل على أن المراد هو الخفي، وإن استويا –والاستعمال فيهما حقيقة، لكن فِي أحدهما حقيقة لغوية أو عرفية، وفِي الآخر شرعية–؛ فالحمل على الشرعية أولى؛ إلا أن يدل دليل على إرادة اللغوية؛ كما فِي ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾(٥٣)، ولو كان فِي أحدهما عرفية والآخر لغوية؛ فالحمل على العرفية أولى؛ [لطريانِها على اللغة، ولو دار بين الشرعية والعرفية؛ فالشرعية أولى؛ لأن الشرع ألزم].

فإن تنافى اجتماعهما، ولَم يُمكن إرادتُهما باللفظ الواحد؛ كالقرء للحيض والطهر؛ اجتهد فِي المراد منهما بالأمارات الدالة عليه، فما ظَنَّه فهو مراد الله فِي حقه، وإن لَم يظهر له

---

(٥١) سورة مُحَمَّد: ١٩.

(٥٢) سورة البقرة: ٤٣.

(٥٣) سورة التوبة: ١٠٣.

شيء؛ فهل يتخير فِي الحمل على أيهما شاء، أو يأخذ بالأغلظ حكمًا، أو بالأخف؟ أقوال.

وإن لَم يتنافيا؛ وجب الحمل عليهما عند الْمُحققين، ويكون ذلك أبلغ من الإعجاز والفصاحة؛ إلا إن دل دليل على إرادة أحدهما.

إذا عرف ذلك؛ فينَزل حديث: «**من تكلم فِي القرآن بغير علم؛ فليتبوأ مقعده من النار**»[٥٤]. على قسمين من هذه الأربعة:

أحدهما: تفسير اللفظ؛ لاحتياج المفسر له إلَى التبحر فِي معرفة لسان العرب.

والثاني: حمل اللفظ الْمُحتمل على أحد معنييه؛ لاحتياج ذلك إلَى معرفة أنواع من العلوم، والتبحر فِي العربية واللغة، ومن علم الأصول ما يدرك به حدود الأشياء، وصيغ الأمر والنهي والخبر، والْمُجمل والْمبين، والعموم والخصوص، والمطلق والمقيد، والْمُحكم والمتشابه، والظاهر والمؤول، والحقيقة والْمَجاز، والصريح والكناية، ومن الفروع ما يدرك به الاستنباط والاستدلال على هذا أقل ما يحتاج إليه، ومع ذلك فهو على خطر، فعليه أن يقول: يحتمل كذا، ولا يجزم إلا فِي حكم اضطر إلَى الفتوى به، فأدى [اجتهاده إليه]، فيحرم خلافه، مع تجويز خلافه عند الله. انتهى.

فصل [فِي تفسير الصوفية]

وأما كلام الصوفية فِي القرآن؛ فليس بتفسير.

قال ابن الصلاح فِي "فتاويه": وجدت عن الإمام أبي الحسن الواحدي المفسر أنه قال: صنف أبو عبد الرحمن السلمي "حقائق التفسير"، فإن كان اعتقد أن ذلك تفسير؛ فقد كفر.

قال ابن الصلاح: وأنا أقول: الظن بِمن يوثق به منهم إذا قال شيئًا من ذلك أنه لَم يذكره تفسيرًا، ولا ذهب به مذهب الشرح للكلمة؛ فإنه لو كان كذلك؛ كانوا قد سلكوا مسلك الباطنية، وإنَّما ذلك منهم لنظير ما ورد به القرآن؛ فإن النظير يُذكر بالنظير، ومع ذلك؛ فيا ليتهم لَم يتساهلوا بِمثل ذلك؛ لِما فيه من الإيهام والإلباس.

وقال النسفي فِي "عقائده": النصوص على ظاهرها، والعدول عنها إلَى معانٍ يدعيها أهل الباطن: إلحاد.

قال التفتازاني فِي "شرحه": سُميت الملاحدة باطنية لادعائهم أن النصوص ليست على ظاهرها، بل لَهَا معان باطنية لا يعرفها إلا المعلم، وقصدهم بذلك نفي الشريعة بالكلية.

قال: وأما ما يذهب إليه بعض الْمُحققين من أن النصوص على ظواهرها، ومع ذلك فيها إشارات خفية إلَى دقائق تنكشف على أرباب السلوك يُمكن التطبيق بينها وبين الظواهر المرادة؛ فهو من

---

(٥٤) قال في غاية البيان :" ضعيف: وقد سبق تخريجه في هذا النوع"اهـ.

كمال الإيْمَان ومحض العرفان.

[قال السيوطي]: فإن قلت: فقد قال الفريابِي: حدثنا سفيان، عن يونس بن عبيد، عن الحسن؛ قال: قال رسول اللهﷺ: «**لكل آية ظهر وبطن، ولكل حرف حد، ولكل حد مطلع**»(٥٥).

وأخرج الديلمي من حديث عبد الرحمن بن عوف مرفوعًا: «القرآن تحت العرش له ظهر وبطن يُحاج العباد»(٥٦).

---

(٥٥) قال في غاية البيان :" إسناده ضعيف: أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (١/ ٧٢رقم٦٤، ٦٥) ومن طريقه المستغفري في فضائل القرآن (١/ ٢٧٦رقم٢٧٥) وأخرجه المروزي في زوائده على الزهد (٢٣رقم٩٣) وابن حزم في الإحكام (٣/ ٢٨٠) من طرق عن الحسن عنه به .

وإسناده ضعيف؛ لإرساله. قال ابن حزم:" مرسل".

وأخرجه ابن حزم في الإحكام (٣/ ٢٨٠) من طريق ابن وهب عن جرير بن حازم عن الأعمش مرفوعاً.

وإسناده ضعيف؛ لإرساله. قال ابن حزم:" مرسل"اهـ.

(٥٦) قال في غاية البيان :" منكر: أخرجه حميد بن زنجويه في الأدب (٤/ ٤٨٣-اللسان) ومن طريقه البغوي في التفسير (٣/ ١٥) وشرح السنة (١٣/ ٢٢) وأخرجه البرتي في مسند عبد الرحمن بن عوف (٧١رقم٢٨) والعقيلي في الضعفاء (٤/ ٥) وابن جرير في تهذيب الآثار (١٢٧رقم١٧٢-الجزء المفقود) والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (٤/ ١٦٨-المختصرة) والديلمي في مسند الفردوس (٣/ ٢٨٠رقم٤٧٠٨) من طرق عن كثير بن عبدالله عن الحسن بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عنه به.

وإسناده ضعيف؛ فيه: كثير بن عبد الله اليشكري في إسناده قال العقيلي :" لا يصح إسناده، ليس بمحفوظ".

وقال ابن جرير :"في إسناده بعض من لا يعتمد على روايته".

وقال الذهبي في المغني (٢/ ٥٣١) :" لم يضعفه أحد، بل ذكره العقيلي في حديث استنكره".

قلت: ذكره البخاري في التاريخ الكبير (٧/ ٢١٧) وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٧/ ١٥٤) وقال :" روى عنه مسلم بن إبراهيم وعبيد الله القواريرى ومحمد بن أبى بكر المقدمي والصلت بن مسعود الجحدرى سمعت أبى يقول ذلك"، وذكره ابن حبان في الثقات (٧/ ٣٥٤).

تنبيه: ظاهر الرواية أن المراد بعبد الرحمن بن عوف الصحابي المعروف أحد العشرة المبشرين بالجنة، ولكنه ليس هو، قال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل (٣/ ٢٣) :" الحسن بن عبد الرحمن بن عوف القرشي

وأخرج الطبراني وأبو يعلى والبزار وغيرهم عن ابن مسعود موقوفًا: «إن هذا القرآن ليس منه حرف إلا له حد، ولكن حد مطلع»(٥٧).

قلت: أما الظهر والبطن ففي معناه أوجه:

أحدها: أنك إذا بحثت عن باطنها وقسته على ظاهرها؛ وقفت على معناها.

والثاني: أن ما من آية إلا عمل بِها قوم، ولَهَا قوم سيعملون بِها؛ كما قال ابن مسعود فيما أخرجه ابن أبي حاتم(٥٨).

الثالث: أن ظاهرها: لفظها، وباطنها: تأويلها.

الرابع: قال أبو عبيد – وهو أشبهها بالصواب–: إن القصص الَّتِي قصها الله تعالى عن الأمم الماضية، وما عاقبهم به، ظاهرها الإخبار بِهلاك الأولين، إنَّما حديث حدث الله به قوم، وباطنها وعظ الآخرين وتَحذيرهم أن يفعلوا كفعلهم، فيحل بِهم مثل ما حل بِهم.

وحكى ابن النقيب قولاً خامسًا: أن ظاهرها ما ظهر من معانيها لأهل العلم بالظاهر، وباطنها ما تضمنته من الأسرار الَّتِي أطلع الله عليها أرباب الحقائق.

ومعنَى قوله: «ولكل حرف حد»؛ أي: منتهى فيما أراد الله من معناه، وقيل: لكل حكم مقدار من الثواب والعقاب.

ومعنَى قوله: «لكل حد مطلع»: لكل غامض من المعانِي والأحكام مطلع يُتوصل به إلَى معرفته، ويُوقف به على المراد به، وقيل: كل ما يستحقه من الثواب والعقاب يطلع عليه فِي الآخرة عند الْمُجازاة.

وقال بعضهم: الظاهر: التلاوة، والباطن: الفهم، والحد: أحكام الحلال والحرام، والمطلع. الإشراف على الوعد والوعيد.

[**قال السيوطي:**] يؤيد هذا ما أخرجه ابن أبي حاتم من طريق الضحاك عن ابن عباس؛ قال: " إن

وليس هو بابن عبد الرحمن بن عوف الزهري لكنه آخر بصري روى عن أبيه روى عنه كثير بن عبد الله اليشكري".

قلت: ويؤيده أن الحافظ في الإصابة (٤/ ٣٤٧) لم يذكر أن له ابناً اسمه الحسن.

والحديث ضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة (رقم١٣٣٧)"اهـ

(٥٧) قال في غاية البيان :" إسناده صحيح: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٩/ ١٣٦رقم٨٦٦٧، ٨٦٦٨) من طريقين عن سلمة بن كهيل عن أبي الأحوص عن ابن مسعود عنه به "اهـ

(٥٨) قال في غاية البيان :" صحيح: أخرجه القاسم بن سلام في فضائل القرآن (١/ ٧٤رقم٦٦) حدثنا حجاج ومحمد بن جعفر عن شعبة عن عمرو بن مرة سمعت مرة الهمداني يحدث عن عبد الله عنه به"اهـ.

القرآن ذو شجون وفنون، وظهور وبطون، لا تنقضي عجائبه، ولا تبلغ غايته، فمن أوغل فيه برفق نجا، ومن أوغل فيه بعنف هوى، أخبار وأمثال، وحلال وحرام، وناسخ ومنسوخ، ومحكم ومتشابه، وظهر وبطن، فظهره التلاوة وباطنه التأويل، فجالسوا به العلماء، وجانبوا به السفهاء"[٥٩].

فصل [فيما يجب على المفسر]

قال العلماء: يجب على المفسر أن يتحرى فِي التفسير مطابقة المفسَّر، وأن يتحرز فِي ذلك من نقص عما يحتاج إليه فِي إيضاح الْمَعنَى، أو زيادة لا تليق بالغرض، ومن كون المفسر فيه زيغ عن الْمَعنَى وعدول عن طريقه، وعليه بِمراعاة الْمَعنَى الحقيقي والْمَجازي، ومراعاة التأليف والغرض الذي سيق له الكلام، وأن يؤاخي بين المفردات، ويجب عليه البداءة بالعلوم اللفظية، وأول ما يجب البداءة به منها تحقيق الألفاظ المفردة، فيتكلم عليها من جهة اللغة، ثُمَّ التصريف، ثُمَّ الاشتقاق، ثُمَّ يتكلم عليها بحسب التركيب، فيبدأ بالإعراب، ثُمَّ بِما يتعلق بالمعاني، ثُمَّ بالبيان، ثُمَّ البديع، ثُمَّ يبين الْمَعنَى المراد، ثُمَّ الاستنباط، ثُمَّ الإشارات (!).

وقال الزركشي فِي أوائل "البرهان"[٦٠]: قد جرت عادة المفسرين أن يبدءوا بذكر سبب النُّزول، ووقع البحث فِي أنه: أيّما أولى البداءة به: بتقدم السبب على المسبب، أو بالمناسبة لأنَّها المصححة لنظم الكلام، وهي سابقة على النُّزول؟

قال: والتحقيق: التفصيل بين أن يكون وجه المناسبة متوقفًا على سبب النُّزول؛ كآية: ﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾[٦١]، فهذا ينبغي فيه تقديْم ذكر السبب؛ لأنه حينئذٍ من باب تقديْم الوسائل على المقاصد، وإن لَم يتوقف على ذلك؛ فالأولى تقديْم وجه المناسبة.

وقال فِي موضع آخر: جرت عادة المفسرين مِمَّن ذكر الفضائل أن يذكرها فِي أول كل سورة؛ لِما فيها من الترغيب والحث على حفظها؛ إلا الزمخشري؛ فإنه يذكرها فِي أواخرها.

قال مجد الأئمة عبد الرحيم بن عمر الكرماني: سألت الزمخشري عن العلة فِي ذلك؟ فقال: لأنَّها صفات لَهَا، والصفة تستدعي تقديْم الموصوف.

وكثيرًا ما يقع فِي كتب التفسير: "حكى الله كذا"، فينبغي تَجنبه.

قال الإمام أبو نصر القشيري فِي "المرشد": قال معظم أئمتنا: لا يقال: كلام الله محكي، ولا يقال: حكى الله؛ لأن الحكاية الإتيان بِمثل الشيء، وليس لكلامه مثل.

---

(٥٩) قال في غاية البيان :"إسناده ضعيف؛ فيه: انقطاع، فالضحاك لم يسمع من ابن عباس؛ انظر: جامع التحصيل (١٩٩) للعلائي"اهـ.

(٦٠) (١/ ٣٢).

(٦١) سورة النساء: ٥٨.

وتساهل قوم، فأطلقوا لفظ الحكاية بِمعنَى الإخبار.

وكثيرًا ما يقع من كلامهم إطلاق الزائد على بعض الحروف، [وقد تكلم عما فيه] فِي نوع الإعراب.

وعلى المفسر أن يتجنب ادعاء التكرار ما أمكنه؛ قال بعضهم: مِمَّا يدفع توهم التكرار فِي عطف المترادفين؛ نحو: ﴿لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ﴾[٦٢]، ﴿صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾[٦٣] وأشباه ذلك: أن يعتقد أن مجموع المترادفين يُحصل معنًى لا يوجد عند انفراد أحدهما؛ فإن التركيب يُحدث معنًى زائدًا، وإذا كانت كثرة الحروف تفيد زيادة الْمَعنَى، فكذلك كثرة الألفاظ. انتهى.

وقال الزركشي فِي "البرهان": ليكن محط نظر المفسر مراعاة نظم الكلام الذي سيق له، وإن خالف أصل الوضع اللغوي؛ لثبوت التجوز.

وقال فِي موضع آخر: على المفسر مراعاة مجازي الاستعمالات فِي الألفاظ الَّتِي يُظن بِها الترادف، والقطع بعدم الترادف ما أمكن؛ فإن للتركيب معنًى غير معنَى الإفراد، ولهذا منع كثير من الأصوليين وقوع أحد المترادفين موقع الآخر فِي التركيب، وإن اتفقوا على جوزاه فِي الإفراد. انتهى.

وقال أبو حيان[٦٤]: كثيرًا ما يشحن المفسرون تفاسيرهم عند ذكر الإعراب بعلل النحو، ودلائل مسائل أصول الفقه، ودلائل مسائل الفقه، ودلائل أصول الدين، وكل ذلك مقرر فِي تأليف هذه العلوم، وإنَّما يؤخذ ذلك مسلَّمًا فِي علم التفسير دون استدلال عليه.

وكذلك أيضًا ذكروا ما لا يصح؛ من أسباب نزول، وأحاديث فِي الفضائل، وحكايات لا تناسب، وتواريخ إسرائيلية، ولا ينبغي ذكر هذا فِي علم التفسير.

النوع الحادي والسبعون[٦٥] فِي قواعد مهمة يحتاج المفسر إلى معرفتها

قاعدة فِي الضمائر

أَلَّف ابن الأنباري فِي بيان الضمائر الواقعة فِي القرآن مجلدين.

أصل وضع الضمير للاختصار، ولهذا قام قوله: ﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾[٦٦] مقام

---

(٦٢) سورة المدثر: ٢٨.

(٦٣) سورة البقرة: ١٥٨.

(٦٤) "البحر المحيط" (١/ ٥).

(٦٥) هو النوع الثاني والأربعون على ترتيب السيوطي.

(٦٦) سورة الأحزاب: ٣٥.

خمسة وعشرين كلمة لو أتى بِها مظهرة، وكذا قوله تعالى: ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ﴾(٦٧).

قال مكي: ليس فِي كتاب الله آية اشتملت على ضمائر أكثر منها؛ فإن فيها خمسة وعشرين ضميرًا.

ومن ثَمَّ لا يُعدل إلَى المنفصل إلا بعد تعذر المتصل، بأن يقع فِي الابتداء، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾(٦٨)، أو بعد (إلا)؛ نحو: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾(٦٩).

مرجع الضمير:

لابد للضمير من مرجع يعود إليه، ويكون:

– ملفوظًا به سابقًا مطابقًا؛ نحو: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ﴾(٧٠)، ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ﴾(٧١)، ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾(٧٢).

– أو متضمنًا له؛ نحو: ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾(٧٣)؛ فإنه عائد على العدل المتضمن له: ﴿ٱعْدِلُوا۟﴾، ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُو۟لُوا۟ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم **منه** ﴾(٧٤)؛ أي: المقسوم لدلالة القسمة عليه.

– أو دالاً عليه بالالتزام؛ نحو: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾(٧٥)؛ أي: القرآن؛ لأن الإنزال يدل عليه التزامًا، ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ﴾(٧٦)، فـ ﴿عُفِىَ﴾ يستلزم عافيًا، أعيد عليه الْهاء من ﴿إِلَيْهِ﴾.

– أو متأخرًا لفظًا لا رتبة مطابقًا؛ نحو: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾(٧٧)، ﴿وَلَا يُسْـَٔلُ عَن

---

(٦٧) سورة النور: ٣١.

(٦٨) سورة الفاتحة: ٥.

(٦٩) سورة الإسراء: ٢٣.

(٧٠) سورة هود: ٤٢.

(٧١) سورة طه: ١٢١.

(٧٢) سورة النور: ٤٠.

(٧٣) سورة المائدة: ٨.

(٧٤) سورة النساء: ٨.

(٧٥) سورة القدر: ١.

(٧٦) سورة البقرة: ١٧٨.

(٧٧) سورة طه: ٦٧.

ذُنُوبِهِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾(٧٨)، ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾(٧٩).

- أو رتبة أيضًا فِي باب ضمير الشأن والقصة، ونعم وبئس، والتناز ع.

- أو متأخرًّا دالا بالالتزام؛ نحو: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ﴾(٨٠)، ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ﴾(٨١)، أضمر الروح أو النفس لدلالة الحلقوم والتراقي عليها، ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾(٨٢)؛ أي: الشمس؛ لدلالة الحجاب عليها.

- وقد يدل عليه السياق، فيُضمر ثقة بفهم السامع؛ نحو: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾(٨٣)، ﴿مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا﴾(٨٤)؛ أي: الأرض أو الدنيا، ﴿وَلِأَبَوَيْهِ﴾(٨٥)؛ أي: الميت، ولَم يتقدم له ذكر.

- وقد يعود على لفظ المذكور دون معناه؛ نحو: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾(٨٦)؛ أي: عمر معمر آخر.

- وقد يعود على بعض ما تقدم نحو: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾(٨٧) إلى قوله: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾(٨٨)، ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾(٨٩) بعد قوله: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ﴾؛ فإنه خاص بالرجعيات، والعائد عليه فيهن وفِي غيرهن.

- وقد يعود على الْمَعنَى؛ كقوله فِي آية الكلالة: ﴿فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ﴾(٩٠)، ولَم يتقدم لفظ مثنًّى يعود عليه، [وإنَّما يعود إلَى لفظ: (كلالة)]؛ لأن الكلالة تقع على الواحد والاثنين

---

(٧٨) سورة القصص: ٧٨.

(٧٩) سورة الرحمن: ٣٩.

(٨٠) سورة الواقعة: ٨٣.

(٨١) سورة القيامة: ٢٦.

(٨٢) سورة ص: ٣٢.

(٨٣) سورة الرحمن: ٢٦.

(٨٤) سورة فاطر: ٤٥.

(٨٥) سورة النساء: ١١.

(٨٦) سورة فاطر: ١١.

(٨٧) سورة النساء: ١١.

(٨٨) سورة النساء: ١١.

(٨٩) سورة البقرة: ٢٢٨.

(٩٠) سورة النساء: ١٧٦.

والجمع، فثنَّى الضمير الراجع إليها حملاً على الْمَعنَى؛ كما يعود الضمير جمعًا على (من) حملاً على معناها.

- وقد يعود على لفظ شيء، والمراد به: الجنس من ذلك الشيء.

قال الزمخشري: كقوله: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾[٩١]؛ أي: بِجنسَي الفقير والغنِي، لدلالة ﴿غَنِيًّا﴾ أو ﴿فَقِيرًا﴾ على الجنسين، ولو رجع إلى المتكلم به لوحده.

- وقد يذكر شيئان ويعاد الضمير إلَى أحدهما، والغالب كونه للثاني؛ نحو: ﴿وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ﴾[٩٢]، فأعيد الضمير للصلاة، وقيل: للاستعانة المفهومة من ﴿ٱسْتَعِينُواْ﴾. ﴿جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ﴾[٩٣]؛ أي: القمر؛ لأنه الذي يُعلم به الشهور. ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾[٩٤] أراد: يرضوهما، فأفرد؛ لأن الرسول هو داعي العباد والمخاطب لَهم شفاهًا، ويلزم من رضاه رضا ربه تعالى.

- وقد يُثنَّى الضمير ويعود على أحد المذكورين؛ نحو: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾[٩٥]، وإنَّما يخرج من أحدهما[٩٦].

- وقد يجيء الضمير متصلاً بشيء وهو لغيره؛ نحو: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ﴾[٩٧]؛ يعني: آدم، ثُمَّ قال: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً﴾[٩٨]، فهذه لولده؛ لأن آدم لَم يُخلق من نطفة.

- وقد يعود الضمير على ملابس ما هو له؛ نحو: ﴿إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا﴾[٩٩]؛ أي: ضحى يومها، لا ضحى العشية نفسها؛ لأنه لا ضحى لَهَا.

- وقد يعود على غير مشاهد محسوس، والأصل خلافه؛ نحو: ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[١٠٠]، فضمير ﴿لَهُۥ﴾ عائد على الأمر، وهو إذ ذاك غير موجود؛ لأنه لَما كان سابقًا فِي علم

---

(٩١) سورة النساء: ١٣٥.

(٩٢) سورة البقرة: ٤٥.

(٩٣) سورة يونس: ٥.

(٩٤) سورة التوبة: ٦٢.

(٩٥) سورة الرحمن: ٢٢.

(٩٦) المثال غير مطابق، فقد ثبت خروجه منهما، وانظر: "أضواء البيان" (٧/ ٧٤٨- ٧٤٩)؛ فإنه مهم.

(٩٧) سورة المؤمنون: ١٢.

(٩٨) سورة المؤمنون: ١٣.

(٩٩) سورة النازعات: ٤٦.

(١٠٠) سورة البقرة: ١١٧.

الله كونه؛ كان بمنْزلة المشاهد الموجود.

قاعدة:

الأصل عوده على أقرب مذكور، ومن ثَمَّ أخر المفعول الأول فِي قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾(١٠١)؛ ليعود الضمير عليه لقربه.

إلا أن يكون مضافًا ومضافًا إليه، فالأصل عوده للمضاف؛ لأنه الْمُحدث عنه؛ نحو: ﴿وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾(١٠٢)، وقد يعود على المضاف إليه؛ نحو: ﴿إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾(١٠٣).

واختُلف فِي ﴿أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ﴾(١٠٤)، فمنهم من أعاده على المضاف، ومنهم من أعاده إلى المضاف إليه.

قاعدة:

الأصل توافق الضمائر فِي المرجع حذرًا من التشتيت، ولهذا لَما جوز بعضهم فِي ﴿أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ﴾(١٠٥) أن الضمير فِي الثاني للتابوت، وفِي الأول لِموسى؛ عابه الزمخشري، وجعله تنافرًا مخرجًا للقرآن عن إعجازه، وكذا فِي قوله: ﴿لِّتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾(١٠٦) الضمائر لله تعالى، والمراد بتعزيره: تعزير دينه ورسوله؛ قال الزمخشري: ومن فرق الضمائر فقد أبعد.

وقد يُخْرَج عن هذا الأصل؛ كما فِى قوله: ﴿وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا﴾(١٠٧)؛ فإن ضمير ﴿فِيهِم﴾ لأصحاب الكهف، و﴿مِّنْهُمْ﴾ لليهود؛ قاله ثعلب والمبرد. ومثله: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾(١٠٨)؛ قال ابن عباس: ساء ظنه بقومه، وضاق ذرعًا بأضيافه(١٠٩).

---

(١٠١) سورة الأنعام: ١١٢.

(١٠٢) سورة إبراهيم: ٣٤.

(١٠٣) سورة غافر: ٣٧.

(١٠٤) سورة الأنعام: ١٤٥.

(١٠٥) سورة طه: ٣٩.

(١٠٦) سورة الفتح: ٩.

(١٠٧) سورة الكهف: ٢٢.

(١٠٨) سورة هود: ٧٧.

(١٠٩) قال في غاية البيان :" حسن: أخرجه البخاري في الصحيح كتاب التفسير باب {ألا إنهم يثنون

وقد يُخالف بين الضمائر حذرًا من التنافر؛ نحو: ﴿مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌۚ﴾(١١٠): الضمير للاثني عشر، ثُمَّ قال: ﴿فَلَا تَظْلِمُواْ فِيهِنَّ﴾؛ أتى بصيغة الجمع مخالفًا لعوده على الأربعة.

ضمير الفصل:

ضمير بصيغة المرفوع، مطابق لِما قبله؛ تكلمًا وخطابًا وغيبة، إفرادًا وغيره.

وإنَّما يقع بعد مبتدأ أو ما أصله مبتدأ، وقبل خبر كذلك؛ نحو: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾(١١١)، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾(١١٢)، ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْۚ﴾(١١٣).

وجوز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها، وخرَّج عليه قراءة: ﴿هُنَّ أَطْهَرَ﴾(١١٤) بالنصب.

وجوز الجرجاني وقوعه قبل مضارع، وجعل منه: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾(١١٥).

ولا محل لضمير الفصل من الإعراب، وله ثلاثة فوائد:

- الإعلام بأن ما بعده خبر لا تابع.

- والتأكيد ولهذا سَمَّاه الكوفيون: دعامة؛ لأنه يدعم به الكلام؛ أي: يقوى ويؤكد، وبنَى عليه بعضهم أنه لا يُجمع بينه وبين [التأكيد]، فلا يقال: زيد نفسه هو الفاضل.

- والاختصاص.

ضمير الشأن والقصة:

ويسمى ضمير الْمَجهول.

قال فِي "المغني": خالف القياس من خمسة أوجه:

أحدها: عوده على ما بعده لزومًا؛ إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم عليه، ولا شيء

صدورهم ليستخفوا منه} تعليقاً : وقال غيره عن ابن عباس {سيء بهم}:" ساء ظنه بقومه وضاق {بهم} بأضيافه".

ووصله ابن جرير في التفسير (١٢/ ٨١) وابن أبي حاتم في التفسير (٦/ ٢٠٦١رقم١١٠٥٣) و(٩/ ٣٠٥٧رقم١٧٢٨٧) من طريقين عن أبي صالح ثنا معاوية عن علي عن ابن عباس عنه به .

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٤/ ٤٥٥) لأبي الشيخ"اهـ.

(١١٠) سورة التوبة: ٣٦.

(١١١) سورة البقرة: ٥.

(١١٢) سورة الصافات: ١٦٥.

(١١٣) سورة المائدة: ١١٧.

(١١٤) سورة هود: ٧٨.

(١١٥) سورة البروج: ١٣.

منها.

والثاني: أن مفسره لا يكون إلا جملة.

والثالث: أنه لا يتبع بتابع، فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه.

والرابع: أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو ناسخ.

والخامس: أنه ملازم للإفراد.

ومن أمثلته: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾(١١٦)، ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾(١١٧).

وفائدته: الدلالة على تعظيم المخبَر عنه وتفخيمه؛ بأن يُذكر أولاً مبهمًا ثُمَّ يُفَسَّر.

تنبيه:

قال ابن هشام: متَى أمكن الحمل على غير ضمير الشأن؛ فلا ينبغي أن يُحمل عليه، ومن ثَمَّ ضعف قول الزمخشري فِي: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ﴾(١١٨): "إن اسم (إن) ضمير الشأن"، والأولى كونه ضمير الشيطان، ويؤيده قراءة ﴿وَقَبِيلُهُۥ﴾ بالنصب، وضمير الشأن لا يُعطف عليه.

قاعدة:

جمع العاقلات لا يعود عليه الضمير غالبًا إلا بصيغة الجمع، سواء كان للقلة أو للكثرة؛ نحو: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾(١١٩)، ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾(١٢٠). وورد الإفراد فِي قوله تعالى: ﴿أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾(١٢١)، ولَم يقل: مطهرات.

وأما غير العاقل؛ فالغالب فِي جمع الكثرة الإفراد، وفِي القلة الجمع، وقد اجتمعا فِي قوله: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾(١٢٢)، إلَى أن قال: ﴿مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾، فأعاد ﴿مِّنْهَا﴾ بصيغة الإفراد على الشهور، وهي للكثرة، ثُمَّ قال: ﴿فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ﴾، فأعاده جمعًا على: ﴿أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾، وهي للقلة.

وذكر الفراء لهذه القاعدة سرًّا لطيفًا، وهو أن المميز مع جمع الكثرة -وهو ما زاد على العشرة- لَما كان واحدًا؛ وُحِّد الضمير، ومع القلة -وهو العشرة فما دونَها- لَما كان جمعًا؛ جُمع

---

(١١٦) سورة الإخلاص: ١.

(١١٧) سورة الحج: ٤٦.

(١١٨) سورة الأعراف: ٢٧.

(١١٩) سورة البقرة: ٢٣٣.

(١٢٠) سورة البقرة: ٢٢٨.

(١٢١) سورة البقرة: ٢٥.

(١٢٢) سورة التوبة: ٣٦.

الضمير.

قاعدة:

إذا اجتمع فِي الضمائر مراعاة اللفظ والْمَعنَى؛ بدئ باللفظ ثُمَّ بالمعنَى، هذا هو الجادة فِي القرآن:

قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾(١٢٣)، ثُمَّ قال: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾؛ أفرد أولاً باعتبار اللفظ، ثُمَّ جمع باعتبار الْمَعنَى. وكذا: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾(١٢٤)، ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي وَلَا تَفْتِنِّيٓ أَلَا فِي ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُواْ﴾(١٢٥).

قال الشيخ علم الدين العراقي: ولَم يجئ فِي القرآن البداءة بالحمل على الْمَعنَى إلا فِي موضع واحد، وهو قوله: ﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا﴾(١٢٦)، فأنث (خالصًا) على معنَى (ما)، ثُمَّ راعى اللفظ فذكر فقال: ﴿مُحَرَّمٌ﴾ انتهى.

قال ابن الحاجب فِي "أماليه": إذا حُمل على اللفظ؛ جاز الحمل بعده على الْمَعنَى، وإذا حُمل على الْمَعنَى؛ ضعف الحمل بعده على اللفظ؛ لأن الْمَعنَى أقوى، فلا يبعد الرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ، ويضعف بعد اعتبار الْمَعنَى القوي الرجوع إلَى الأضعف.

وقال ابن جنِّي فِي "الْمُحتسب": لا يجوز مراجعة اللفظ بعد انصرافه عنه إلَى الْمَعنَى.

وأورد عليه قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾(١٢٧)، ثُمَّ قال: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا﴾(١٢٨)؛ فقد راجع اللفظ بعد الانصراف عنه إلَى الْمَعنَى.

وقال محمود بن حمزة الكرماني فِي كتاب "العجائب": ذهب بعض النحويين إلَى أنه لا يجوز الحمل على اللفظ بعد الحمل على الْمَعنَى، وقد جاء فِي القرآن بخلاف ذلك، وهو قوله: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾(١٢٩).

قال ابن خالويه فِي "كتاب ليس": القاعدة فِي (مَنْ) ونحوه الرجوع من اللفظ إلَى الْمَعنَى، ومن

---

(١٢٣) سورة البقرة: ٨.

(١٢٤) سورة الأنعام: ٢٥.

(١٢٥) سورة التوبة: ٤٩.

(١٢٦) سورة الأنعام: ١٣٩.

(١٢٧) سورة الزخرف: ٣٦- ٣٧.

(١٢٨) سورة الزخرف: ٣٨.

(١٢٩) سورة الطلاق: ١١.

الواحد إلَى الجمع، ومن المذكر إلَى المؤنث؛ نحو: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾[١٣٠]، ﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ﴾[١٣١] إلَى قوله: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ أجمع على هذا النحويون.

قال: وليس فِي كلام العرب ولا شيء من العربية الرجوع من الْمَعنَى إلَى اللفظ إلا فِي حرف واحد استخرجه ابن مجاهد، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ﴾[١٣٢] الآية. وحَّد فِي ﴿يُؤْمِنۢ﴾، و﴿يَعْمَلْ﴾ و﴿يُدْخِلْهُ﴾، ثُمَّ جمع فِي قوله: ﴿خَٰلِدِينَ﴾، ثُمَّ وحَّد فِي قوله: ﴿أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾، فرجع بعد الجمع إلَى التوحيد.

قاعدة فِي التذكير والتأنيث

التأنيث ضربان: حقيقي وغيره.

فالحقيقي: لا تُحذف تاء التأنيث من فعله غالبًا؛ إلا إن وقع فصل، وكلما كثر الفصل؛ حسن الحذف، والإثبات مع الحقيقي أولى ما لَم يكن جمعًا.

وأما غير الحقيقي؛ فالحذف فيه مع الفصل أحسن؛ نحو: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾[١٣٣]، ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ﴾[١٣٤]، فإن كثر الفصل ازداد حسنًا؛ نحو: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾[١٣٥]، والإثبات أيضًا حسن؛ نحو: ﴿وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾[١٣٦]، فجمع بينهما فِي سورة هود. وأشار بعضهم إلَى ترجيح الحذف، واستدل بأن الله قدمه على الإثبات حيث جمع بينهما.

ويجوز الحذف أيضًا مع عدم الفصل حيث الإسناد إلَى ظاهره، فإن كان إلَى ضميره؛ امتنع.

وحيث وقع ضمير أو إشارة بين مبتدأ وخبر، أحدهما مذكر والآخر مؤنث؛ جاز فِي الضمير والإشارة التذكير والتأنيث؛ كقوله تعالى: ﴿قَالَ هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّى﴾[١٣٧] فذكَّر والخبر

---

(١٣٠) سورة الأحزاب: ٣١.

(١٣١) سورة البقرة: ١١٢.

(١٣٢) سورة الطلاق: ١١.

(١٣٣) سورة البقرة: ٢٧٥.

(١٣٤) سورة آل عمران: ١٣.

(١٣٥) سورة هود: ٦٧.

(١٣٦) سورة هود: ٩٤.

(١٣٧) سورة الكهف: ٩٨.

مؤنث؛ لتقدم (السد) وهو مذكر، وقوله تعالى: ﴿**فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِن رَّبِّكَ**﴾[١٣٨] ذكر والمشار إليه: (اليد) و(العصى) -وهما مؤنثان-؛ لتذكير الخبر وهو ﴿بُرْهَـٰنَانِ﴾.

وكل أسْمَاء الأجناس يجوز فيها التذكير حملاً على الجنس، والتأنيث حملاً على الجماعة؛ كقوله: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾[١٣٩] ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾[١٤٠]، ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَـٰبَهَ عَلَيْنَا﴾[١٤١] وقرئ: ﴿تَشَّـٰبَهَتْ﴾، ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌ بِهِۦ﴾[١٤٢] ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾[١٤٣].

وجعل منه بعضهم: ﴿جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾[١٤٤]، ﴿وَلِسُلَيْمَـٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾[١٤٥].

قاعدة فِي التعريف والتنكير

اعلم أن لكل منهما مقامًا لا يليق بالآخر.

أما التنكير؛ فله أسباب:

أحدها: إرادة الوحدة؛ نحو: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾[١٤٦]؛ أي: رجل واحد، و﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَـٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ﴾[١٤٧].

الثاني: إدارة النوع؛ نحو: ﴿هَـٰذَا ذِكْرٌ﴾[١٤٨]؛ أي نوع من الذكر، ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾[١٤٩]؛ أي نوع منها، وهو الازدياد فِي المستقل؛ لأن الحرص لا يكون على الماضي ولا على الحاضر.

---

(١٣٨) سورة القصص: ٣٢.

(١٣٩) سورة الحاقة: ٧.

(١٤٠) سورة القمر: ٢٠.

(١٤١) سورة البقرة: ٧٠.

(١٤٢) سورة المزمل: ١٨.

(١٤٣) سورة الانفطار: ١.

(١٤٤) سورة يونس: ٢٢.

(١٤٥) سورة الأنبياء: ٨١.

(١٤٦) سورة القصص: ٢٠.

(١٤٧) سورة الزمر: ٣٩.

(١٤٨) سورة ص: ٤٩.

(١٤٩) سورة البقرة: ٩٦.

الثالث: التعظيم؛ بمعنَى أنه أعظم من أن يُعين ويُعَرَّف؛ نحو: ﴿فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ﴾(١٥٠)؛ أي: بحرب أي حرب، ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾(١٥١).

الرابع: التكثير؛ نحو: ﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾(١٥٢)؛ أي: وافرًا جزيلاً.

الخامس: التحقير؛ بمعنَى: انْحطاط شأنه إلَى حد لا يُمكن أن يُعرف، ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾(١٥٣)؛ أي: ظنًّا حقيرًا لا يُعبأ به، وإلا لاتبعوه؛ لأن ذلك ديدنُهم؛ بدليل: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾(١٥٤).

السادس: التقليل؛ نحو: ﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾(١٥٥)؛ أي: رضوان قليل منه أكبر من الجنات؛ لأنه رأس كل سعادة.

وعد السكاكي من الأسباب ألا يُعرف من حقيقته إلا ذلك.

وجعل منه أن تقصد التجاهل وأنك لا تعرف شخصه؛ كقوله تعالى عن الكفار أنَّهم قالوا: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ﴾(١٥٦).

وعد غيره منها قصد العموم؛ بأن كانت فِي سياق النفي؛ نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهَا﴾(١٥٧)، أو الشرط؛ نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾(١٥٨)، أو الامتنان؛ نحو: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾(١٥٩).

أما التعريف؛ فله أسباب:

- فبالإضمار؛ لأن المقام مقام التكلم أو الخطاب أو الغيبة.
- وبالعلمية؛ لإحضاره بعينه فِي ذهن السامع؛ ابتداء باسم مختص به؛ نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ

---

(١٥٠) سورة البقرة: ٢٧٩.

(١٥١) سورة الصافات: ١٠٩.

(١٥٢) سورة الشعراء: ٤١.

(١٥٣) سورة الجاثية: ٣٢.

(١٥٤) سورة الأنعام: ١١٦.

(١٥٥) سورة التوبة: ٧٢.

(١٥٦) سورة سبأ: ٧.

(١٥٧) سورة البقرة: ٢.

(١٥٨) سورة التوبة: ٦.

(١٥٩) سورة الفرقان: ٤٨.

أَحَدٌ﴾[١٦٠]، ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾[١٦١]، أو لتعظيم، أو إهانة، حيث علمه يقتضي ذلك، فمن التعظيم ذكر يعقوب بلقبه: إسرائيل؛ لِما فيه من المدح والتعظيم بكونه صفوة الله أو سري الله، ومن الإهانة قوله: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾[١٦٢].

- وبالإشارة؛ لتمييزه أكمل تَمييز؛ بإحضاره فِي ذهن السامع حسًّا؛ نحو: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِى مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾[١٦٣]، وللتعريض بغباوة السامع، حتَّى إنه لا يتميز له الشيء إلا بإشارة الحس، وهذه الآية تصلح لذلك، ولبيان حاله فِي القرب والبعد، فيؤتَى فِي الأول؛ بنحو: (هذا)، وفِي الثاني؛ بنحو: (ذلك) و(أولئك)، ولقصد تحقيره بالقرب؛ كقول الكفار: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ﴾[١٦٤]، ولقصد تعظيمه بالبعد؛ نحو: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[١٦٥]؛ ذهابًا إلى بُعد درجته، وللتنبيه بعد ذكر المشار إليه بأوصاف قبله على أنه جدير بِمَا يرد بعده من أجلها؛ نحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[١٦٦].

- وبالموصولية؛ لكراهة ذكره بخاص اسمه: إما سترًا عليه، أو إهانة له، أو لغير ذلك، فيؤتى بـــ(الذي) ونحوها موصولة بما صدر منه من فعل أو قول؛ نحو: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ﴾[١٦٧]، ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا﴾[١٦٨]، وقد يكون لإرادته العموم؛ نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟﴾[١٦٩]، وللاختصار؛ نحو: ﴿لَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْا۟ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُوا۟﴾[١٧٠]؛ أي: قولُهم: إنه آدر، إذ لو عدَّد أسْمَاء القائلين لطال، وليس للعموم؛ لأن بنِي إسرائيل كلهم لَم يقولوا فِي حقه ذلك.

- وبالألف واللام؛ للإشارة إلَى معهود خارجي أو ذهنِي أو حضوري، وللاستغراق حقيقة

---

(١٦٠) سورة الإخلاص: ١.

(١٦١) سورة الفتح: ٢٩.

(١٦٢) سورة تبت: ١.

(١٦٣) سورة لقمان: ١١.

(١٦٤) سورة الأنبياء: ٣٦.

(١٦٥) سورة البقرة: ٢.

(١٦٦) سورة البقرة: ٥.

(١٦٧) سورة الأحقاف: ١٧.

(١٦٨) سورة يوسف: ٢٣.

(١٦٩) سورة فصلت: ٣٠.

(١٧٠) سورة الأحزاب: ٦٩.

أو مجازًا، أو لتعريف الماهية؛ [كما قُرر فِي نوع الأدوات فِي (ال)].

- وبالإضافة؛ لكونها أحصر طريق، ولتعظيم المضاف؛ نحو: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ﴾(١٧١)، ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾(١٧٢)؛ أي: الأصفياء فِي الآيتين كما قاله ابن عباس وغيره(١٧٣)، ولقصد العموم؛ نحو: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾(١٧٤)؛ أي: كل أمره.

قاعدة أخرى تتعلق بالتعريف والتنكير

إذا ذُكر الاسم مرتين؛ فله أربع أحوال؛ لأنه إما أن يكونا معرفتين أو نكرتين، أو الأول نكرة والثاني معرفة، أو بالعكس.

- فإن كانا معرفتين؛ فالثاني هو الأول غالبًا؛ دلالة على المعهود الذي هو فِى الأصل فِي اللام أو الإضافة؛ نحو: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾(١٧٥)، ﴿وَجَعَلُوا۟ بَيْنَهُۥ وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ نَسَبًا ۚ وَلَقَدْ عَلِمَتِ ٱلْجِنَّةُ﴾(١٧٦).

---

(١٧١) سورة الحجر: ٤٢.

(١٧٢) سورة الزمر: ٧.

(١٧٣) قال في غاية البيان :" أخرج ابن جرير في التفسير (٢٣/ ١٩٧) والبيهقي في الاعتقاد (١٦٠) من طريقين عن أبي صالح عن معاوية عن علي عن ابن عباس {ولا يرضى لعباده الكفر} :"وهم عباده المخلصون".

وزاد نسبته في الدر المنثور (٧/ ٢١٣) لابن المنذر وابن أبي حاتم

وإسناده حسن.

وأخرج ابن جرير في التفسير (١٥/ ١٢٢) حدثنا بشر ثنا يزيد ثنا سعيد عن قتادة قوله {إن عبادي ليس لك عليهم سلطان} :"وعباده المؤمنون".

وإسناده حسن.

وأخرج ابن جرير في التفسير (٢٣/ ١٩٧) حدثنا محمد ثنا أحمد ثنا أسباط عن السدي {ولا يرضى لعباده الكفر} قال :" لا يرضى لعباده المؤمنين أن يكفروا".

وإسناده ضعيف؛فيه : أسباط، صدوق كثير الخطأ يغرب"اهـ.

(١٧٤) سورة النور: ٦٣.

(١٧٥) سورة الفاتحة: ٦- ٧.

(١٧٦) سورة الصافات: ١٥٨.

- وإن كانا نكرتين؛ فالثاني غير الأول غالبًا، وإلا لكان المناسب هو التعريف؛ بناءً على كونه معهودًا سابقًا؛ نحو: ﴿۞ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾(١٧٧)؛ فإن المراد بالضعف الأول: النطفة، وبالثاني: الطفولية، وبالثالث: الشيخوخة.

وقد اجتمع القسمان فِي قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾(١٧٨)، فالعسر الثاني هو الأول، واليسر الثاني غير الأول، ولهذا قال ﷺ فِي الآية: «**لن يغلب عسر يسرين**»(١٧٩).

---

(١٧٧) سورة الروم: ٥٤.

(١٧٨) سورة الشرح: ٥- ٦.

(١٧٩) قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه ابن مردويه في التفسير (٤/ ٢٣٦-تخريج الكشاف) من طريق يحيى بن محمد بن هانئ عن محمد بن إسحاق ثني الحسن بن عطية العوفي عن أبيه عن جابر بن عبد الله قال:" لما نزلت {فإن مع العسر يسراً إن مع العسر يسراً} قال رسول الله ﷺ :"ابشروا؛ لن يغلب عسر يسرين".

وهذا إسناد ضعيف؛ فيه: يحيى بن محمد والحسن بن عطية وأبوه، وكلهم ضعفاء.

قال الحافظ في تغليق التعليق (٤/ ٣٧٢) :" إسناده ضعيف".

وجاء عن الحسن مرسلاً: أخرجه عبد الرزاق في التفسير (٣/ ٣٨٠) ومن طريقه الحاكم في المستدرك (٢/ ٥٧٥) وعنه البيهقي في شعب الإيمان (٧/ ٢٠٦رقم١٠٠١٣) وأخرجه ابن جرير في التفسير (٣٠/ ٢٣٦) من طرق عن الحسن مرفوعاً مرسلاً .

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٨/ ٥٥٠) لعبد بن حميد وابن مردويه .

قال الزيلعي في تخريج الكشاف (٤/ ٢٣٥) :" مرسل".

وقال الحافظ في تغليق التعليق (٤/ ٣٧٢) :" مرسل؛ وإسناده إلى الحسن صحيح".

وجاء موقوفاً على عمر: أخرجه ابن المبارك في الجهاد (١٦٤رقم٢١٧) ومن طريقه الحاكم في المستدرك (٢/ ٣٢٩) وكذا ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٥/ ٤٧٧) وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤/ ٢٢٢رقم١٩٤٨٦) و(٧/ ٨رقم٣٣٨٤٠) وابن أبي الدنيا في الفرج بعد الشدة (٤٥رقم٣١) ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٧/ ٢٠٥رقم١٠٠١٠) من طريقين عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر أنه قال :" لن يغلب عسر يسرين".

وصححه الحاكم، وقال الحافظ في تغليق التعليق (٤/ ٣٧٢):"هذا إسناد حسن"اهـ.

- وإن كان الأول نكرة والثاني معرفة؛ فالثاني هو الأول؛ حملاً على العهد؛ نحو: ﴿أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾(١٨٠)، ﴿مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ﴿٤١﴾ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ﴾(١٨١).

- وإن كان الأول معرفة والثاني نكرة؛ فلا يُطلق القول، بل يتوقف على القرائن، فتارة تقوم قرينة على التغاير؛ نحو: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا۟ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾(١٨٢)، وتارة تقوم قرينة على الاتِّحاد؛ نحو: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٧﴾ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾(١٨٣).

وقد ذكر الشيخ بَهاء الدين السبكي أن المراد بذكر الاسم مرتين كونه مذكورًا فِي كلام واحد أو كلامين بينهما تواصل؛ بأن يكون أحدهما معطوفًا على الآخر، وله به تعلق ظاهر وتناسب واضح، وأن يكونا من متكلم واحد.

قاعدة فِي الإفراد والجمع

- من ذلك: السماء والأرض، حيث وقع فِي القرآن ذكر الأرض؛ فإنَّها مفردة ولَم تُجمع -بخلاف السموات- لثقل جمعها -وهو (أرضون)-، ولهذا لَما أريد ذكر جميع الأرضين؛ قال: ﴿وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾(١٨٤)، وأما السماء؛ فذُكرت تارة بصيغة الجمع، وتارة بصيغة الإفراد؛ لنكت تليق بذلك الْمَحل.

- ومن ذلك الريح: ذُكرت مجموعة ومفردة، فحيث ذُكرت فِي سياق الرحمة جُمعت، أو فِي سياق العذاب أُفردت(١٨٥).

---

(١٨٠) سورة المزمل: ١٥- ١٦.

(١٨١) سورة الشورى: ٤١- ٤٢.

(١٨٢) سورة الروم: ٥٥.

(١٨٣) سورة الزمر: ٢٧- ٢٨.

(١٨٤) سورة الطلاق: ١٢.

(١٨٥) كذا قال -رحمه الله-، وهو غير مُسَلَّم، فإن كلمة (الريح) مفردة وردت فِي تسعة عشر موضعًا من القرآن، منها سبعة فِي الخير والرحمة، وهي: يونس: ٢٢، الشورى: ٣٣، يوسف: ٩٤، الأنبياء: ٨١، سبأ: ١٢، ص: ٣٦، الأنفال: ٤٦. ووردت كلمة (الرياح) فِي القرآن عشر مرات، كلها فِي الخير إلا واحدة، وهي الكهف: ٤٥، وعليه تصحيح القاعدة هكذا: إذا جُمعت الرياح فِي القرآن؛ فهي فِي الرحمة، وإذا أُفردت استُعملت فِي الرحمة والعذاب، والأخير أكثر. انظر: "المدخل إلَى التفسير الموضوعي" (ص ٥٤- ٥٥).

- ومن ذلك: إفراد النور وجمع الظلمات، وإفراد سبيل الحق وجمع سبل الباطل؛ لأن طريق الحق واحدة، وطريق الباطل متشعبة متعددة، والظلمات بِمنْزلة طرق الباطل والنور بِمنْزلة طريق الحق، بل هما هما.

- ومن ذلك: إفراد النار حيث وقعت، والجنة وقعت مجموعة ومفردة؛ لأن الجنان مختلفة الأنواع فحسن جمعها، والنار مادة واحدة، ولأن الجنة رحمة والنار عذاب، فناسب جمع الأولى وإفراد الثانية على حد الرياح والريح.

- ومن ذلك: إفراد الصديق وجمع الشافعين فِي قوله تعالى: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ ۝١٠٠ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾، وحكمته كثرة الشفعاء فِي العادة وقلة الأصدقاء.

- ومن ذلك: (الألباب)، لَم يقع إلا مجموعًا؛ لأن مفرده ثقيل لفظًا.

- ومن ذلك: مجيء المشرق والمغرب بالإفراد والتثنية والجمع، فحيث أفردا؛ فاعتبارًا للجهة، وحيث ثُنِّيا لمشرق الصيف والشتاء ومغربِهما، وحيث جُمعا فاعتبارًا لتعدد المطالع فِي كل فصل من فصلي السنة.

≅ قاعدة:

- **مقابلة الجمع بالجمع:** تارة تقتضي مقابلة كل فرد من هذا بكل فرد من هذا؛ كقوله: ﴿وَٱسْتَغْشَوْا۟ ثِيَابَهُمْ﴾(١٨٦)؛ أي: استغشى كل منهم ثوبه. وتارة يقتضي ثبوت الجمع لكل فرد من أفراد الْمَحكوم عليه؛ نحو: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾(١٨٧). وتارة يحتمل الأمرين، فيحتاج إِلَى دليل يعين أحدهما.

- وأما مقابلة الجمع بالمفرد؛ فالغالب ألا يقتضي تعميم المفرد، وقد يقتضيه؛ كما فِي قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾(١٨٨)؛ الْمَعنَى: على كل واحد لكل يوم طعام مسكين.

قاعدة فِي الألفاظ الَّتِي يظن بها الترادف وليست منه

من ذلك: الخوف والخشية.

الشح والبخل.

البخل والضن.

السبيل والطريق.

---

(١٨٦) سورة نوح: ٧.

(١٨٧) سورة النور: ٤.

(١٨٨) سورة البقرة: ١٨٤.

جاء وأتى.
مد وأمد.
سقى وأسقى.
عمل وفعل.
القعود والجلوس.
التمام والكمال.
الإعطاء والإيتاء.
السنة والعام.

قاعدة فِي السؤال والجواب

الأصل فِي الجواب أن يكون مطابقًا للسؤال إذا كان السؤال متوجهًا.

- وقد يعدل فِي الجواب عما يقتضيه السؤال؛ تنبيهًا على أنه كان من حق السؤال أن يكون كذلك، ويسميه السكاكي: الأسلوب الحكيم.

- وقد يجيء الجواب أعم من السؤال؛ للحاجة إليه فِي السؤال.

- وقد يجيء أنقص؛ لاقتضاء الحال ذلك.

[مثال أسلوب الحكيم: قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ﴾[١٨٩]، فعدل عن جنس المنفق -وهو الْمسئول عنه-، إِلَى ذكر المنفق عليه؛ لأنه أهم][١٩٠].

مثال الزيادة فِي الجواب: قول موسى: ﴿هِىَ عَصَاىَ أَتَوَكَّؤُا۟ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِى وَلِىَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ﴾[١٩١]؛ فِي جواب: ﴿**وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ**﴾[١٩٢] زاد فِي الجواب استلذاذًا بخطاب الله تعالى.

ومثال النقص منه: قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ﴾[١٩٣] فِي جواب: ﴿ٱئْتِ

---

(١٨٩) سورة البقرة: ٢١٥.

(١٩٠) هذه الزيادة من عندي؛ لأن السيوطي لَم يذكر مثالاً سالمًا من الاعتراض لأسلوب الحكيم.

(١٩١) سورة طه: ١٨.

(١٩٢) سورة طه: ١٧.

(١٩٣) سورة يونس: ١٥.

بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُۚ﴾(١٩٤)؛ أجاب عن التبديل دون الاختراع.

قال الزمخشري: لأن التبديل فِي إمكان البشر دون الاختراع، فطوى ذكره للتنبيه على أنه سؤال محال.

وقال غيره: التبديل أسهل من الاختراع، وقد نفى إمكانه، فالاختراع أولى.

تنبيه:

قد يعدل عن الجواب أصلاً، إذا كان السائل قصده التعنت؛ نحو: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾(١٩٥).

قال صاحب "الإفصاح": إنَّما سأل اليهود تعجيزًا وتغليظًا إذ كان الروح يقال بالاشتراك على روح الإنسان والقرآن وعيسى وجبريل وملك آخر وصنف من الملائكة، فقصد اليهود أن يسألوه، فبأي مسمى أجابَهم قالوا: ليس هو، فجاءهم الجواب مجملاً، وكان هذا الإجمال كيدًا يرد به كيدهم.

قاعدة:

قيل: أصل الجواب أن يعاد فِي نفس السؤال؛ ليكون وفقه؛ نحو: ﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُۖ قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ﴾(١٩٦)، و ﴿أَنَا۠﴾ فِي جوابه هو ﴿أَنتَ﴾ فِي سؤالِهم، فهذا أصله، ثُمَّ إنَّهم أتوا عوض ذلك بِحروف الجواب اختصارًا وتركًا للتكرار.

وقد يُحذف السؤال؛ ثقة بفهم السامع بتقديره؛ نحو: ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥۚ قُلِ ٱللَّهُ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥۖ﴾(١٩٧)؛ فإنه لا يستقيم أن يكون السؤال والجواب من واحد، فتعين أن يكون: ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾ جواب سؤال، كأنَّهم سألوا لَما سَمِعوا ذلك: فمن يبدأ الخلق ثُمَّ يعيده؟

قاعدة:

الأصل فِي الجواب أن يكون مشاكلاً للسؤال، فإن كان جملة اسمية؛ فينبغي أن يكون الجواب كذلك، ويجيء كذلك فِي الجواب المقدر؛ إلا أن ابن مالك قال فِي قولك: (زيد) فِي جواب: (من قرأ؟): إنه من باب حذف الفعل؛ على جعل الجواب جملة فعلية.

قال: وإنَّما قدرته كذلك لا مبتدأ مع احتماله جريًا على عادتِهم فِي الأجوبة إذا قصدوا

---

(١٩٤) سورة الإسراء: ٨٥.

(١٩٥) سورة يوسف: ٩٠.

(١٩٦) سورة يوسف: ٩٠.

(١٩٧) سورة يونس: ٣٤.

تَمامها، قال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْۖ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُۙ﴾(١٩٨)، فلما أتى بالفعلية مع فوات مشاكلة السؤال؛ علم أن تقدير الفعل أولاً أولى. انتهى.

وقال ابن الزملكاني فِي "البرهان": أطلق النحويون القول بأن (زيدًا) فِي جواب: من قام؟ فاعل على تقدير: قام زيد، والذي توجبه صناعة علم البيان أنه مبتدأ؛ لوجهين:

أحدهما: أن يطابق الجملة المسئول بها فِي الاسمية؛ كما وقع التطابق فِي قوله: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيْرًاۗ﴾(١٩٩) فِي الفعلية، وإنَّما لَم يقع التطابق فِي قوله: ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۙ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾(٢٠٠)؛ لأنَّهم لو طابقوا لكانوا مقرين بالإنزال، وهم من الإذعان به على مفاوز.

الثاني: أن اللبس لَم يقع عند السائل إلا فيمن فعل الفعل، فوجب أن يتقدم الفاعل فِي الْمَعنَى؛ لأنه متعلق غرض السائل، وأما الفعل؛ فمعلوم عنده، ولا حاجة به إلَى السؤال عنه، فحري أن يقع فِي الأواخر الَّتِي هي محل التكملات والفضلات.

وأشكل على هذا ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ﴾(٢٠١) في جواب: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا﴾(٢٠٢)؛ فإن السؤال وقع عن الفاعل لا عن الفعل؛ فإنَّهم لَم يستفهموه عن الكسر، بل عن الكاسر، ومع ذلك صدر الجواب بالفعل.

وأجيب: بأن الجواب مقدر دل عليه السياق، إذ (بل) لا تصلح أن يصدر بِها الكلام، والتقدير: (ما فعلته بل فعله).

قال الشيخ عبد القاهر: حيث كان السؤال ملفوظًا به، فالأكثر ترك الفعل فِي الجواب والاقتصار على الاسم وحده، وحيث كان مضمرًا؛ فالأكثر التصريح به؛ لضعف الدلالة عليه، ومن غير الأكثر: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ ۝ رِجَالٌ﴾(٢٠٣) فِي قراءة البناء للمفعول.

قاعدة فِي الخطاب بالاسم والخطاب بالفعل

الاسم يدل على الثبوت والاستمرار، والفعل يدل على التجدد والحدوث، ولا يحسن

---

(١٩٨) سورة المائدة: ٤.

(١٩٩) سورة النحل: ٣٠.

(٢٠٠) سورة النحل: ٢٤.

(٢٠١) سورة الأنبياء: ٦٢.

(٢٠٢) سورة الأنبياء: ٦٢.

(٢٠٣) سورة النور: ٣٦- ٣٧.

وضع أحدهما موضع الآخر(٢٠٤).

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾(٢٠٥)، وقيل: (يبسط) لَم يؤد الغرض؛ لأنه يؤذن بمزاولة الكلب البسط وأنه يتجدد له شيء بعد شيء، فـ ﴿بَٰسِطٌ﴾ أشعر بثبوت الصفة.

وقال تعالى فِي سورة الأنعام: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾(٢٠٦)؛ قال الإمام فخر الدين: لَما كان الاعتناء بشأن إخراج الحي من الميت أشد؛ أتى فيه بالمضارع؛ ليدل على التجدد؛ كما فِي قوله: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾(٢٠٧).

تنبيهات:

الأول: المراد بالتجدد فِي الماضي الحصول، وفِي المضارع أن من شأنه أن يتكرر ويقع مرة بعد أخرى. صرح بذلك جماعة؛ منهم الزمَخشري فِي قوله: ﴿**اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾(٢٠٨).

قال الشيخ بَهاء الدين السبكي: وبِهذا يتضح الجواب عما يورد من نحو: (علم الله كذا)؛ فإن علم الله لا يتجدد، وكذا سائر الصفات الدائمة الَّتِي يُستعمل فيها الفعل، وجوابه: أن معنَى (علم الله كذا) وقع علمه فِي الزمن الماضي، ولا يلزم أنه لَم يكن قبل ذلك؛ فإن العلم فِي زمن ماضٍ أعم من المستمر على الدوام قبل ذلك الزمن وبعده وغيره، ولِهذا قال تعالى حكاية عن إبراهيم: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ﴾(٢٠٩) الآيات، فأتى بالماضي فِي الخلق؛ لأنه مفروغ منه، وبالمضارع فِي الهداية والإطعام والإسقاء والشفاء؛ لأنَّها متكررة متجددة تقع مرة بعد أخرى.

الثاني: مضمر الفعل -فيما ذكر- كمظهره، ولِهذا قالوا: إن سلام الخليل أبلغ من سلام الملائكة، حيث: ﴿قَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ﴾(٢١٠)؛ فإن نصب ﴿سَلَٰمًا﴾ إنَّما يكون على إرادة الفعل؛ أي: سلَّمنا سلامًا، وهذه العبارة مؤذنة بِحدوث التسليم منهم؛ إذ الفعل متأخر عن وجود الفاعل؛ بِخلاف سلام إبراهيم؛ فإنه مرتفع بالابتداء، فاقتضى الثبوت على الإطلاق، وهو أولى مِمَّا يعرض له الثبوت، فكأنه قصد أن يُحييهم بأحسن مِمَّا حيوه به.

الثالث: ما ذكرناه من دلالة الاسم على الثبوت، والفعل على التجدد، والحدوث هو

---

(٢٠٤) "نِهاية الإيجاز" (ص ١٥٦).

(٢٠٥) سورة الكهف: ١٨.

(٢٠٦) سورة الأنعام: ٩٥.

(٢٠٧) سورة البقرة: ١٥.

(٢٠٨) سورة البقرة: ١٥.

(٢٠٩) سورة الشعراء: ٧٩.

(٢١٠) سورة هود: ٦٩.

المشهور عند أهل البيان.

وقد أنكره أبو المطرف بن عميرة فِي كتاب "التمويهات" على "التبيان" لابن الزملكاني، وقال: إنه غريب لا مستند له؛ فإن الاسم إنَّما يدل على معناه فقط، أما كونه يثبت الْمَعنَى للشيء فلا، ثُمَّ أورد قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ۝١٥ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تُبْعَثُونَ﴾(٢١١)، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ ۝٥٧ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾(٢١٢).

وقال ابن المنير: طريقة العربية تلوين الكلام، ومَجيء الفعلية تارة والاسمية أخرى؛ من غير تكلف لِما ذكروه، وقد رأينا الجملة الفعلية تصدر من الأقوياء الْخُلَّص؛ اعتمادًا على أن المقصود حاصل بدون التأكيد؛ نحو: ﴿رَبَّنَآ ءَامَنَّا﴾(٢١٣)، ولا شيء بعد ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ﴾(٢١٤)، وقد جاء التأكيد فِي كلام المنافقين، فقالوا: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾(٢١٥).

قاعدة فِي المصدر

قال ابن عطية: سبيل الواجبات الإتيان بالمصدر مرفوعًا؛ كقوله تعالى: ﴿فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَـٰنٍ﴾(٢١٦)، ﴿فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَـٰنٍ﴾(٢١٧). وسبيل المندوبات الإتيان به منصوبًا؛ كقوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾(٢١٨)، ولِهذا اختلفوا؛ هل كانت الوصية للزوجات واجبة؛ لاختلاف القراءة فِي قوله: ﴿وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم﴾(٢١٩) بالرفع والنصب؟

قال أبو حيان: والأصل فِي هذه التفرقة فِي قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا۟ سَلَـٰمًا ۖ قَالَ سَلَـٰمٌ﴾(٢٢٠)؛ فإن الأول: مندوب، والثاني: واجب، والنكتة فِي ذلك: أن الجملة الاسمية أثبت وآكد من الفعلية.

---

(٢١١) سورة المؤمنون: ١٥- ١٦.

(٢١٢) سورة المؤمنون: ٥٧- ٥٨.

(٢١٣) سورة آل عمران: ٥٣.

(٢١٤) سورة البقرة: ٢٨٥.

(٢١٥) سورة البقرة: ١١.

(٢١٦) سورة البقرة: ٢٢٩.

(٢١٧) سورة البقرة: ١٧٨.

(٢١٨) سورة مُحَمَّد: ٤.

(٢١٩) سورة البقرة: ٢٤٠.

(٢٢٠) سورة الذاريات: ٢٥.

قاعدة فِي العطف

هو ثلاثة أقسام:

- **عطف على اللفظ:** وهو الأصل، وشرطه: إمكان توجه العامل إلَى المعطوف؛ [نحو: ليس أحمد بالعالِم ولا القانت][(٢٢١)].

- **عطف على الْمَحل: وله ثلاثة شروط:**

أحدها: إمكان ظهور ذلك الْمَحل فِي الفصيح، فلا يَجوز: (مررت بزيد وعمرًا)؛ لأنه لا يَجوز: (مررت زيدًا).

ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العامل فِي اللفظ زائدًا، وقد أجاز الفارسي فِي قوله: ﴿وَأُتْبِعُواْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِۗ﴾[(٢٢٢)]: أن يكون يوم القيامة عطفًا على محل (هذه).

الثاني: أن يكون الموضع بحق الأصالة، فلا يجوز: (هذا الضارب زيدًا وأخيه)؛ لأن الوصف المستوفي لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته.

الثالث: وجود الْمُحرز: أي: الطالب لذلك الْمَحل، فلا يجوز: (إن زيدًا) وعمرو قاعدان؛ لأن الطالب لرفع عمرو هو الابتداء، وهو قد زال بدخول (إن)، وخالف فِي هذا الشرط الكسائي مستدلاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ **وَالصَّابِئُون** .....﴾[(٢٢٣)] الآية. وأجيب بأن خبر (إن) فيها محذوف؛ أي: مأجورون أو آمنون.

- **وعطف التوهم:** نحو: (ليس زيد قائمًا ولا قاعدٍ)؛ بالخفض على توهم دخول الباء فِي الخبر، وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك، وقد وقع هذا العطف فِي الْمَجزوم فِي قراءة غير أبي عمرو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾[(٢٢٤)]؛ خرجه الخليل وسيبويه على أنه عطف على التوهم؛ لأن معنَى ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ ..... فَأَصَّدَّقَ﴾، ومعنَى: (أخرني أصدق) واحد.

وقراءة قنبل: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾[(٢٢٥)]؛ خرجه الفارسي على [عطف التوهم الْمَجزوم]؛ لأن (مَنْ) الموصولة فيها معنَى الشرط.

---

(٢٢١) هذه الزيادة من عندي للإيضاح.

(٢٢٢) سورة هود: ٦٠.

(٢٢٣) سورة المائدة: ٦٩.

(٢٢٤) سورة المنافقون: ١٠.

(٢٢٥) سورة يوسف: ٦٩.

وفِي المنصوب فِي قراءة حمزة وابن عامر: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ﴾[٢٢٦]؛ بفتح الباء؛ لأنه على معنَى: ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب.

≅ تنبيه:

ظن ابن مالك أن المراد بالتوهم الغلط، وليس كذلك كما نبه عليه أبو حيان وابن هشام، بل هو مقصد صواب، والمراد أنه عطف على الْمَعنَى؛ أي: جوز العربي فِي ذهنه ملاحظة ذلك الْمَعنَى فِي المعطوف عليه، فعطف ملاحظًا له، لا أنه غلط فِي ذلك، ولهذا كان الأدب أن يقال فِي مثل ذلك فِي القرآن: إنه عطف على الْمَعنَى.

≅ مسألة:

اختُلف فِي جواز عطف الخبر على الإنشاء وعكسه:

- فمنعه البيانيون، وابن مالك، وابن عصفور ونقله عن الأكثرين.

- وأجازه الصفار وجماعة؛ مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[٢٢٧] فِي سورة البقرة: ﴿وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[٢٢٨] فِي سورة الصف.

قال الزمخشري -فِي الأولى-: ليس المعتمد بالعطف الأمر حتَّى يُطلب له مُشاكل، بل المراد: عطف جملة ثواب المؤمنين على جمله ثواب الكافرين.

[وقال أيضًا] -فِي الثانية-: إن العطف على ﴿تُؤۡمِنُونَ﴾؛ لأنه بمعنَى (آمنوا).

ورُدَّ بأن الخطاب به للمؤمنين، وبـ (بشر) للنبِي ﷺ، وبأن الظاهر فِي ﴿تُؤۡمِنُونَ﴾ أنه تفسير للتجارة لا طلب.

وقال السكاكي: الأمران معطوفان على (مثل) مقدرة، قبل ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾، وحذف القول كثير.

≅ مسألة:

اختُلف فِي جواز عطف الاسمية على الفعلية، وعكسه:

- فالجمهور على الجواز.

- وبعضهم على المنع، وقد لَهج به الرازي فِي "تفسيره" كثيرًا، [وضعفه ابن هشام][٢٢٩].

≅ مسألة:

---

(٢٢٦) سورة هود: ٧٧.

(٢٢٧) سورة البقرة: ٢٥.

(٢٢٨) سورة الصف: ١٣.

(٢٢٩) زيادة من عندي. "المغني" (ص ٦٣١- المحققة).

اختُلف فِي جواز العطف على معمولي عاملين:

- **فالمشهور عن سيبويه:** المنع، وبه قال المبرد وابن السراج وهشام.

- وجوزه الأخفش والكسائي والفراء والزجاج، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝٣ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٤ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[٢٣٠]، فيمن نصب (آيات) الأخيرة.

[قال ابن هشام: والحق جواز العطف على معمولي عاملين فِي نحو: (فِي الدار زيد، والحجرة عمرو)][٢٣١].

≅ مسألة:

اختُلف فِي جواز العطف على الضمير الْمَجرور من غير إعادة الجار:

- فجمهور البصريين على المنع.

- وبعضهم والكوفيون على الجواز، وخُرِّج عليه قراءة حمزة: ﴿**وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ**﴾[٢٣٢].

وقال أبو حيان فِي قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[٢٣٣]: إن المسجد معطوف على ضمير ﴿بِهِۦ﴾، وإن لَم يعد الجار.

قال: والذي نختاره جواز ذلك؛ لوروده فِي كلام العرب كثيرًا؛ نظمًا ونثرًا[٢٣٤]. قال: ولسنا متعبدين باتباع جمهور البصريين، بل نتبع الدليل[٢٣٥].

النوع الثاني والسبعون[٢٣٦] فِي معرفة معاني الأدوات الَّتِي يحتاج إليها المفسر

وأعني بالأدوات الحروف وما شاكلها من الأسْمَاء والأفعال والظروف.

اعلم أن معرفة ذلك من المهمات المطلوبة لاختلاف مواقعها، ولهذا يختلف الكلام

---

(٢٣٠) سورة الجاثية: ٣- ٥.

(٢٣١) زيادة من عندي. "المغني" (ص ٦٣٤- المحققة).

(٢٣٢) سورة النساء: ١.

(٢٣٣) سورة البقرة: ٢١٧.

(٢٣٤) "البحر المحيط" (٢/ ١٤٧).

(٢٣٥) تكررت منه هذه العبارة فِي مواضع من "البحر المحيط" منها (٣/ ١٥٩، ٤/ ٢٧١).

(٢٣٦) هو النوع الأربعون على ترتيب السيوطي.

والاستنباط بحسبها؛ كما فِي:

قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾[٢٣٧]، فاستُعملت (على) فِي جانب الحق، و(فِي) فِي جانب الضلال؛ لأن صاحب الحق مستعلٍ يصرف نظره كيف شاء، وصاحب الباطل كأنه منغمس فِي ظلام منخفض لا يدري أين يتوجه.

وقوله تعالى: ﴿فَٱبۡعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمۡ هَٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلۡمَدِينَةِ فَلۡيَنظُرۡ أَيُّهَآ أَزۡكَىٰ طَعَامٗا فَلۡيَأۡتِكُم بِرِزۡقٖ مِّنۡهُ وَلۡيَتَلَطَّفۡ﴾[٢٣٨]؛ عطف على الجمل الأول بالفاء والأخيرة بالواو لَما انقطع نظام الترتب؛ لأن التلطف غير مرتب على الإتيان بالطعام؛ كما كان الإتيان به مرتبًا على النظر فيه، والنظر فيه مترتبًا على التوجه فِي طلبه، والتوجه فِي طلبه مترتبًا على قطع الجدال فِي المسألة عن مدة اللبث وتسليم العلم له تعالى.

وقوله تعالى: ﴿۞ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ﴾[٢٣٩] الآية. عدل عن (اللام) إلَى (فِي) فِي الأربعة الأخيرة؛ إيذانًا إلَى أنَّهم أكثر استحقاقًا للتصدق عليهم مِمَّن سبق ذكره باللام؛ لأن (مِنْ) للوعاء، فنبه باستعمالِها على أنَّهم أحقاء بأن يُجعلوا مظنة لوضع الصدقات فيهم؛ كما يوضع الشيء فِي وعائه مستقرًّا فيه.

قال الفارسي: إنَّما قال: ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾، ولَم يقل: (وللرقاب)؛ ليدل على أن العبد لا يَملك شيئًا.

وعن ابن عباس قال: «الحمد لله الذي قال: ﴿عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ﴾[٢٤٠]، ولَم يقل: (فِي صلاتِهم)»[٢٤١].

---

(٢٣٧) سورة سبأ: ٢٤.

(٢٣٨) سورة الكهف: ١٩.

(٢٣٩) سورة التوبة: ٦٠.

(٢٤٠) سورة الماعون: ٥.

(٢٤١) قال في غاية البيان :" غريب بهذا اللفظ: كذا نسبه السيوطي - رحمه الله تعالى – إلى ابن عباس بهذا اللفظ، بينما في الدر المنثور (٨/ ٦٤٢-٦٤٣) لم ينسبه إلى ابن عباس بهذا اللفظ.

نعم أخرج ابن جرير في التفسير (٣٠/ ٣١١) حدثنا عمرو بن علي ثنا عمران بن تمام البناني ثنا أبو جمرة الضبعي نصر بن عمران عن ابن عباس في قوله {الذين هم عن صلاتهم ساهون} قال :"الذين يؤخرونها عن وقتها".

وإسناده ضعيف؛ فيه: عمران بن تمام قال عنه أبو حاتم كما في الجرح والتعديل (٦/ ٢٩٥) :" كان عندي مستوراً إلى أن حدث عن أبي جمرة عن ابن عباس عن النبي ﷺ بحديث منكر".

وهذا سردها مرتبة على حروف المعجم:

الهمزة [٢٤٢]

تأتي على وجهين:

أحدهما: الاستفهام:

وحقيقته طلب الإفهام، ومن ثَمَّ اختصت بأمور:

أحدها: جواز حذفها.

ثانيها: أنَّها ترد لطلب التصور[٢٤٣] والتصديق[٢٤٤]؛ بخلاف (هل) فإنَّها للتصديق خاصة، وسائر الأدوات للتصور خاصة.

ثالثها: أنَّها تدخل على الإثبات؛ نحو: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾[٢٤٥] ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ﴾[٢٤٦] وعلى النفي نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾[٢٤٧]، وتفيد حينئذ معنيين:

واللفظ الذي ذكره السيوطي جاء من قول عطاء بن دينار: وذلك فيما أخرجه ابن جرير في التفسير (٣٠/ ٣١٣) ومن طريقه الثعلبي في التفسير (١٠/ ٣٠٥) وأخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٢/ ٤٨٥رقم٢٥٦٧) من طريقين عن عمرو بن أبي سلمة عن عمر بن سليمان يحدث عن عطاء بن دينار أنه قال:" الحمد لله الذي قال {الذين هم عن صلاتهم ساهون}، ولم يقل في صلاتهم ساهون".

وإسناده حسن إن كان عمر بن سليمان هو القرشي وإلا فلم يتبين لي من هو.

تنبيه: وقوله :"ولم يقل في صلاتهم ساهون" ساقطة من طبعة ابن جرير، وأثبته من تفسير الثعلبي فقد رواها من طريقه، وكذا أثبتها السيوطي في الدر المنثور لابن جرير بهذه الزيادة (٨/ ٦٤٣)"اهـ.

(٢٤٢) انظر: "معاني الحروف" للرماني (ص ٣٢)، "مغني اللبيب" لابن هشام (١/ ١٣).

(٢٤٣) التصور عند أهل المْنطق: هو إدراك المفرد -الماهية- من غير أن يحكم عليها بنفي أو إثبات. "التعريفات" (ص ٥٩)، "تسهيل المنطق" (ص ٩).

(٢٤٤) التصديق عند أهل المنطق: الإدراك (للمفرد) الذي معه حكم. "ضوابط المعرفة" (ص ١٤)، "تسهيل المنطق" (ص ٩).

(٢٤٥) سورة يونس: ٢.

(٢٤٦) سورة الأنعام: ١٤٣.

(٢٤٧) سورة الشرح: ١.

- **أحدهما**: التذكر والتنبيه؛ كالمثال المذكور، وكقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾(٢٤٨).

- **والآخر**: التعجب من الأمر العظيم؛ كقوله تعالى: ﴿۞ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾(٢٤٩).

وفِي كلا الحالين هي تحذير؛ نحو: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾(٢٥٠).

رابعها: تقديْمها على العاطف تنبيهًا على أصالتها فِي التصدير؛ نحو: ﴿أَوَكُلَّمَا عَـٰهَدُواْ عَهْدًا﴾(٢٥١)، ﴿أَوَ أَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾(٢٥٢)، ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾(٢٥٣).

وسائر أخواتِها يتأخر عنه كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة؛ نحو: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ﴾(٢٥٤)، ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾(٢٥٥)، ﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾(٢٥٦)، ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ﴾(٢٥٧)، ﴿فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ﴾(٢٥٨)، ﴿۞ فَمَا لَكُمْ فِى ٱلْمُنَـٰفِقِينَ﴾(٢٥٩).

خامسها: أنه لا يُستفهم بِها حتَّى يهجس فِي النفس إثبات ما يُستفهم عنه؛ بخلاف (هل)؛ فإنه لَما لا يترجح عنده فِي نفي ولا إثبات. حكاه أبو حيان عن بعضهم.

سادسها: أنَّها تدخل على الشرط؛ نحو: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَـٰلِدُونَ﴾(٢٦٠)، ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ

---

(٢٤٨) سورة الفرقان: ٤٥.

(٢٤٩) سورة البقرة: ٢٤٣.

(٢٥٠) سورة المرسلات: ١٦.

(٢٥١) سورة البقرة: ١٠٠.

(٢٥٢) سورة الأعراف: ٩٨.

(٢٥٣) سورة يونس: ٥١.

(٢٥٤) سورة المزمل: ١٧.

(٢٥٥) سورة التكوير: ٢٦.

(٢٥٦) سورة الأنعام: ٩٥.

(٢٥٧) سورة الأحقاف: ٣٥.

(٢٥٨) سورة الأنعام: ٨١.

(٢٥٩) سورة النساء: ٨٨.

(٢٦٠) سورة الأنبياء: ٣٤.

قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ﴾[٢٦١] بخلاف غيرها.

وتخرج عن الاستفهام الحقيقي، فتأتي لِمعانٍ.

≅ فائدة:

إذا دخلت على (رأيت)؛ امتنع أن تكون من رؤية البصر أو القلب، وصار بِمعنَى (أخبرني).

وقد تبدل (ها)، وخُرِّج على ذلك قراءة قنبل: ﴿هَا أَنتُمْ هَؤُلاَ﴾[٢٦٢] بالقصر.

وقد تقع فِي القسم، ومنه ما قرئ: ﴿وَلاَ نَكْتُمُ شَهَادَةً﴾[٢٦٣] بالتنوين ﴿اللهِ﴾ بالمد.

الثاني من وجهي الهمزة:

أن تكون حرفًا ينادى به القريب، وجعل منه الفراء: ﴿أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ﴾[٢٦٤] على قراءة تخفيف الميم؛ أي: يا صاحب هذه الصفات.

قال ابن هشام[٢٦٥]: ويبعده أنه ليس فِي التنْزيل نداء بغير (يا)، ويقربه سلامته من دعوى الْمَجاز؛ إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته، ومن دعوى كثرة الحذف؛ إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام: أمن هو قانت خير أم هذا الكافر؟ أي: المخاطب بقوله: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا﴾[٢٦٦]، فحذف شيئان: معادل الهمزة والخبر.

(أحد)

قال أبو حاتم فِي كتاب "الزينة": هو اسم أكمل من الواحد، ألا ترى أنك إذا قلت: فلان لا يقوم له واحد؛ جاز فِي الْمَعنَى أن يقوم اثنان فأكثر؛ بِخلاف قولك: لا يقوم له أحد.

وفِي الأحد خصوصية ليست فِي الواحد؛ تقول: (ليس فِي الدار واحد)، فيجوز أن يكون من الدواب والطير والوحش والإنس فيعم الناس وغيرهم؛ بِخلاف: (ليس فِي الدار أحد)؛ فإنه مخصوص بالآدميين دون غيرهم.

قال: ويأتي الأحد فِي كلام العرب بِمعنَى الأول وبِمعنَى الواحد، فيُستعمل فِي الإثبات

---

(٢٦١) سورة آل عمران: ١٤٤.

(٢٦٢) سورة آل عمران: ١١٩.

(٢٦٣) سورة المائدة: ١٠٦.

(٢٦٤) سورة الزمر: ٩.

(٢٦٥) "مغنِي اللبيب" (١/ ١٣).

(٢٦٦) سورة الزمر: ٨.

وفِي النفي؛ نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[٢٦٧]؛ أي: واحد وأول، ﴿فَٱبْعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ﴾[٢٦٨].

[ويأتي الأحد بخلاف معنَى الأول والواحد]، فلا يُستعمل إلا فِي النفي؛ تقول: ما جاءني من أحد، ومنه: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾[٢٦٩]، و﴿أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾[٢٧٠]، ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾[٢٧١]، ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ﴾[٢٧٢].

وواحد: يُستعمل فيهما مطلقًا.

وأحد: يستوي فيه المذكر والمؤنث؛ قال تعالى: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[٢٧٣]؛ بِخلاف (الواحد)، فلا يقال: كواحد من النساء، بل كواحدة.

وأحد: يصلح للإفراد والجمع.

[قال السيوطي:] ولهذا وصف به فِي قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾[٢٧٤]؛ بِخلاف الواحد.

والأحد: له جمع من لفظه، وهو: الأحدون والآحاد، وليس للواحد جمع من لفظه، فلا يقال: واحدون، بل: اثنان، ثلاثة.

والأحد: مُمْتنع الدخول فِي الضرب والعدد والقسمة وفِي شيء من الحساب؛ بِخلاف الواحد.

وقد تَحصل من كلامه بينهما سبعة فروق.

وفِي "أسرار التنْزيل" للبارزي فِي سورة الإخلاص: فإن قيل: المشهور فِي كلام العرب أن الأحد يُستعمل بعد النفي والواحد بعد الإثبات. قلنا: قد اختار أبو عبيد أنَّهما بِمعنًى واحد، وحينئذٍ فلا يَختص أحدهما بِمكان دون الآخر، وإن غلب استعمال أحد فِي النفي، ويجوز أن يكون العدول هنا عن الغالب رعاية للفواصل. انتهى.

---

(٢٦٧) سورة الإخلاص: ١.

(٢٦٨) سورة الكهف: ١٩.

(٢٦٩) سورة البلد: ٥.

(٢٧٠) سورة البلد: ٨.

(٢٧١) سورة الحاقة: ٤٨.

(٢٧٢) سورة التوبة: ٨٤.

(٢٧٣) سورة الأحزاب: ٣٢.

(٢٧٤) سورة الحاقة: ٤٨.

وقال الراغب فِي "مفردات القرآن"[٢٧٥]: أحد يُستعمل على ضربين: أحدهما: فِي النفي فقط، والآخر فِي الإثبات.

فالأول: لاستغراق جنس الناطقين، ويتناول الكثير والقليل، ولذلك صح أن يقال: ما من أحد فاضلين؛ كقوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾[٢٧٦].

والثاني: على ثلاثة أوجه:

- **الأول:** الْمستعمل فِي العدد مع العشرات؛ نحو: أحد عشر، أحدٍ وعشرين.
- **والثاني:** المستعمل مضافًا إليه بمعنَى الأول؛ نحو: ﴿أَمَّآ أَحَدُكُمَا فَيَسْقِى رَبَّهُۥ خَمْرًا﴾[٢٧٧].
- **والثالث:** المستعمل وصفًا مطلقًا، ويَختص بوصف الله تعالى؛ نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[٢٧٨]، وأصله (وحد)؛ إلا أن وحدًا يُستعمل فِي غيره. انتهى.

(إذ)[٢٧٩]

ترد على أوجه:

أحدها: أن تكون اسمًا للزمن الماضي، وهو الغالب.

ثُمَّ قال الجمهور: لا تكون إلا ظرفًا؛ نحو: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[٢٨٠].

أو مضافًا إليها الظرف؛ نحو: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾[٢٨١]، ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ﴾[٢٨٢]، ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾[٢٨٣].

وقال غيرهم: تكون مفعولاً به؛ نحو: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾[٢٨٤]، وكذا المذكورة

---

(٢٧٥) (ص ١٢).

(٢٧٦) سورة الحاقة: ٤٨.

(٢٧٧) سورة يوسف: ٤١.

(٢٧٨) سورة الإخلاص: ١.

(٢٧٩) "الصاحبِي" (ص ١٩٦- ١٩٧)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٨٠).

(٢٨٠) سورة التوبة: ٤٠.

(٢٨١) سورة آل عمران: ٨.

(٢٨٢) سورة الزلزلة: ٤.

(٢٨٣) سورة الواقعة: ٨٤.

(٢٨٤) سورة الأعراف: ٢٠.

في أوائل القصص كلها مفعول به بتقدير: (اذكر).

وبدلاً منه؛ نحو: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ﴾[٢٨٥]، فـ(إذ) بدل اشتمال من مريَم على حد البدل في ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ﴾[٢٨٦]، ﴿ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ جَعَلَ فِيكُمۡ أَنۢبِيَآءَ﴾[٢٨٧]؛ أي: اذكروا النعمة الَّتِي هي الجعل المذكور، فهي بدل كل من كل.

والجمهور يجعلونَها فِي الأول ظرفًا لمفعول محذوف؛ أي: واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلاً، وفِي الثاني: ظرفًا لمضاف إلَى المفعول محذوف؛ أي: واذكر قصة مريَم، ويؤيد ذلك التصريح به فِي: ﴿وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءٗ﴾[٢٨٨].

فائدة:

أخرج ابن أبي حاتم من طريق السدي عن أبي مالك؛ قال: "ما كان فِي القرآن (إن) بكسر الألف فلم يكن، وما كان (إذ) فقد كان"[٢٨٩].

الوجه الثاني: أن تكون للتعليل؛ نحو: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ﴾[٢٩٠]؛ أي: ولن ينفعكم اليوم إشراككم فِي العذاب لأجل ظلمكم فِي الدنيا.

الوجه الثالث: التوكيد بأن تحمل على الزيادة. قاله أبو عبيدة[٢٩١]، وتبعه ابن قتيبة، وحملا عليه آيات؛ منها: ﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾[٢٩٢].

---

(٢٨٥) سورة مريم: ١٦.

(٢٨٦) سورة البقرة: ٢١٧.

(٢٨٧) سورة المائدة: ١٠.

(٢٨٨) سورة آل عمران: ١٠٣.

(٢٨٩) قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (١/ ٧٥رقم٣١٣) (٢/ ٦٥٧، ٦٦١رقم٣٥٥١، ٣٥٧٩) و(٥/ ١٦٨٩رقم٩٠٠٦) و(٨/ ٢٥١٩رقم١٤١٠٤) حدثنا أبو بكر بن أبي موسى الأنصاري ثنا هارون بن حاتم ثنا عبد الرحمن بن أبي حماد عن أسباط بن نصر عن السدى عن أبي مالك عنه به .

وإسناده ضعيف؛ فيه: هارون بن حاتم الكوفي، ضعيف. وفيه: عبد الرحمن بن أبي حماد، لم أقف فيه على جرح ولا تعديل. وفيه: أسباط بن نصر الهمْداني، صدوق كثير الخطأ يغرب"اهـ.

(٢٩٠) سورة الزخرف: ٣٩.

(٢٩١) "مجاز القرآن" (١/ ٣٦- ٣٧).

(٢٩٢) سورة البقرة: ٣٠.

الرابع: التحقيق؛ كـــ(قد)، وحُملت عليه الآية المذكورة، وجعل منه السهيلي قوله: ﴿بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[٢٩٣].

قال ابن هشام: وليس القولان بشيء.

(إذا)[٢٩٤]

على وجهين:

أحدهما: أن تكون للمفاجأة:

- فتختص بالجمل الاسمية، ولا تحتاج لجواب، ولا تقع فِي الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال؛ نحو: ﴿فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾[٢٩٥]، ﴿فَلَمَّا أَنجَاهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ﴾[٢٩٦]، ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِيٓ ءَايَاتِنَا﴾[٢٩٧].

واختُلف فِي (إذا) هذه: فقيل: إنَّها حرف، وعليه الأخفش، ورجحه ابن مالك. وقيل: ظرف مكان، وعليه الْمُبرد، ورجحه ابن عصفور. وقيل: ظرف زمان، وعليه الزجاج، ورجحه الزمَخْشري.

الثاني: أن تكون لغير المفاجأة:

- فالغالب أن تكون ظرفًا للمستقبل مضمنة معنَى الشرط، وتَختص بالدخول على الجمل الفعلية[٢٩٨]، وتَحتاج لجواب، وتقع فِي الابتداء عكس الفجائية.

والفعل بعدها إما ظاهر؛ نحو: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾[٢٩٩]، أو مُقَدَّر؛ نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ

---

(٢٩٣) سورة آل عمران: ٨٠.

(٢٩٤) "الصاحِبي" (ص ١٩٣)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٨٧).

(٢٩٥) سورة طه: ٢٠.

(٢٩٦) سورة يونس: ٣٢.

(٢٩٧) سورة يونس: ٢١.

(٢٩٨) هذا قول جمهور النحاة؛ إلا أنه غير مُسَلَّم، وفيه تعسف مع نصوص القرآن فِي المواضع الَّتِي دخلت فيها (إذا) الشرطية على الأسْمَاء، ولعل الصواب -إن شاء الله- أن دخولَها على الأفعال هو الغالب فقط. انظر ما كتبه حول هذه المسألة د. أحمد مكي الأنصاري فِي كتابه "نظرية النحو القرآني" (ص ٥٩- ٦٥).

(٢٩٩) سورة النصر: ١.

ٱنشَقَّتْ﴾[٣٠٠].

وجوابُها إما فعل؛ نحو: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ قُضِىَ بِٱلْحَقِّ﴾[٣٠١]. أو جملة اسمية مقرونة بالفاء؛ نحو: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِى ٱلنَّاقُورِ ۝٨ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾[٣٠٢]، ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ﴾[٣٠٣]. أو فعلية طلبية كذلك؛ نحو: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾[٣٠٤]. أو اسمية مقرونة بـــ (إذا) الفجائية؛ نحو: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾[٣٠٥]، ﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾[٣٠٦]. وقد يكون مُقَدَّر لدلالة ما قبله عليه أو لدلالة المقام.

– وقد تخرج إذا عن الظرفية عند قوم، والجمهور أنكروا خروجها عن الظرفية.

– وقد تَخرج عن الاستقبال فتُرد للحال؛ نحو: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾[٣٠٧]. فإن الغشيان مقارن الليل، ﴿وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾[٣٠٨]، ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾[٣٠٩].

وللماضي؛ نحو: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا﴾[٣١٠] الآية؛ فإن الآية نزلت بعد الرؤية والانفضاض[٣١١]، وكذا قوله تعالى[٣١٢]: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ

---

(٣٠٠) سورة الانشقاق: ١.

(٣٠١) سورة غافر: ٧٨.

(٣٠٢) سورة المدثر: ٨– ٩.

(٣٠٣) سورة المؤمنون: ١٠١.

(٣٠٤) سورة الحجر: ٩٨.

(٣٠٥) سورة الروم: ٢٥.

(٣٠٦) سورة الروم: ٤٨.

(٣٠٧) سورة الليل: ١.

(٣٠٨) سورة الليل: ٢.

(٣٠٩) سورة النجم: ١.

(٣١٠) سورة الجمعة: ١١.

(٣١١) قال في غاية البيان :" أخرج البخاري في الصحيح (رقم٨٩٤) كتاب الجمعة باب إذا نفر الناس عن الإمام في صلاة الجمعة فصلاة الإمام ومن بقي جائزة ومسلم في الصحيح (٨٦٣) كتاب الجمعة باب في قوله تعالى {وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها وتركوك قائماً} عن جابر بن عبد الله :" أن النبي ﷺ كان يخطب قائماً يوم الجمعة فجاءت عير من الشام فانفتل الناس إليها حتى لم يبق إلا اثنا عشر رجلاً فأنزلت هذه الآية التي في الجمعة {وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها وتركوك قائماً}"

أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾[٣١٣]، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ ٱلشَّمْسِ﴾[٣١٤]، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ﴾[٣١٥].

- وقد تَخرج عن الشرطية؛ نحو: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ﴾[٣١٦]، ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾[٣١٧]، فـ (إذا) فِي الآية ظرف لخبر المبتدأ بعدها، ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جوابًا؛ لاقترنت بالفاء، وقول بعضهم: إنه على تقديرها؛ مردود بأنَّها لا تُحذف إلا لضرورة، وقول آخر: إن الضمير توكيد لا مبتدأ، أو إن ما بعده الجواب؛ تعسُّف، وقول آخر: جوابُها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها؛ تكلُّف من غير ضرورة.

تنبيهات:

الأول: قد تُستعمل (إذا) للاستمرار فِي الأحوال الماضية والحاضرة والمستقبلة كما يُستعمل الفعل المضارع لذلك، ومنه: ﴿وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾[٣١٨]؛ أي إن هذا شأنهم أبدًا، وكذا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ

اهـ.

(٣١٢) قال في غاية البيان :" ضعيف جداً : أخرجه ابن جرير في التفسير (١٠/ ٢١١) وابن أبي حاتم في التفسير (٦/ ١٨٦٣رقم١٠٢٠٠) عن محمد بن سعد عن أبيه عن عمه عن أبيه عن أبيه عن ابن عباس قوله {ليس على الضعفاء ولا على المرضى} إلى قوله {حزناً أن لا يجدوا ما ينفقون} وذلك أن رسول الله ﷺ أمر الناس أن ينبعثوا غازين معه فجاءته عصابة من أصحابه فيهم عبد الله بن مغفل المزني فقالوا يا رسول الله احملنا فقال لهم رسول الله ﷺ الله ما أجد ما أحملكم عليه فتولوا ولهم بكاء وعز عليهم أن يجلسوا عن الجهاد ولا يجدون نفقة ولا محملاً فلما رأى الله حرصهم على محبته ومحبة رسوله أنزل عذرهم في كتابه".

وإسناده ضعيف جداً؛ وهو معروف بسند العوفيين.

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٤/ ٢٦٣) لابن مردويه"اهـ.

(٣١٣) سورة التوبة: ٩٢.

(٣١٤) سورة الكهف: ٩٠.

(٣١٥) سورة الكهف: ٩٦.

(٣١٦) سورة الشورى: ٣٧.

(٣١٧) سورة الشورى: ٣٩.

(٣١٨) سورة البقرة: ١٤.

قَامُواْ كُسَالَىٰ﴾[٣١٩].

الثاني: ذكر ابن هشام فِي "المغني"[٣٢٠]: (إذ ما)، ولَم يذكر (إذا ما)، وقد ذكرها الشيخ بَهاء الدين السبكي فِي "عروس الأفراح" فِي أدوات الشرط.

فأما (إذ ما)؛ فلم يقع فِي القرآن، ومذهب سيبويه أنَّها حرف، وقال الْمُبرد وغيره: إنَّها باقية على الظرفية.

وأما (إذا ما)؛ فوقعت فِي القرآن فِي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُواْ﴾[٣٢١]، ﴿إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ﴾[٣٢٢]، ولَم أر من تعرَّض لكونِها باقية على الظرفية أو مُحَوَّلة إلَى الحرفية، ويُحتمل أن يجري فيها القولان فِي (إذ ما)، ويُحتمل أن يُجزم ببقائها على الظرفية؛ لأنَّها أبعد عن التركيب؛ بخلاف (إذ ما).

الثالث [فِي الفرق بين (إذا) و (إن)]:

- تَختص (إذا) بدخولِها على الْمُتيقن والْمَظنون والكثير الوقوع؛ بِخلاف (إن)؛ فإنَّها تُستعمل فِي المشكوك والموهوم والنادر.

ولهذا قال تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ﴾[٣٢٣]، ثُمَّ قال: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْ﴾[٣٢٤]، فأتي بـــ (إذا) في الوضوء لتكرره وكثرة أسبابه، وبـــ (إن) فِي الجنابة لندرة وقوعها بالنسبة إلَى الحدث.

وقال تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[٣٢٥]: أتي فِي جانب الحسنة بـــ (إذا)؛ لأن نعم الله على العباد كثيرة ومقطوع بِها، وبـــ (إن) فِي جانب السيئة؛ لأنَّها نادرة الوقوع ومشكوك فيها.

قال الْخُوَيِّي: الذي أظنه أن (إذا) يَجوز دخولها على المتيقن والمشكوك؛ لأنَّها ظرف وشرط، فبالنظر إلَى الشرط تدخل على المشكوك، وبالنظر إلَى الظرف تدخل على المتيقن كسائر الظروف.

---

(٣١٩) سورة النساء: ١٤٢.

(٣٢٠) (١/ ٨٧).

(٣٢١) سورة الشورى: ٣٧.

(٣٢٢) سورة التوبة: ٩٢.

(٣٢٣) سورة المائدة: ٦.

(٣٢٤) سورة المائدة: ٦.

(٣٢٥) سورة الأعراف: ١٣١.

- [و] خالفت (إذا) (إنَّ) أيضًا فِي إفادة العموم.

- وفِي أن الْمَشروط بِها إذا كان عدمًا يقع الجزاء فِي الحال، وفِي (إن) لا يقع حتَّى يتحقق اليأس من وجوده.

- وفِي أن جزاءها مستعقب لشرطها على الاتصال، لا يتقدم ولا يتأخر؛ بخلاف (إن).

- وفِي أن مدخولها لا تَجزمه؛ لأنَّها لا تتمحض شرطًا.

≅ خاتِمة:

قيل: قد تأتي (إذا) زائدة، وخُرِّج عليه ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾(٣٢٦)؛ أي: انشقت السماء؛ كما قال: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾(٣٢٧).

(إذن)(٣٢٨)

قال سيبويه: معناها الجواب والجزاء.

قال الشلوبين(٣٢٩): فِي كل موضع.

قال الفارسي: فِي الأكثر.

والأكثر أن تكون جوابًا لـــ (إن) أو (لو) ظاهرتين أو مُقَدَّرتين.

قال الفراء: وحيث جاءت بعدها اللام؛ فقبلها (لو) مقدَّرة إن لَم تكن ظاهرة؛ نحو: ﴿إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَـٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ﴾.

وهي حرف ينصب المضارع بشرط تصديرها واستقباله واتصاله، أو انفصالِها بالقسم أو بلا النافية.

قال النحاة: وإذا وقعت بعد الواو والفاء؛ جاز فيها الوجهان؛ نحو: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَـٰفَكَ﴾(٣٣٠)، ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ﴾(٣٣١)، وقرئ شاذًّا بالنصب فيهما.

---

(٣٢٦) سورة الانشقاق: ١.

(٣٢٧) سورة القمر: ١.

(٣٢٨) انظر: "معاني الحروف" (ص ١١٦)، "الصاحبِي" (ص ١١٨)، "مغنِي اللبيب" (ص ٣٠- المحققة).

(٣٢٩) قال السيوطي: (الشلوبين) اثنان: المشهور أبو علي عمر بن مُحَمَّد الإشبيلي، والآخر أبو عبد الله مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد المالقي، ويُعرف بالشلوبين الصغير. اهـ. "بغية الوعاة" (ص ٤٣٦).

(٣٣٠) سورة الإسراء: ٧٦.

(٣٣١) سورة النساء: ٥٣.

قال ابن هشام[٣٣٢]: التحقيق أنه إذا قيل: (إن تزرني أزرك وإذن أُحسن إليك) -يعنِي: تقدم (إذن) شرط وجزاء وعُطفت-؛ فإن قدّرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل (إذن) لوقوعها حشوًا، أو [قدّرت العطف] على الجملتين جميعًا؛ جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف، وقيل: يتعين النصب؛ لأن ما بعدها مستأنف، أو لأن المعطوف على الأول أول، ومثل ذلك: (زيد يقوم وإذن أُحسن إليه)؛ إن عطفت على الفعلية رفعت، أو على الاسمية فالمذهبان.

وقال غيره: (إذن) نوعان:

الأول: أن تدل على إنشاء السببية والشرط، بِحيث لا يفهم من غيرها؛ نحو: (أزورك غدًا)، فتقول: (إذن أُكرمك)، وهي فِي هذا الوجه عاملة، تدخل على الجمل الفعلية، فتنصب المضارع المستقبل المتصل إذا صُدِّرت.

والثاني: أن تكون مؤكدة لِجواب ارتبط بِمقدم أو منبهة على مسبب حصل فِي الحال، وهي حينئذٍ غير عاملة؛ لأن المؤكدات لا يُعتمد عليها، والعامل يُعتمد عليه؛ نحو: (إن تأتِيني إذن آتيك)، (والله إذن لأفعلن)، ألا ترى أنَّها لو سقطت لفُهم الارتباط، وتدخل هذه على الاسمية، فتقول: (إذن أنا أُكرمك)، ويَجوز توسطها وتأخرها، ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ إِنَّكَ إِذًا﴾[٣٣٣] فهي مؤكدة للجواب مرتبطة بِما تقدم.

≅ تنبيه:

الجمهور على أن (إذن) يوقف عليها بالألف المبدلة من النون، وعليه إجماع القراء، وجوَّز قوم -منهم الْمُبرد والْمَازني- فِي غير القرآن الوقوف عليها بالنون؛ كـ(لهن) و(إن)، وينبنِي على الخلاف فِي الوقوف عليها كتابتها، فعلى الأول تُكتب بالألف كما رُسِمت فِي المصحف، وعلى الثاني بالنون.

وأقول: الإجماع فِي القرآن على الوقف عليها وكتابتها بالألف دليل على أنَّها اسم مُنَوَّن لا حرف آخره نون، خصوصًا أنَّها لَم تقع فيه ناصبة للمضارع، فالصواب إثبات هذا الْمَعنَى لَهَا.

(أف)

كلمة تُستعمل عند التضجر والتكره.

---

(٣٣٢) "مغنِي اللبيب" (١/ ٢٢)، ونقلت كلامه بنصه، وجاء السيوطي بالمعنَى فأشكل.

(٣٣٣) سورة البقرة: ١٤٥.

وقد حكى أبو البقاء[٣٣٤] **في قوله تعالى:** ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾[٣٣٥] قولين:

أحدهما: أنه اسم لفعل الأمر؛ أي: كُفًّا واتركا.

والثاني: أنه اسم لفعل ماض؛ أي: كرهت وتضجرت.

وحكى غيره ثالثًا: أنه اسم لفعل مضارع؛ أي: أتضجر منكما.

وأما قوله تعالى فِي سورة الأنبياء[٣٣٦]: ﴿أُفٍّ لَّكُمْ﴾:

فأحاله أبو البقاء على ما سبق في الإسراء، ومقتضاه تساويهما فِي الْمَعنَى.

وقال العُزيزي فِي "غريبه": هنا؛ أي: بئسًا لكم.

وفسر صاحب "الصحاح" (أف)؛ بِمعنَى: قذرًا.

وقال فِي "الارتشاف": (أف): أتضجر.

وفِي "البسيط": معناه: التضجر، وقيل: الضجر، وقيل: تضجرت. ثُمَّ حكى فيها تسعًا وثلاثين لغة.

(ال)[٣٣٧]

على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسمًا موصولاً بمعنَى (الذي) وفروعه، وهي الداخلة على أسْمَاء الفاعلين والمفعولين؛ نحو: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾[٣٣٨] إلَى آخر الآية، ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ﴾[٣٣٩].

وقيل: هي حينئذٍ حرف تعريف، وقيل: موصول حرفي.

الثاني: أن تكون حرف تعريف، وهي نوعان: عهدية وجنسية، وكل منهما ثلاثة أقسام:

فالعهدية:

- إما أن يكون مصحوبها معهودًا ذِكريًّا؛ نحو: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾[٣٤٠]، ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ﴾[٣٤١]، وضابط هذه: أن يسد الضمير

---

(٣٣٤) "إملاء ما مَنَّ به الرحمن" (٢/ ٩٠).

(٣٣٥) سورة الإسراء: ٢٣.

(٣٣٦) سورة الأنبياء: ٦٧.

(٣٣٧) "معاني الحروف" للرماني (ص ٦٥)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٤٩).

(٣٣٨) سورة الأحزاب: ٣٥.

(٣٣٩) سورة التوبة: ١١٢.

(٣٤٠) سورة المزمل: ١٥- ١٦.

مسدها مع مصحوبها.

- أو معهودًا ذهنيًّا؛ نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾(٣٤٢)، ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ﴾(٣٤٣).

- أو معهودًا حضوريًّا؛ نحو: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾(٣٤٤)، ﴿ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ﴾(٣٤٥).

قال ابن عصفور: وكذا كل واقعة بعد اسم الإشارة أو (أي) فِي النداء و(إذا) أو فِي اسم الزمان الحاضر؛ نحو: (الآن).

والجنسية:

- إما لاستغراق الأفراد، وهي الَّتِي يَخلفها (كل) حقيقة؛ نحو: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾(٣٤٦)، ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾(٣٤٧)، ومن دلائلها صحة الاستثناء من مدخولِها؛ نحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِي خُسْرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾(٣٤٨)، ووصفه بالجمع؛ نحو: ﴿أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟﴾(٣٤٩).

- وإما لاستغراق خصائص الأفراد، وهي الَّتِي يَخلفها (كل) مجازًا؛ نحو: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾(٣٥٠)؛ أي: الكتاب الكامل فِي الْهِداية الجامع لصفات جميع الكتب الْمنَزلة وخصائصها.

- وإما لتعريف الْمَاهية والحقيقة والجنس؛ وهى الَّتِي لا يَخلفها (كل) لا حقيقة ولا مجازًا؛ نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾(٣٥١)، ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ﴾(٣٥٢).

---

(٣٤١) سورة النور: ٣٥.

(٣٤٢) سورة التوبة: ٤٠.

(٣٤٣) سورة الفتح: ١٨.

(٣٤٤) سورة المائدة: ٣.

(٣٤٥) سورة المائدة: ٥.

(٣٤٦) سورة النساء: ٢٨.

(٣٤٧) سورة الرعد: ٩.

(٣٤٨) سورة العصر: ١ - ٣.

(٣٤٩) سورة النور: ٣١.

(٣٥٠) سورة البقرة: ٢.

(٣٥١) سورة الأنبياء: ٣.

(٣٥٢) سورة الأنعام: ٨٩.

قيل: والفرق بين الْمُعَرَّف بـــ (ال) هذه وبين اسم الجنس النكرة: هو الفرق بين المقيد والمطلق؛ لأن الْمُعَرَّف بِها يدل على الحقيقة بقيد حضورها فِي الذهن، واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد.

الثالث: أن تكون زائدة، وهي نوعان:

- **لازمة:** كالَّتِي فِي الموصولات على القول بأن تعريفها بالصلة، وكالَّتِي فِي الأعلام المقارنة لنقلها؛ كـــ (اللات) و(العزى)، أو لغلبتها كـــ (البيت) للكعبة، و(المدينة) لطيبة، و(النجم) للثريا، وهذه فِي الأصل للعهد.

- **وغير لازمة:** كالواقعة فِي الحال، وخرّج عليه قراءة بعضهم: ﴿**لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ**﴾[٣٥٣]؛ بفتح الياء؛ أي: ذليلاً؛ لأن الحال واجبة التنكير، إلا أن ذلك غير فصيح، والأحسن تخريْجه على حذف مضاف؛ أي: خروج الأذل كما قدَّره الزمَخْشري.

(ألا)[٣٥٤]

بالفتح والتخفيف، وردت فِي القرآن على أوجه:

أحدها: التنبيه، فتدل على تَحقيق ما بعدها.

قال الزمَخْشري: ولذلك قَلَّ وقوع الجمل بعدها إلا مصدَّرة بنحو ما يتلقى به القسم، وتدخل على الاسمية والفعلية؛ نحو: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾[٣٥٥] ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[٣٥٦].

قال فِي "المغني":[٣٥٧] ويقول المعربون فيها: حرف استفتاح، فيبينون مكانَها، ويهملون معناها، وإفادتُها: التحقيق من جهة تركيبها من الهمزة و(لا)، وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق؛ نحو: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ﴾[٣٥٨].

الثاني والثالث: التحضيض والعرض، ومعناهما: طلب الشيء، لكن الأول: طلب بِحثٍّ،

---

(٣٥٣) سورة المنافقون: ٨.

(٣٥٤) "معاني الحروف" (ص ١١٣)، "الصاحبِي" (ص١٨١)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٦٨).

(٣٥٥) سورة البقرة: ١٣.

(٣٥٦) سورة هود: ٨.

(٣٥٧) (١/ ٦٨).

(٣٥٨) سورة القيامة: ٤.

والثاني: طلب بلين، وتَختص فيهما بالفعلية؛ نحو: ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ﴾[٣٥٩]، ﴿قَوْمَ فِرْعَوْنَۚ أَلَا يَتَّقُونَ﴾[٣٦٠]، ﴿أَلَا تَأْكُلُونَ﴾[٣٦١]، ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْۗ﴾[٣٦٢].

(ألاَّ)[٣٦٣]

بالفتح والتشديد: حرف تحضيض، لَم يقعِ فِي القرآن لهذا الْمَعنَى -فيما أعلم-؛ إلا أنه يجوز عندي أن يُخرَّج عليه قوله: ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ﴾[٣٦٤]، وأما قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَعْلُواْ عَلَيَّ﴾[٣٦٥]؛ فليست هذه، بل هي كلمتان: (أنْ) الناصبة ولا النافية، أو (أن) المفسِّرة ولا الناهية.

(إلاَّ)[٣٦٦]

بالكسر والتشديد على أوجه:

أحدها: الاستثناء متصلاً؛ نحو: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾[٣٦٧]، ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[٣٦٨]، أو منقطعًا؛ نحو: ﴿قُل مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَن شَآءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾[٣٦٩]، ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ۝١٩ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[٣٧٠].

الثاني: أن تكون بِمعنَى (غير)، فيوصف بِها وبتاليها جمع منكر أو شبهه، ويُعرب الاسم

---

(٣٥٩) سورة التوبة: ١٣.

(٣٦٠) سورة الشعراء: ١١.

(٣٦١) سورة الذاريات: ٢٧.

(٣٦٢) سورة النور: ٢٢.

(٣٦٣) "مغنِي اللبيب" (١/ ٧٤).

(٣٦٤) سورة النمل: ٢٥.

(٣٦٥) سورة النمل: ٣١.

(٣٦٦) "الصاحِبي" (ص ١٨٤)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٧٠).

(٣٦٧) سورة البقرة: ٢٤٩.

(٣٦٨) سورة النساء: ٦٦.

(٣٦٩) سورة الفرقان: ٥٧.

(٣٧٠) سورة الليل: ١٩- ٢٠.

الواقع بعدها بإعراب (غير)؛ نحو: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾[٣٧١]، فلا يجوز أن تكون هذه الآية للاستثناء؛ لأن آلِهة جمع مُنكَّر فِي الإثبات، فلا عموم له، فلا يصح الاستثناء منه، ولأنه يصير الْمَعنَى حينئذٍ: لو كان فيهما آلِهة ليس فيهم الله لفسدتا، وهو باطل باعتبار مفهومه.

الثالث: أن تكون عاطفة بمنْزلة (الواو) فِي التشريك، ذكره الأخفش والفراء وأبو عبيدة، وخرَّجوا عليه: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ﴾[٣٧٢]، ﴿لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ۝١٠ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسۡنَۢا بَعۡدَ سُوٓءٖ﴾[٣٧٣]؛ أي: ولا الذين ظلموا، ولا من ظلم، وتأولَهما الجمهور على الاستثناء المنقطع.

الرابع: بمعنَى (بل)، ذكره بعضهم، وخرّج عليه: ﴿مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ ۝٢ إِلَّا تَذۡكِرَةٗ﴾[٣٧٤]؛ أي: بل تذكرة.

الخامس: بمعنَى (بدل)، ذكره ابن الصائغ، وخرج عليه: ﴿ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[٣٧٥]؛ أي: بدل الله أو عوضه، وبه يُخرج عن الإشكال المذكور فِي الاستثناء، وفِي الوصف بـــ (إلا) من جهة المفهوم.

وغلط ابن مالك فعد من أقسامها؛ نحو: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾[٣٧٦]، وليست منها، بل هي كلمتان: (إن) الشرطية، و(لا) النافية.

≅ فائدة:

قال الرماني فِي "تفسيره": معنَى (إلا) اللازم لَهَا: الاختصاص بالشيء دون غيره، فإذا قلت: جاءني القوم إلا زيدًا؛ فقد اختصصت زيدًا بأنه لَم يجئ، وإذا قلت: ما جاءني إلا زيد؛ فقد اختصصته بالْمَجيء، وإذا قلت: ما جاءني زيد إلا راكبًا؛ فقد اختصصته بِهذه الحالة دون غيرها من المشي والعدو ونحوه.

(الآن)

---

(٣٧١) سورة الأنبياء: ٢٢.

(٣٧٢) سورة البقرة: ١٥٠.

(٣٧٣) سورة النمل: ١٠- ١١.

(٣٧٤) سورة طه: ٢- ٣.

(٣٧٥) سورة الأنبياء: ٢٢.

(٣٧٦) سورة التوبة: ٤٠.

اسم للزمن الحاضر، وقد يُستعمل فِي غيره مجازًا، وقال قوم: هي حد للزمانين؛ أي: ظرف للماضي وظرف للمستقبل، وقد يُتَجَوَّز عما قرب من أحدهما.

وقال ابن مالك: لوقت حضر جميعه؛ كوقت فعل الإنشاء، حال النطق به، أو بعضه؛ نحو: ﴿ٱلۡـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمۡ﴾(٣٧٧)، ﴿فَمَن يَسۡتَمِعِ ٱلۡأٓنَ يَجِدۡ لَهُۥ شِهَابٗا رَّصَدٗا﴾(٣٧٨). قال: وظرفيته غالبة لا لازمة.

واختُلف فِي (ال) الَّتِي فيه: فقيل: للتعريف الحضوري، وقيل: زائدة لازمة.

(إلى)(٣٧٩)

حرف جر له معانٍ:

- أشهرها: انتهاء الغاية زمانًا؛ نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِۚ﴾(٣٨٠)، أو مكانًا؛ نحو: ﴿إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾(٣٨١)، أو غيرهما؛ نحو: ﴿وَٱلۡأَمۡرُ إِلَيۡكِ﴾(٣٨٢)؛ أي: منتهٍ إليك، ولَم يذكر لَهَا الأكثرون غير هذا الْمَعنَى.

وزاد ابن مالك وغيره تبعًا للكوفيين معاني أخر:

- **منها المعية:** وذلك إذا ضممت شيئًا إِلَى آخر فِي الحكم به أو عليه أو التعلق؛ نحو: ﴿مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾(٣٨٣)، ﴿وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾(٣٨٤)، ﴿وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡۚ﴾(٣٨٥).

قال الرضي: والتحقيق أنَّها للانتهاء؛ أي: مضافة إِلَى المرافق، وإِلَى أموالكم.

وقال غيره: ما ورد من ذلك مؤول على تضمين العامل، وإبقاء (إِلَى) على أصلها، والْمَعنَى فِي الآية الأولى: من يضيف نصرته إِلَى نصرة الله؟ أو من ينصرني حال كوني ذاهبًا إِلَى الله؟

---

(٣٧٧) سورة الأنفال: ٦٦.

(٣٧٨) سورة الجن: ٩.

(٣٧٩) "معاني الحروف" (ص ١١٥)، "الصاحبِي" (ص ١٧٩)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٧٤).

(٣٨٠) سورة البقرة: ١٨٧.

(٣٨١) سورة الإسراء: ١.

(٣٨٢) سورة النمل: ٣٣.

(٣٨٣) سورة آل عمران: ٥٢.

(٣٨٤) سورة المائدة: ٦.

(٣٨٥) سورة النساء: ٢.

- **ومنها**: الظرفية؛ كـ (فِي)؛ نحو: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[٣٨٦]؛ أي: فيه، ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾[٣٨٧]؛ أي: فِي أن.

- **ومنها**: مرادفة اللام، وجعل منه: ﴿وَالأَمْرُ إِلَيْكِ﴾؛ أي: لك، وتقدم أنه من الانتهاء.

- **ومنها**: **التبيين؛ قال ابن مالك**: وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعدما يفيد حبًّا أو بغضًا من فعل تعجب أو اسم تفضيل؛ نحو: ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ﴾[٣٨٨].

- **ومنها**: التوكيد، وهي الزائدة؛ نحو: ﴿فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِى إِلَيْهِمْ﴾[٣٨٩] فِي قراءة بعضهم بفتح الواو؛ أي: تَهواهم؛ قاله الفراء، وقال غيره: هو على تضمين (تَهوى) معنَى (تَميل).

(اللهم)

المشهور أن معناه: يا ألله، حُذفت ياء النداء وعُوض منها الميم المشددة فِي آخره.

وقيل: أصله يا ألله أمّنا بخير، فركب تركيب (حيهلا).

وقال أبو رجاء العطاردي: الميم فيها تَجمع سبعين اسمًا من أسمائه[٣٩٠].

(أم)[٣٩١]

حرف عطف، وهي نوعان:

متصلة: وهي قسمان:

- **الأول**: أن يتقدم عليها همزة التسوية: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾[٣٩٢].

- **والثاني**: أن يتقدم عليها همزة يُطلب بِها وبـ(أم) التعيين؛ نحو: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلأُنثَيَيْنِ﴾[٣٩٣].

---

(٣٨٦) سورة النساء: ٨٧.

(٣٨٧) سورة النازعات: ١٨.

(٣٨٨) سورة يوسف: ٣٣.

(٣٨٩) سورة إبراهيم: ٣٧.

(٣٩٠) قال في غاية البيان :" ذكره الثعلبي في التفسير معلقاً (٣/ ٤٢) ."اهـ.

(٣٩١) "معاني الحروف" (ص ٧٠)، "الصاحبِي" (ص ١٦٦)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٤١).

(٣٩٢) سورة المنافقون: ٦.

(٣٩٣) سورة الأنعام: ١٤٤.

وسُمِّيت فِي القسمين متصلة؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يُستغنَى بأحدهما عن الآخر، وتُسمى أيضًا معادلة؛ لِمعادلتها للهمزة فِي إفادة التسوية فِي القسم الأول، والاستفهام فِي القسم الثاني.

ويفترق القسمان من أربعة أوجه:

أحدها وثانيها: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابًا؛ لأن الْمَعنَى معها ليس على الاستفهام، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب؛ لأنه خبر، وليست تلك كذلك؛ لأن الاستفهام معها على حقيقته.

والثالث والرابع: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين، ولا تكون الجملتان معها إلا فِي تأويل المفردين، وتكون الجملتان فعليتين واسميتين ومختلفتين؛ نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾(٣٩٤)، و(أم) الأخرى تقع بين المفردين، وهو الغالب فيها؛ نحو: ﴿ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُۚ﴾(٣٩٥)، وبين جملتين ليسا فِي تأويلهما.

النوع الثاني: منقطعة، وهي ثلاثة أقسام:

- **مسبوقة بالخبر الْمَحض؛ نحو:** ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝ أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۚ﴾(٣٩٦).

- **ومسبوقة بالهمزة لغير الاستفهام؛ نحو:** ﴿أَلَهُمۡ أَرۡجُلٞ يَمۡشُونَ بِهَآ أَمۡ لَهُمۡ أَيۡدٖ يَبۡطِشُونَ بِهَآ﴾(٣٩٧)، إذ الهمزة فِي ذلك للإنكار، فهي بِمنْزلة النفي، والمتصلة لا تقع بعده.

- **ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة؛ نحو:** ﴿قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ أَمۡ هَلۡ تَسۡتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُۗ﴾(٣٩٨).

ومعنَى (أم) المنقطعة الذي لا يفارقها: الإضراب، ثُمَّ تارة تكون له مجردًا، وتارة تضمن مع ذلك استفهامًا إنكاريًّا.

فمن الأول: ﴿أَمۡ هَلۡ تَسۡتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُۗ﴾(٣٩٩)؛ لأنه لا يدخل الاستفهام على استفهام.

ومن الثاني: ﴿أَمۡ لَهُ ٱلۡبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلۡبَنُونَ﴾(٤٠٠)، إذ الهمزة فِي ذلك للإنكار، فهي بِمنْزلة النفي،

---

(٣٩٤) سورة الأعراف: ١٩٣.

(٣٩٥) سورة النازعات: ٢٧.

(٣٩٦) سورة السجدة: ٢- ٣.

(٣٩٧) سورة الأعراف: ١٩٥.

(٣٩٨) سورة الرعد: ١٦.

(٣٩٩) سورة الرعد: ١٦.

والمتصلة لا تقع بعده.

- **ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة؛ نحو:** ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾(٤٠١).

ومعنَى (أم) المنقطعة الذي لا يفارقها: الإضراب، ثُمَّ تارة تكون له مجردًا، وتارة تضمن مع ذلك استفهامًا إنكاريًّا.

فمن الأول: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾(٤٠٢)؛ لأنه لا يدخل الاستفهام على استفهام.

ومن الثاني: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ﴾(٤٠٣): تقديره: بل أله البنات؟ إذ لو قدرت الإضراب الْمَحض لزم الْمُحال.

(أمَّا)(٤٠٤)

بالفتح والتشديد، حرف شرط وتفصيل وتوكيد.

- **أما كونُها حرف شرط؛** فبدليل لزوم الفاء بعدها؛ نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ﴾(٤٠٥).

- **وأما التفصيل؛** فهو غالب أحوالِها؛ كقوله: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ﴾(٤٠٦)، ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ﴾(٤٠٧)، ﴿وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ﴾(٤٠٨).

وقد يُترك تكرارها استغناء بأحد القسمين عن الآخر.

- **وأما التوكيد؛ فقال الزمَخْشري:** فائدة (أما) فِي الكلام: إما أن تعطيه فضل توكيد؛ تقول: (زيد ذاهب)، فإذا قصدت توكيد ذلك، وأنه لا محالة ذاهب، وأنه بصدد الذهاب، وأنه منه عزيْمة؛ قلت: (أما زيد فذاهب)، ولذلك قال سيبويه فِي تفسيره: مهما يكن من شيء فزيد

---

(٤٠٠) سورة الأعراف: ١٩٥.

(٤٠١) سورة الرعد: ١٦.

(٤٠٢) سورة الرعد: ١٦.

(٤٠٣) سورة الطور: ٣٩.

(٤٠٤) "معاني الحروف" (ص ١٢٩)، "الصاحِبي" (ص ٢٠٦)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٥٦).

(٤٠٥) سورة البقرة: ٢٦.

(٤٠٦) سورة الكهف: ٧٩.

(٤٠٧) سورة الكهف: ٨٠.

(٤٠٨) سورة الكهف: ٨٢.

ذاهب.

≅ تنبيه:

ليس من أقسام (أما) الَّتِي فِي قوله تعالى: ﴿أَمَّا ذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[٤٠٩]، بل هي كلمتان: (أم) المنقطعة، و(ما) الاستفهامية.

(إما)[٤١٠]

بالكسر والتشديد، ترد لِمعانٍ:

- الإبْهام؛ نحو: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾[٤١١].

- والتخيير؛ نحو: ﴿إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾[٤١٢]، ﴿إِمَّآ أَن تُلْقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾[٤١٣]، ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾[٤١٤].

- والتفصيل؛ نحو: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾[٤١٥].

≅ تنبيهات:

الأول: سيأتي أن هذه المعاني تكون لـــ(أو) أيضًا، والفرق بينها وبين (إما) أن (إما) يبنَى الكلام معها من أول الأمر على ما جيء بِها لأجله، ولذلك وجب تكرارها، و(أو) يُفتتح الكلام معها على الجزم، ثُمَّ يطرأ الإبْهام أو غيره، ولهذا لَم يتكرر.

الثاني: ليس من أقسام (إما) الَّتِي فِي قوله: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[٤١٦]، بل هي كلمتان: (إن) الشرطية و(ما) الزائدة.

---

(٤٠٩) سورة النمل: ٨٤.

(٤١٠) "معاني الحرف" (ص ١٣٠)، "الصاحِبي" (ص ٢٠٦)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٥٩).

(٤١١) سورة التوبة: ١٠٦.

(٤١٢) سورة الكهف: ٨٦.

(٤١٣) سورة طه: ٦٥.

(٤١٤) سورة مُحَمَّد: ٤.

(٤١٥) سورة الإنسان: ٣.

(٤١٦) سورة مريم: ٢٦.

(إن)[٤١٧]

بالكسر والتخفيف على أوجه:

الأول: أن تكون شرطية؛ نحو: ﴿إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ﴾[٤١٨]، ﴿وَإِن يَعُودُواْ فَقَدۡ مَضَتۡ﴾[٤١٩].

الثاني: أن تكون نافية، وتدخل على الاسمية والفعلية؛ نحو: ﴿إِنِ ٱلۡكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾[٤٢٠]، ﴿إِنۡ أُمَّهَٰتُهُمۡ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدۡنَهُمۡۚ﴾[٤٢١]، ﴿إِنۡ أَرَدۡنَآ إِلَّا ٱلۡحُسۡنَىٰۖ﴾[٤٢٢]، ﴿إِن يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثٗا﴾[٤٢٣].

وقد اجتمعت الشرطية والنافية فِي قوله: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ﴾[٤٢٤].

وإذا دخلت النافية على الاسمية لَم تعمل عند الجمهور، وأجاز الكسائي والمبرد إعمالَها عمل (ليس)، وخرج عليه قراءة سعيد بن جبير: ﴿**إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ**﴾[٤٢٥].

≅ فائدة:

أخرج ابن أبي حاتم عن مجاهد؛ قال: «**كل شيء فِي القرآن (إنْ) فهو إنكار**»[٤٢٦].

الثالث: أن تكون مخففة من الثقيلة، فتدخل على الْجملتين، ثُمَّ الأكثر إذا دخلت على

---

(٤١٧) "معاني الحروف" (ص ٧٤)، "الصاحبِي" (ص ١٧٦)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٢٢).

(٤١٨) سورة الأنفال: ٣٨.

(٤١٩) سورة الأنفال: ٣٨.

(٤٢٠) سورة الملك: ٢٠.

(٤٢١) سورة المجادلة: ٢.

(٤٢٢) سورة التوبة: ١٠٧.

(٤٢٣) سورة النساء: ١١٧.

(٤٢٤) سورة فاطر: ٤١.

(٤٢٥) سورة الأعراف: ١٩٤.

(٤٢٦) قال في غاية البيان :"وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٥/ ٦٢٠) إلى عبد بن حميد وابن المنذر"اهـ.

الاسمية إهمالُها؛ نحو: ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾(٤٢٧)، ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾(٤٢٨)، ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾(٤٢٩) فِي قراءة حفص وابن كثير. وقد تعمل نحو: ﴿وَإِنْ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾(٤٣٠) فِي قراءة الحرميين.

وإذا دخلت على الفعل؛ فالأكثر كونه ماضيًا ناسخًا؛ نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾(٤٣١)، ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾(٤٣٢)، ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾(٤٣٣).

ودونه أن يكون مضارعًا ناسخًا؛ نحو: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ﴾(٤٣٤)، ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾(٤٣٥).

وحيث وجدت (إن) وبعدها اللام المفتوحة؛ فهي المخففة من الثقيلة.

الرابع: أن تكون زائدة، وخُرِّج عليه: ﴿فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾(٤٣٦).

الخامس: أن تكون للتعليل؛ كـ (إذ). قاله الكوفيون [مخالفين] للجمهور.

السادس: أن تكون بمعنَى (قد)، ذكره قطرب، وخرَّج عليه: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾(٤٣٧)؛ أي: قد نفعت، ولا يصح معنَى الشرط فيه؛ لأنه مأمور بالتذكير على كل حال. وقال غيره: هي للشرط، ومعناه ذمهم واستبعاد لنفع التذكير فيهم، وقيل: التقدير: وإن لَم تنفع؛ على حد قولِهم: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾(٤٣٨).

≃ فائدة:

قال بعضهم: وقع فِي القرآن (إن) بصيغة الشرط، وهو غير مراد فِي ستة مواضع: ﴿وَلَا

---

(٤٢٧) سورة الزخرف: ٣٥.

(٤٢٨) سورة يس: ٣٢.

(٤٢٩) سورة طه: ٦٣.

(٤٣٠) سورة هود: ١١١.

(٤٣١) سورة البقرة: ٤٥.

(٤٣٢) سورة الإسراء: ٧٣.

(٤٣٣) سورة الأعراف: ١٠٢.

(٤٣٤) سورة القلم: ٥١.

(٤٣٥) سورة الشعراء: ١٨٦.

(٤٣٦) سورة الأحقاف: ٢٦.

(٤٣٧) سورة الأعلى: ٩.

(٤٣٨) سورة النحل: ٨١.

تُكْرِهُوا۟ فَتَيَـٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾[٤٣٩]، ﴿وَٱشْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾[٤٤٠]، ﴿۞ وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا۟ كَاتِبًا فَرِهَـٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾[٤٤١]، ﴿إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ﴾[٤٤٢]، ﴿أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾[٤٤٣]، ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِى ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوٓا۟ إِصْلَـٰحًا﴾[٤٤٤].

(أنْ)[٤٤٥]

بالفتح والتخفيف، على أوجه:

الأول: أن تكون حرفًا مصدريًّا ناصبًا للمضارع، ويقع فِي موضعين:

- **الابتداء:** فيكون فِي محل رفع؛ نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[٤٤٦]، ﴿وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[٤٤٧].

- وبعد لفظ دال على معنًى غير اليقين فِي محل رفع؛ نحو: ﴿۞ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ﴾[٤٤٨]، ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا﴾[٤٤٩]. ونصب؛ نحو: ﴿نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾[٤٥٠]، ﴿وَمَا كَانَ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾[٤٥١]، ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾[٤٥٢]. وخفض؛ نحو: ﴿أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا﴾[٤٥٣]،

---

(٤٣٩) سورة النور: ٣٣.

(٤٤٠) سورة النحل: ١١٤.

(٤٤١) سورة البقرة: ٢٨٣.

(٤٤٢) سورة الطلاق: ٤.

(٤٤٣) سورة النساء: ١٠١.

(٤٤٤) سورة البقرة: ٢٢٨.

(٤٤٥) "معاني الحروف" (ص ٧١)، "الصاحبِي" (ص ١٧٧)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٢٧).

(٤٤٦) سورة البقرة: ١٨٤.

(٤٤٧) سورة البقرة: ٢٣٧.

(٤٤٨) سورة الحديد: ١٦.

(٤٤٩) سورة البقرة: ٢١٦.

(٤٥٠) سورة المائدة: ٥٢.

(٤٥١) سورة يونس: ٣٧.

(٤٥٢) سورة الكهف: ٦٩.

(٤٥٣) سورة الأعراف: ١٢٩.

﴿مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾(٤٥٤).

الثاني: أن تكون مخففة من الثقيلة، فتقع بعد فعل اليقين أو ما نُزِّل منْزلته؛ نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوۡنَ أَلَّا يَرۡجِعُ إِلَيۡهِمۡ قَوۡلٗا﴾(٤٥٥)، ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾(٤٥٦)، ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونُ﴾(٤٥٧) فِي قراءة الرفع.

الثالث: أن تكون مفسره بمنْزلة (أي)؛ نحو: ﴿فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا﴾(٤٥٨)، ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ﴾(٤٥٩)، وشرطها:

- أن تُسبق بجملة، فلذلك غلط من جعل منها: ﴿وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾(٤٦٠).

- وأن يتأخر عنها جملة.

- وأن يكون فِي الجملة السابقة معنَى القول [لا أحرفه]، ومنه: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ﴾(٤٦١)؛ إذ ليس المراد بالانطلاق: المشي، بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام، كما أنه ليس المراد المشي المتعارف، بل الاستمرار على المشي.

- وألاَّ يدخل عليها حرف جر.

الرابع: أن تكون زائدة، والأكثر أن يقع بعد (لَما) التوقيتية؛ نحو: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطٗا﴾(٤٦٢).

الخامس: أن تكون شرطية؛ كالمكسورة؛ قاله الكوفيون، وخرَّجوا عليه: ﴿أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا﴾(٤٦٣)، ﴿أَن صَدُّوكُمۡ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾(٤٦٤)، ﴿صَفۡحًا أَن كُنتُمۡ قَوۡمٗا

---

(٤٥٤) سورة المنافقون: ١٠.

(٤٥٥) سورة طه: ٧٩.

(٤٥٦) سورة المزمل: ٢٠.

(٤٥٧) سورة المائدة: ٧١.

(٤٥٨) سورة المؤمنون: ٢٧.

(٤٥٩) سورة الأعراف: ٤٣.

(٤٦٠) سورة يونس: ١٠.

(٤٦١) سورة ص: ٦.

(٤٦٢) سورة العنكبوت: ٣٣.

(٤٦٣) سورة البقرة: ٢٨٢.

(٤٦٤) سورة المائدة: ٢.

مُّسۡرِفِينَ﴾[٤٦٥].

قال ابن هشام[٤٦٦]: ويرجحه عندي تواردهما على محل واحد، والأصل التوافق، وقد قرئ بالوجهين فِي الآيات المذكورة، ودخول الفاء بعدها فِي قوله: ﴿فَتُذَكِّرَ﴾[٤٦٧].

السادس: أن تكون نافية؛ قال بعضهم فِي قوله: ﴿أَن يُؤۡتَىٰٓ أَحَدٞ مِّثۡلَ مَآ أُوتِيتُمۡ﴾[٤٦٨]: أي: لا يؤتى، والصحيح أنَّها مصدرية؛ أي: ولا تؤمنوا أن يؤتى أي أحد.

السابع: أن تكون للتعليل كما قاله بعضهم فِي قوله تعالى: ﴿بَلۡ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ مِّنۡهُمۡ﴾[٤٦٩]، ﴿يُخۡرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمۡ أَن تُؤۡمِنُواْ﴾[٤٧٠]، والصواب: أنَّها مصدرية، وقبلها لام العلة مقدَّرة.

الثامن: أن تكون بِمعنَى (لئلا)؛ قاله بعضهم فِي قوله: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْ﴾[٤٧١]، والصواب: أنَّها مصدرية، والتقدير: كرهوا أن تضلوا.

(إنَّ)[٤٧٢]

بالكسر والتشديد على أوجه:

أحدها: التأكيد والتحقيق، وهو الغالب؛ نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾[٤٧٣]، ﴿إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ﴾[٤٧٤].

قال عبد القاهر: والتأكيد بِها أقوى من التأكيد باللام. قال: وأكثر مواقعها بحسب الاستقراء: الجواب لسؤال ظاهر أو مقدَّر إذا كان للسائل فيه ظن.

الثاني: التعليل، أثبته ابن جنِّي وأهل البيان، ومثلوه بنحو: ﴿وَٱسۡتَغۡفِرُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ

---

(٤٦٥) سورة الزخرف: ٥.

(٤٦٦) "مغنِي اللبيب" (١/ ٣٥).

(٤٦٧) سورة البقرة: ٢٨٢.

(٤٦٨) سورة آل عمران: ٧٣.

(٤٦٩) سورة ق: ٢.

(٤٧٠) سورة الممتحنة: ١.

(٤٧١) سورة النساء: ١٧٦.

(٤٧٢) "معاني الحروف" (ص ١٠٩)، "الصاحبِي" (ص ١٧٥)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٣٧).

(٤٧٣) سورة البقرة: ١٧٣.

(٤٧٤) سورة يس: ١٦.

رَّحِيمٌ﴾[٤٧٥]، ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾[٤٧٦]، ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾[٤٧٧]، وهو نوع من التأكيد.

الثالث: معنَى (نعم) أثبته الأكثرون، وخرَّج عليه قوم منهم الْمُبرد: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾[٤٧٨].

(أنَّ)[٤٧٩]

بالفتح والتشديد على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف تأكيد، والأصح أنَّها فرع المكسورة، وأنَّها موصول حرفي، فتؤول مع اسمها وخبرها بالمصدر، فإن كان الخبر مشتقًّا؛ فالمصدر المؤول به من لفظه؛ نحو: ﴿لِنَعْلَمَوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾[٤٨٠]؛ أي: قدرته، وإن كان جامدًا؛ قُدِّر بالكون.

وقد استشكل كونُها للتأكيد؛ بأنك لو صرحت بالمصدر المنسبك منها لَم يفد تأكيدًا!

وأجيب بأن التأكيد للمصدر المنحل، وبِهذا يُفَرَّق بينها وبين المكسورة؛ لأن التأكيد فِي المكسورة للإسناد، وهذه لأحد الطرفين.

الثاني: أن يكون لغة فِي (لعل)، وخرّج عليها: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[٤٨١] فِي قراءة الفتح؛ أي: لعلها.

(أنَّى)[٤٨٢]

اسم مشترك بين الاستفهام والشرط:

فأما الاستفهام؛ فترد فيه بِمعنَى (كيف)؛ نحو: ﴿أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾[٤٨٣]، ﴿فَأَنَّىٰ

---

(٤٧٥) سورة المزمل: ٢٠.

(٤٧٦) سورة التوبة: ١٠٣.

(٤٧٧) سورة يوسف: ٥٣.

(٤٧٨) سورة طه: ٦٣.

(٤٧٩) "حروف المعاني" (ص ١١٢)، "الصاحبِي" (ص ١٧٥)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٣٩).

(٤٨٠) سورة الطلاق: ١٢.

(٤٨١) سورة الأنعام: ١٠٩.

(٤٨٢) "الصاحبِي" (ص ٢٠٠).

(٤٨٣) سورة البقرة: ٢٥٩.

يُؤْفَكُونَ﴾[٤٨٤].

و(من أين)؛ نحو: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾[٤٨٥]؛ أي: من أين قلتم: أنى هذا؛ أي: من أين جاء؟

وبمعنَى (متَى).

وقد ذكرت المعاني الثلاثة فِي قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾[٤٨٦].

[وبمعنَى (حيث)] فقد أخرج ابن جرير عن ابن عمر وغيره أنَّها [فِي الآية بِمعنَى]: (حيث شئتم)[٤٨٧].

---

(٤٨٤) سورة التوبة: ٣٠.

(٤٨٥) سورة آل عمران: ٣٧.

(٤٨٦) سورة البقرة: ٢٢٣.

(٤٨٧) قال في غاية البيان :" أخرج البخاري في الصحيح (رقم٤٢٥٣) كتاب التفسير باب {نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ} من طريق ابن عَوْنٍ عن نَافِعٍ قال: كان بن عُمَرَ رضي الله عنهما إذا قَرَأَ الْقُرْآنَ لم يَتَكَلَّمْ حتى يَفْرُغَ منه فَأَخَذْتُ عليه يَوْمًا فَقَرَأَ سُورَةَ الْبَقَرَةِ حتى انْتَهَى إلى مَكَانٍ قال تَدْرِي فيما أُنْزِلَتْ قلت لَا قال أُنْزِلَتْ في كَذَا وَكَذَا ثُمَّ مَضَى وَعَنْ عبد الصَّمَدِ حدثني أبي حدثني أَيُّوبُ عن نَافِعٍ عن بن عُمَرَ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ قال يَأْتِيهَا في".

وأخرج ابن جرير في التفسير (٢/ ٣٩٤) من طريقين عن ابن عون عن نافع قال كان بن عمر إذا قرئ القرآن لم يتكلم قال فقرأت ذات يوم هذه الآية {نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم} فقال :" أتدري فيمن نزلت هذه الآية ؟ قلت: لا ؟ قال:" نزلت في إتيان النساء في أدبارهن".

والمعنى: إذا كان في موضع الولد، لا في إيتان نفس الدبر، ويؤيد ذلك ما أخرجه أبو الشيخ في فوائده (١/ ٥٧١-العجاب) من طريق عصام بن زيد عن الثوري عن عمر بن محمد عن نافع عن ابن عمر :" أنه كان يتأول هذه الآية {نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم} :" أي: حيث شئتم".

وإسناده لا بأس به في المتابعات.

وأخرج ابن جرير في التفسير (٢/ ٣٩٣) حدثنا القاسم ثنا الحسين ثنا حجاج عن ابن جريج سمعت عطاء بن أبي رباح قال: تذاكرنا هذا عند ابن عباس فقال ابن عباس:" ائتوهن من حيث شئتم مقبلة ومدبرة".

وإسناده حسن.

وأخرج ابن جرير في التفسير (٢/ ٣٩٣) حدثنا ابن حميد ثنا ابن واضح ثنا العتكي عن عكرمة {فأتوا

واختار أبو حيان وغيره أنَّها فِي الآية شرطية وحُذف جوابُها لدلالة ما قبلها عليه؛ لأنَّها لو كانت استفهامية؛ لاكتفت بِما بعدها؛ كما هو شأن الاستفهامية أن تكتفي بِما بعدها؛ أي: تكون كلامًا يحسن السكوت عليه إن كان اسمًا أو فعلاً.

(أو)[٤٨٨]

حرف عطف.

قال المتقدمون: (أو) لأحد الشيئين أو الأشياء.

قال ابن هشام[٤٨٩]: التحقيق: أن (أو) موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء، وهو الذي يقوله المتقدمون، وقد تخرج إلَى معنَى (بل)، وإلَى معنَى الواو، وأما بقية المعاني؛ فمستفادة من غيرها [يعنِي: من القرائن].

[فمن هذه المعاني:]

- الشك من المتكلم؛ نحو: ﴿قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[٤٩٠].
- الإبْهام على السامع؛ نحو: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾[٤٩١].
- التفصيل بعد الإجمال؛ نحو: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا﴾[٤٩٢]، ﴿إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾[٤٩٣]؛ أي: قال بعضهم كذا وبعضهم كذا.
- الإضراب؛ كـ (بل)، وخرج عليه: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[٤٩٤]، ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾[٤٩٥].

حرثكم أنى شئتم} قال:" ظهرها لبطنها غير معاجزة يعني الدبر".

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه: محمد بن حميد الرازي، وفيه: خالد بن عبيد العتكي، متروكان"اهـ.

(٤٨٨) "معاني الحروف" (ص ٧٧)، "الصاحبِي" (ص ١٧٠)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٦١).

(٤٨٩) "مغنِي اللبيب" (١/ ٦٧)، ومنه نقلت كلامه، والسيوطي اختصر فأخل.

(٤٩٠) سورة المؤمنون: ١١٣.

(٤٩١) سورة سبأ: ٢٤.

(٤٩٢) سورة البقرة: ١٣.

(٤٩٣) سورة الذاريات: ٥٢.

(٤٩٤) سورة الصافات: ١٤٧.

(٤٩٥) سورة النجم: ٩.

- مطلق الجمع؛ كالواو؛ نحو: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾[٤٩٦]، ﴿لَعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ أَوۡ يُحۡدِثُ لَهُمۡ ذِكۡرٗا﴾[٤٩٧].

≅ تنبيهات:

الأول: قال أبو البقاء: (أو) فِي النهي نقيضة (أو) فِي الإباحة، فيجب اجتناب الأمرين؛ كقوله: ﴿وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورٗا﴾[٤٩٨]، فلا يجوز فعل أحدهما، فلو جُمع بينهما؛ كان فعلاً للمنهي عنه مرتين؛ لأن كل واحد منهما أحدهما.

وقال غيره: (أو) فِي مثل هذا بِمعنَى الواو؛ تفيد الجمع.

قال الطيبي[٤٩٩]: الأولى أنَّها على بابها، وإنَّما جاء التعميم فيها من النهي الذي فيه معنَى النفي، والنكرة فِي سياق النفي تعم؛ لأن الْمَعنَى قبل النهي: تطيع آثِمًا أو كفورًا؛ أي: أي واحد منهما، فإذا جاء النهي؛ ورد على ما كان ثابتًا، فالمعنَى: لا تطع واحدًا منهما، فالتعميم فيها من جهة النفي، وهي على بابِها.

الثاني: لكون مبناها على عدم التشريك عاد الضمير إلَى مفرديها بالإفراد؛ بخلاف الواو، وأما قوله تعالى: ﴿إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرٗا فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَاۖ﴾[٥٠٠]، فقيل: إنَّها بِمعنَى الواو، وقيل: الْمَعنَى: إن يكون الخصمان غنيين أو فقيرين.

(أولى)

فِي قوله تعالى: ﴿أَوۡلَىٰ لَكَ فَأَوۡلَىٰ﴾[٥٠١]، وفِي قوله: ﴿فَأَوۡلَىٰ لَهُمۡ﴾[٥٠٢].

قال فِي الصحاح: قولُهم: ﴿أَوۡلَىٰ لَكَ﴾؛ كلمة تَهديد ووعيد.

قال الأصمعي: معناه: قاربه ما يهلكه؛ أي: نزل به.

قال الجوهري: ولَم يقل أحد فيها أحسن مِمَّا قال الأصمعي.

وقال قوم: هو اسم فعل مبنِي، ومعناه: وليك شر بعد شرك، و(لك) تبيين.

---

(٤٩٦) سورة طه: ٤٤.

(٤٩٧) سورة طه: ١١٣.

(٤٩٨) سورة الإنسان: ٢٤.

(٤٩٩) فِي الطبعة المحققة: "الْخطيبِي".

(٥٠٠) سورة النساء: ٣٥.

(٥٠١) سورة القيامة: ٣٥.

(٥٠٢) سورة مُحَمَّد: ٢٠.

وقيل: معناه: الذم لك أولى من تركه؛ محذوف المبتدأ، لكثرة دورانه فِي الكلام.

وقيل: الْمَعنَى: أنت أولى وأجدر لهذا العذاب.

وقال النحاس: العرب تقول: أولى لك؛ أي: كدت تَهلك، وكأن تقديره: أولى لك الْهَلكة.

(إي)[٥٠٣]

بالكسر والسكون:

حرف جواب بِمعنَى (نعم)، فتكون لتصديق الخبر، ولإعلام المستخبر، ولوعد الطالب.

قال النحاة: ولا تقع إلا قبل القسم.

قال ابن الحاجب: وإلا بعد الاستفهام؛ نحو: ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَۖ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ﴾[٥٠٤].

(أي)[٥٠٥]

بالفتح والتشديد على أوجه:

الأول: أن تكون شرطية؛ نحو: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَىَّۖ﴾[٥٠٦]، ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰۚ﴾[٥٠٧].

الثاني: استفهامية؛ نحو: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًاۚ﴾[٥٠٨]، وإنَّما يُسأل بِها عما يُميز أحد المتشاركين فِي أمر يعمهما؛ نحو: ﴿أَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا﴾[٥٠٩]؛ أي: أنَحن أم أصحاب مُحمَّد؟

الثالث: موصولة؛ نحو: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[٥١٠].

وهي فِي الأوجه الثلاثة معربة، وتبنى فِي الوجه الثالث على الضم إذا حذف عائدها وأضيف؛ كالآية المذكورة.

الرابع: أن يكون وصلة إلَى نداء ما فيه (ال)؛ نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ﴾.

(إيا)[٥١١]

---

(٥٠٣) "الصاحِبي" (ص ١٧٤)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٧٦).

(٥٠٤) سورة يونس: ٥٣.

(٥٠٥) "الصاحِبي" (ص ١٩٩)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٧٧).

(٥٠٦) سورة القصص: ٢٨.

(٥٠٧) سورة الإسراء: ١١٠.

(٥٠٨) سورة التوبة: ١٢٤.

(٥٠٩) سورة مريم: ٧٣.

(٥١٠) سورة مريم: ٦٩.

(٥١١) "الصاحِبي" (ص ١٩٢).

زعم الزجاج أنه اسم ظاهر، والجمهور ضمير، ثُمَّ اختلفوا فيه على أقوال:

أحدها: أنه كله ضمير، هو وما اتصل به.

والثاني: أنه وحده ضمير، وما بعده اسم مضاف له يفسر ما يراد به من تكلم وغيبة وخطاب؛ نحو: ﴿فَإِيَّـٰىَ فَٱرۡهَبُونِ﴾(٥١٢)، ﴿بَلۡ إِيَّاهُ تَدۡعُونَ﴾(٥١٣)، ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾(٥١٤).

والثالث: أنه وحده ضمير، وما بعده حروف تفسر المراد.

والرابع: أنه عماد، وما بعده هو الضمير.

وقد غلط من زعم أنه مشتق، وفيه سبع لغات قرئ بِها: بتشديد الباء وتَخفيفها مع الهمزة، وإبدالِها بِهاء مكسورة ومفتوحة، هذه ثَمانية يسقط منها بفتح الْهَاء مع التشديد.

(أيان)(٥١٥)

اسم استفهام:

وإنَّما يُستفهم به عن الزمان المستقبل؛ كما جزم به ابن مالك وأبو حيان، ولَم يذكر فيه خلافًا.

وذكر صاحب "إيضاح المعاني" مجيئها للماضي.

وقال السكاكي: لا تُستعمل إلا فِي مواضع التفخيم؛ نحو: ﴿أَيَّانَ مُرۡسَىٰهَا﴾(٥١٦)، ﴿أَيَّانَ يَوۡمُ ٱلدِّينِ﴾(٥١٧).

والمشهور عند النحاة أنَّها كـــ (متَى)؛ تُستعمل فِي التفخيم وغيره.

وقال بالأول من النحاة: علي بن عيسى الربعي، وتبعه صاحب "البسيط"، فقال: إنَّما تُستعمل فِي الاستفهام عن الشيء المعظم أمره.

(أين)(٥١٨)

---

(٥١٢) سورة النحل: ٥١.

(٥١٣) سورة الأنعام: ٤١.

(٥١٤) سورة الفاتحة: ٤.

(٥١٥) "الصاحِبي" (ص ٢٠١).

(٥١٦) سورة الأعراف: ١٨٧.

(٥١٧) سورة الذاريات: ١٢.

(٥١٨) "الصاحِبي" (ص ٢٠١).

اسم استفهام عن المكان؛ نحو: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾[٥١٩]، ويرد شرطًا عامًّا فِي الأمكنة، و(أينما) أعم منها؛ نحو: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾[٥٢٠].

(الباء المفردة)[٥٢١]

حرف جر له معانٍ:

أشهرها: الإلصاق، ولَم يذكر سيبويه غيره، وقيل: إنه لا يفارقها قال فِي "شرح اللب": وهو تعلُّق أحد المعنيين بالآخر.

ثُمَّ قد يكون حقيقة؛ نحو: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ﴾[٥٢٢]؛ أي: ألصقوا المسح برءوسكم، ﴿فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ﴾[٥٢٣].

وقد يكون مجازًا؛ نحو: ﴿وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمْ﴾[٥٢٤]؛ أي: المكان يقربون منه.

الثاني: التعدية؛ كالهمزة؛ نحو: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[٥٢٥]، ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾[٥٢٦]؛ أي: أذهبه؛ كما قال: ﴿لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ﴾[٥٢٧].

الثالث: الاستعانة، وهي الداخلة على آلة الفعل؛ كباء البسملة.

الرابع: السببية، وهى الَّتِي تدخل على سبب الفعل؛ نحو: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾[٥٢٨]، ﴿ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾[٥٢٩]، ويُعبر عنها أيضًا بالتعليل.

---

(٥١٩) سورة التكوير: ٢٦.

(٥٢٠) سورة النحل: ٧٦.

(٥٢١) "معاني الحروف" (ص ٣٦)، "مغني اللبيب" (١/ ١٠١).

(٥٢٢) سورة المائدة: ٦.

(٥٢٣) سورة المائدة: ٦.

(٥٢٤) سورة المطففين: ٣٠.

(٥٢٥) سورة البقرة: ١٧.

(٥٢٦) سورة البقرة: ٢٠.

(٥٢٧) سورة الأحزاب: ٣٣.

(٥٢٨) سورة العنكبوت: ٤٠.

(٥٢٩) سورة البقرة: ٥٤.

الخامس: المصاحبة؛ كـ (مع)؛ نحو: ﴿ٱهۡبِطۡ بِسَلَٰمٖ﴾[٥٣٠]، ﴿قَدۡ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلۡحَقِّ﴾[٥٣١]، ﴿فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ﴾[٥٣٢].

السادس: الظرفية؛ كـ (فِي) زمانًا ومكانًا؛ نحو: ﴿نَجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ﴾[٥٣٣]، ﴿نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدۡرٖ﴾[٥٣٤].

السابع: الاستعلاء؛ كـ (على)؛ نحو: ﴿مَنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِقِنطَارٖ﴾[٥٣٥]؛ أي: عليه؛ بدليل: ﴿إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمۡ عَلَىٰٓ أَخِيهِ﴾[٥٣٦].

الثامن: الْمُجاوزة؛ كـ (عن)؛ نحو: ﴿فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا﴾[٥٣٧]؛ أي: عنه؛ بدليل: ﴿يَسۡـَٔلُونَ عَنۡ أَنۢبَآئِكُمۡ﴾[٥٣٨].

التاسع: التبعيض؛ كـ (مِنْ)؛ نحو: ﴿عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾[٥٣٩]؛ أي: منها.

العاشر: الغاية؛ كـ (إِلَى)؛ نحو: ﴿وَقَدۡ أَحۡسَنَ بِيٓ﴾[٥٤٠]؛ أي: إلي.

الحادي عشر: المقابلة، وهي الداخلة على الأعواض؛ نحو: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾[٥٤١]، وإنَّما لَم نقدرها (باء) السببية كما قال المعتزلة؛ لأن المعطى بعوض قد يعطى مجانًا، وأما المسبب فلا يوجد بدون سبب[٥٤٢].

---

(٥٣٠) سورة هود: ٤٨.

(٥٣١) سورة النساء: ١٧٠.

(٥٣٢) سورة الحجر: ٩٨.

(٥٣٣) سورة القمر: ٣٤.

(٥٣٤) سورة آل عمران: ١٢٣.

(٥٣٥) سورة آل عمران: ٧٥.

(٥٣٦) سورة يوسف: ٦٤.

(٥٣٧) سورة الفرقان: ٥٩.

(٥٣٨) سورة الأحزاب: ٢٠.

(٥٣٩) سورة الإنسان: ٦.

(٥٤٠) سورة يوسف: ١٠٠.

(٥٤١) سورة النحل: ٣٢.

(٥٤٢) قال هذا ابن هشام فِي "مغنِي اللبيب" (١/ ١٠٤)، وعكسه ابن القيم فِي "مفتاح دار السعادة" (٢/ ٩٢)، فجعل الباء فِي الآية للسببية، وفِي الحديث للمقابلة والعوض -أعنِي حديث: $لا يدخل

الثاني عشر: التوكيد، وهي الزائدة، فتزاد فِي الفاعل وجوبًا فِي نحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[٥٤٣]، وجوازًا غالبًا فِي نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[٥٤٤]؛ فإن الاسم الكريم فاعل، وشهيدًا نُصب على الحال أو التمييز، والباء زائدة، ودخلت لتأكيد الاتصال؛ لأن الاسم فِي قوله: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾ متصل بالفعل اتصال الفاعل.

(بل)[٥٤٥]

حرف إضراب إذا تلاها جملة.

ثُمَّ تارة يكون معنَى الإضراب: الإبطال لِما قبلها؛ نحو: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾[٥٤٦]؛ أي: بل هم عباد، ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾[٥٤٧].

وتارة يكون معناه الانتقال من غرض إلَى آخر؛ نحو: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٢﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾[٥٤٨]، فما قبل (بل) فيه على حاله، وكذا: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾[٥٤٩].

الجنة أحدكم بعمله...هـ-، وقال بعد تقريره: وهذا فصل الخطاب فِي هذه المسألة، والقدرية الجبرية تنفي باء السببية جملة، وتنكر أن تكون الأعمال سببًا فِي النجاة ودخول الجنة، وتلك النصوص وأضعافها تبطل قولَهم، والقدرية النفاة تثبت باء المعاوضة والمقابلة، وتزعم أن الجنة عوض الأعمال، وأنَّها ثَمن لَهَا، وأن دخولها إنَّما هو بِمحض الأعمال، والنصوص النافية لذلك تبطل قولَهم، والعقل والفطر تبطل قول الطائفتين، ولا يصح فِي النصوص والعقول إلا ما ذكرناه من التفصيل. اهـ.

وانظر: "شرح النونية" (٢/ ٥٩٨) لابن عيسى، ومنه تعلم وهم من قال: إن ابن القيم قرر ما قرره ابن هشام فِي معنَى الباء فِي الآية والحديث، انظر: "فتح الباري" (١١/ ٢٩٦)، و"شرح مسلم للنووي" (١٧/ ١٥٩).

(٥٤٣) سورة مريم: ٣٨.

(٥٤٤) سورة النساء: ٧٩.

(٥٤٥) "معاني الحروف" (ص ٩٤). "الصاحبِي" (ص ٢٠٨)، "مغنِي اللبيب" (١/ ١١٢).

(٥٤٦) سورة الأنبياء: ٢٦.

(٥٤٧) سورة المؤمنون: ٧٠.

(٥٤٨) سورة المؤمنون: ٦٢- ٦٣.

(٥٤٩) سورة الأعلى: ١٤- ١٦.

وذكر ابن مالك فِي "شرح كافيته" أنَّها لا تقع فِي القرآن إلا على هذا الوجه، ووهمه ابن هشام، وسبق ابن مالك إلَى ذلك صاحب "البسيط"، ووافقه ابن الحاجب، فقال فِي "شرح المفصل": إبطال الأول وإثباته للثاني إن كان فِي الإثبات من باب الغلط، فلا يقع مثله فِي القرآن(٥٥٠) اهـ.

أما إذا تلاها مفرد؛ فهي حرف عطف، ولَم يقع فِي القرآن كذلك.

(بلى)(٥٥١)

حرف أصلي الألف، وقيل: الأصل (بل)، والألف زائدة، وقيل: هي للتأنيث؛ بدليل إمالتها، ولَهَا موضعان:

أحدهما: أن تكون ردًّا لنفى يقع قبلها؛ نحو: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍۭ بَلَىٰٓ﴾(٥٥٢)؛ أي: عملتم السوء، ﴿لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُۚ بَلَىٰ﴾(٥٥٣)؛ أي: يبعثهم، ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾(٥٥٤).

الثاني: أن تقع جوابًا لاستفهام دخل على نفي، فتفيد إبطاله، سواء كان الاستفهام حقيقيًّا؛ نحو: أليس زيد بقائم؟ فيقول: بلى، أو توبيخًا؛ نحو: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمْۚ

---

(٥٥٠) الذي يظهر -والله أعلم-: أن إطلاق القول من الجانبين لا يستقيم، ولعل الصواب أن يقال: لا مانع من أن تكون (بل) بِمعنَى الإبطال بحسب ما يقتضيه السياق، وذلك مثلاً فِي الآيات الَّتِي يحكي فيها T مقالة للكفار ثُمَّ يبطلها بـ(بل)؛ كقوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾، فهنا معنَى الإبطال ظاهر جدًّا؛ كما أن هناك مواضع يُمتنع فيها أن تكون (بل) بِمعنَى الإبطال، إنَّما تكون بِمعنَى الانتقال من غرض إلَى آخر؛ كما فِي الأمثلة أعلاه، مع ملاحظة أن معنَى الإبطال لا يخلو عن معنَى الانتقال، ومعنَى الانتقال قد يخلو من معنَى الإبطال.

وكلام ابن الحاجب متجه فيما لَم يكن من قبيل حكاية أقوال للكافرين، ثُمَّ إبطالها بـ(بل)؛ فإنه فِي هذا الحال يقع كثيرًا فِي القرآن.

(٥٥١) "معاني الحروف" (ص ١٠٥)، "الصاحبِي" (ص ٢٠٧)، "مغنِي اللبيب" (١/ ١١٣).

(٥٥٢) سورة النحل: ٢٨.

(٥٥٣) سورة النحل: ٣٨.

(٥٥٤) سورة التغابن: ٧.

بَلَىٰ﴾[٥٥٥]، ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝ بَلَىٰ﴾[٥٥٦].

(بئس)

فعل لإنشاء الذم، لا يتصرف.

(بين)

قال الراغب[٥٥٧]: هي موضوعة للخلل بين الشيئين ووسطهما؛ قال تعالى ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا﴾[٥٥٨].

وتارة تُستعمل ظرفًا، وتارة اسمًا!

فمن الظرف: ﴿لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾[٥٥٩]، ﴿فَقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَةً﴾[٥٦٠]، ﴿فَٱحْكُم بَيْنَنَا بِٱلْحَقِّ﴾[٥٦١].

ولا تُستعمل إلا فيما له مسافة؛ نحو: بين البلدين، أو له عدد ما: اثنان فصاعدًا؛ نحو: بين الرجلين وبين القوم.

ولا يُضاف إلَى ما يقتضي معنَى الوحدة إلا إذا كُرِّر؛ نحو: ﴿وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾[٥٦٢]، ﴿فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾[٥٦٣].

وقرئ قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[٥٦٤] بالنصب على أنه ظرف، وبالرفع على أنه اسم مصدر بِمعنَى الوصل.

---

(٥٥٥) سورة الزخرف: ٨٠.

(٥٥٦) سورة الأعراف: ١٧٢.

(٥٥٧) "المفردات فِي غريب القرآن" (ص ٦٧).

(٥٥٨) سورة الكهف: ٣٢.

(٥٥٩) سورة الحجرات: ١.

(٥٦٠) سورة المجادلة: ١٢.

(٥٦١) سورة ص: ٢٢.

(٥٦٢) سورة فصلت: ٥.

(٥٦٣) سورة طه: ٥٨.

(٥٦٤) سورة الأنعام: ٩٤.

ويُحتمل الأمرين قوله تعالى: ﴿ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾[٥٦٥]، وقوله: ﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا﴾[٥٦٦]؛ أي: فراقهما.

(التاء)[٥٦٧]

حرف جر، معناه القسم، يَختص بالتعجب وباسم الله تعالى.

قال فِي "الكشاف" فِي قوله: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾[٥٦٨]: الباء أصل أحرف القسم، والواو بدل منها، والتاء بدل من الواو، وفيها زيادة معنَى التعجب؛ كأنه تعجب من تسهل الكيد على يديه وتَأَتِّيه مع عتو نَمروذ وقهره. انتهى.

(تبارك)

فعل لا يُستعمل إلا بلفظ الماضي، ولا يُستعمل إلا لله تعالى.

(تعال)

فعل لا يتصرف، ومن ثَمَّ قيل: إنه اسم فعل.

(ثَمَّ)[٥٦٩]

حرف يقتضي ثلاثة أمور: التشريك فِي الحكم، والترتيب، والمهلة، وفِي كلٍّ اختلاف.

(ثَمَّ)[٥٧٠]

بالفتح: اسم يشار به إلَى المكان البعيد؛ نحو: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ﴾[٥٧١]، وهو ظرف لا

---

(٥٦٥) سورة الأنفال: ١.

(٥٦٦) سورة الكهف: ٦١.

(٥٦٧) "معاني الحروف" (ص ٤١)، "الصاحِبِي" (ص ١٣٨)، "مغنِي اللبيب" (١/ ١١٥).

(٥٦٨) سورة الأنبياء: ٥٧.

(٥٦٩) "الصاحِبِي" (ص ٢١٥)، "مغنِي اللبيب" (١/ ١١٧).

(٥٧٠) "الصاحِبِي" (ص ٢١٧)، "مغنِي اللبيب" (١/ ١١٩).

(٥٧١) سورة الشعراء: ٦٤.

يتصرف، فلذلك غلط من أعربه مفعولاً لـــ (رأيت) فِي قوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾[٥٧٢]، وقرئ: ﴿فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ﴾[٥٧٣]؛ أي: هنالك الله شهيد؛ بدليل: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾[٥٧٤].

وفِي "التوشيح" لَخطَّاب: (ثَمَّ): ظرف فيه معنَى الإشارة إلَى (حيث)؛ لأنه هو فِي الْمَعنَى.

(جعل)

قال الراغب[٥٧٥]: لفظ عام فِي الأفعال كلها، وهو أعم من (فعل) و(صنع) وسائر أخواتِها، ويتصرف على خمسة أوجه:

أحدها: يجري مجرى (صار) و(طفق) ولا يتعدى؛ نحو: جعل زيد يقول كذا.

والثاني: مجرى أوجد فتتعدى لمعمول واحد؛ نحو: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾[٥٧٦].

والثالث: فِي إيْجاد شيء من شيء وتكوينه منه؛ نحو: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾[٥٧٧]، ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا﴾[٥٧٨].

والرابع: فِي تصيير الشيء على حالة دون حالة؛ نحو: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَشًا﴾[٥٧٩]، ﴿وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾[٥٨٠].

والخامس: الحكم بالشيء على الشيء: حقًّا كان؛ نحو: ﴿وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[٥٨١]، أو باطلاً؛ نحو: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ﴾[٥٨٢]، ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾[٥٨٣].

---

(٥٧٢) سورة الإنسان: ٢٠.

(٥٧٣) سورة يونس: ٤٦.

(٥٧٤) سورة الكهف: ٤٤.

(٥٧٥) "المفردات فِي غريب القرآن" (ص ٩٤).

(٥٧٦) سورة الأنعام: ١.

(٥٧٧) سورة النحل: ٧٢.

(٥٧٨) سورة النحل: ٨١.

(٥٧٩) سورة البقرة: ٢٢.

(٥٨٠) سورة نوح: ١٦.

(٥٨١) سورة القصص: ٧.

(٥٨٢) سورة النحل: ٥٧.

(٥٨٣) سورة الحجر: ٩١.

(حاشا)

اسم بِمعنَى التنْزيه فِي قوله تعالى: ﴿حَشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾(٥٨٤)، ﴿حَشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾(٥٨٥).

وزعم قوم أَنَّها اسم فعل معناها: أتبرأ، وتبرأت؛ لبنائها. وُرَّد بإعرابِها فِي بعض اللغات.

وزعم الْمُبرد وابن جنِّي أَنَّها فعل، وأن الْمَعنَى فِي الآية: جانب يوسف المعصية لأجل الله. وهذا التأويل لا يتأتى فِي الآية الأخرى.

وقال الفارسي: حاشا: فعل من الحشاء، وهو الناحية؛ أي: صار فِي ناحية؛ أي: بَعُدَ مِمَّا رمي به وتنحى عنه فلم يغشه ولَم يلابسه.

ولَم يقع فِي القرآن (حاشا) إلا استثنائية.

---

(٥٨٤) سورة يوسف: ٥١.

(٥٨٥) سورة يوسف: ٣١.

(حتَّى)[٥٨٦]

حرف لانتهاء الغاية؛ كـ(إلَى)، لكن يفترقان فِي أمور:

فتنفرد (حتَّى) بأنَّها لا تجر إلا الظاهر، وإلا الآخر المسبوق بذي أجزاء أو الملاقي له؛ نحو: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾[٥٨٧].

وأنَّها لإفادة تقضي الفعل قبلها شيئًا فشيئًا.

وأنَّها لا يقابل بِها ابتداء الغاية.

وأنَّها يقع بعدها المضارع المنصوب بـ(أن) المقدرة، ويكونان فِي تأويل مصدر مخفوض.

ثُمَّ لَهَا حينئذٍ ثلاث معانٍ:

- مرادفة (إلَى)؛ نحو: ﴿لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾[٥٨٨]؛ أي: إلَى رجوعه.

- ومرادفة (كى) التعليلية؛ نحو: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمۡ﴾[٥٨٩]، و﴿لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنۡ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْۗ﴾[٥٩٠].

وتحتملهما: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ﴾[٥٩١].

- ومرادفة (إلا) فِي الاستثناء، وجعل منه ابن مالك وغيره: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنۡ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ﴾[٥٩٢].

≅ مسألة:

متَى دل دليل على دخول الغاية الَّتِي بعد (إلَى) و(حتَّى) فِي حكم ما قبلها أو عدم دخوله؛ فواضح أنه يُعمل به.

فالأول: نحو: ﴿وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾[٥٩٣]، ﴿وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾[٥٩٤]: دلت السنة

---

(٥٨٦) "معاني الحروف" (ص ١١٩)، "الصاحبِي" (ص ٢٢٢)، "مغنِي اللبيب" (١/ ١٢٢).

(٥٨٧) سورة القدر: ٥.

(٥٨٨) سورة طه: ٩١.

(٥٨٩) سورة البقرة: ٢١٧.

(٥٩٠) سورة المنافقون: ٧.

(٥٩١) سورة الحجرات: ٩.

(٥٩٢) سورة البقرة: ١٠٢.

(٥٩٣) سورة المائدة: ٦.

(٥٩٤) سورة المائدة: ٦.

على دخول المرافق والكعبين فِي الغسل.

والثاني: نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾[٥٩٥]: دل النهي عن الوصال على عدم دخول الليل في الصيام. ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾[٥٩٦]؛ فإن الغاية لو دخلت هنا؛ لوجب الإنظار حال اليسار أيضًا، وذلك يؤدي إلى عدم المطالبة، وتفويت حق الدائن.

وإن لَم يدل دليل على واحد منهما؛ ففيهما أربعة أقوال[٥٩٧]:

أحدها -وهو الأصح-: تدخل مع (حتَّى) دون (إلَى)؛ حملاً على الغالب فِي البابين؛ لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول مع (إلَى) والدخول مع (حتَّى)، فوجب الحمل عليه عند التردد.

الثاني: تدخل فيهما عليه.

والثالث: لا فيهما.

واستدل القولان فِي استوائهما بقوله: ﴿وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ﴾[٥٩٨]، وقرأ ابن مسعود: ﴿حَتَّى حِينٍ﴾.

تنبيه:

- ترد (حتَّى) ابتدائية؛ أي: حرف يبتدأ بعده الجمل؛ أي: تستأنف، فتدخل على الاسمية والفعلية المضارعية والماضوية؛ نحو: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾[٥٩٩] بالرفع، ﴿حَتَّى عَفَوا وَّقَالُوا﴾[٦٠٠]، ﴿حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ﴾[٦٠١].

وادعى ابن مالك أنَّها فِي الآية جارة لـ (إذا) ولـ (أن) مضمرة فِي الآيتين، والأكثرون على خلافه.

- وترد عاطفة، ولا أعلمه فِي القرآن؛ لأن العطف بِها قليل جدًّا، ومن ثَمَّ أنكره الكوفيون ألبتة.

---

(٥٩٥) سورة البقرة: ١٨٧.

(٥٩٦) سورة البقرة: ٢٨٠.

(٥٩٧) لَم يذكر الرابع، ولعله هو: إن كان ما بعد (إلَى) من جنس ما قبلها؛ دخل، وإلا، لا. انظر: "مغنِي اللبيب" (ص ١٠٤، ١٦٧- ١٦٨- المحققة)، و"فواتح الرحموت" (١/ ٢٤٤).

(٥٩٨) سورة البقرة: ١٨٧.

(٥٩٩) سورة البقرة: ٢١٤.

(٦٠٠) سورة الأعراف: ٩٥.

(٦٠١) سورة آل عمران: ١٥٢.

(حيث)[٦٠٢]

ظرف مكان.

قال الأخفش: وترد للزمان مبنية على الضم تشبيهًا بالغايات؛ فإن الإضافة إلَى الجمل كلا إضافة، ولهذا قال الزجاج فِي قوله: ﴿مِنْ حَيْثُ لَا يَرَوْنَهُمْ﴾[٦٠٣]: ما بعد (حيث) صلة لَهَا، وليست بِمضافة إليه؛ يعنِي أنَّها غير مضافة للجملة بعدها، فصارت كالصلة لَهَا؛ أي: كالزيادة وليست جزءًا منها.

وفهم الفارسي أنه أراد أنَّها موصولة، فرد عليه.

ومن العرب من يعربُها.

ومنهم من يبنيها على الكسر بالتقاء الساكنين، وعلى الفتح للتخفيف، وتَحتملها قراءة من قرأ: ﴿مِنْ حَيْثِ لاَ يَعْلَمُونَ﴾[٦٠٤]؛ بالكسر، ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثَ يَجْعَلُ رِسَالَتَه﴾[٦٠٥]؛ بالفتح.

والمشهور أنَّها لا تتصرف.

(دون)

- ترد ظرفًا نقيض (فوق) فلا تتصرف على المشهور، وقيل: تتصرف.
- وترد اسمًا بِمعنَى (غير)؛ نحو: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾[٦٠٦]؛ أي: غيره.

وقال الزمَخشري: معناه: أدنى مكان من الشيء.

- **وتُستعمل للتفاوت فِي الحال؛ نحو:** زيد دون عمر؛ أي: فِي الشرف والعلم.
- واتسع فيه فاستُعمل فِي تجاوز حد إلَى حد؛ نحو: ﴿لَا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[٦٠٧]؛ أي: لا تجاوزوا ولاية المؤمنين إلَى ولاية الكافرين.

(ذو)[٦٠٨]

---

(٦٠٢) "مغنِي اللبيب" (١/ ١٣١).

(٦٠٣) سورة الأعراف: ٢٧.

(٦٠٤) سورة الأعراف: ١٨٢.

(٦٠٥) سورة الأنعام: ١٢٤.

(٦٠٦) سورة الأنبياء: ٢٤.

(٦٠٧) سورة النساء: ١٤٤.

(٦٠٨) "الصاحبِي" (ص ٢٢٦).

اسم بِمعنَى صاحب، وضِع للتوصل إِلَى وصف الذوات بأسْماء الأجناس؛ كما أن (الذي) وضِعت صلة إِلَى وصف المعارف بالجمل، ولا يُستعمل إلا مضافًا، ولا يضاف إِلَى ضمير ولا مشتق.

قال السهيلي: والوصف بـــ (ذو) أبلغ من الوصف بـــ (صاحب) والإضافة بِها أشرف؛ فإن (ذو) يضاف للتابع و (صاحب) مضاف إِلَى المتبوع؛ تقول: أبو هريرة صاحب النَّبِي، ولا تقول: النَّبِي صاحب أبي هريرة، وأما (ذو) فإنك تقول: ذو الْمَال، وذو الفرس، فتجد الاسم الأول متبوعًا غير تابع.

وبنِي على هذا الفرق أنه تعالى قال فِي سورة الأنبياء[٦٠٩]:﴿وَذَا ٱلنُّونِ﴾، فأضافه إِلَى النون، وهو الحوت، وقال فِي سورة ن[٦١٠]: ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾؛ قال: والْمَعنَى واحد، لكن بين اللفظين تفاوت كثير فِي حسن الإشارة إِلَى الحالتين؛ فإنه حين ذكره فِي معرض الثناء عليه أتى بـــ (ذي)؛ لأن الإضافة بِها أشرف، وبـــ (النون)؛ لأن لفظه أشرف من لفظ (الحوت)؛ لوجوده فِي أوائل السور، وليس فِي لفظ الحوت ما يشرفه، لذلك فأتى به وبـــ (صاحب) حين ذكره فِي معرض النهي عن اتباعه.

(رويدًا)[٦١١]

اسم لا يُتكلم به إلا مصغرًا مأمورًا به، وهو تصغير (رود)، وهو المهل.

(رُبَّ)[٦١٢]

حرف فِي معناه ثَمانية أقوال:

أحدها: أنَّها للتقليل دائمًا، وعليه الأكثرون.

الثاني: للتكثير دائمًا؛ كقوله: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾[٦١٣]؛ فإنه يكثر منهم تَمنِّي ذلك، وقال الأولون: هم مشغولون بغمرات الأهوال، فلا يفيقون، بِحيث لا يتمنون ذلك إلا قليلاً.

---

(٦٠٩) آية: ٨٧.

(٦١٠) آية: ٤٨.

(٦١١) "الصاحِبي" (ص ٢٢٩).

(٦١٢) "معاني الحروف" (ص ١٠٦)، "الصاحِبي" (ص ٢٢٨)، "مغنِي اللبيب" (١/ ١٣٤).

(٦١٣) سورة الحجر: ٢.

الثالث: أنَّها لَهما على السواء.

الرابع: التقليل غالبًا، والتكثير نادرًا، [قال السيوطي:] وهو اختياري.

الخامس: عكسه.

السادس: لَم توضع لواحد منهما، بل هي حرف إثبات لا يدل على تكثير ولا تقليل، وإنَّما يُفهم ذلك من خارج.

السابع: للتكثير فِي موضع المباهاة والافتخار، وللتقليل فيما عداه.

الثامن: لمبهم العدد، تكون تقليلاً وتكثيرًا.

وتدخل عليها (ما)، فتكفها عن عمل الجر، وتُدخلها على الجمل، والغالب حينئذٍ دخولُها على الفعلية الماضى فعلها لفظًا ومعنًى، ومن دخولِها على المستقبل الآية السابقة، وقيل: إنه على حد: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِۚ﴾[٦١٤].

(السين)[٦١٥]

حرف يَختص بالمضارع، ويُخلصه للاستقبال، ويتنَزل منه منْزلة الجزاء، فلذا لَم تعمل فيه.

وذهب البصريون إلَى أن مدة الاستقبال معه أضيق منها مع (سوف)، وعبارة المعربين: حرف تنفيس، ومعناها: حرف توسع؛ لأنَّها نقلت المضارع من الزمن الضيق -وهو الْحَال- إلَى الزمن الواسع، وهو الاستقبال.

وذكر بعضهم أنَّها قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال؛ كقوله تعالى: ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ﴾[٦١٦] الآية، ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾[٦١٧] الآية؛ لأن ذلك إنَّما نزل بعد قولِهم: ﴿مَا وَلَّىٰهُمۡ﴾[٦١٨]، فجاءت السين إعلامًا بالاستمرار لا بالاستقبال.

قال ابن هشام[٦١٩]: وهذا لا يعرفه النحويون، بل الاستمرار مستفاد من المضارع، والسين باقية على الاستقبال؛ إذ الاستمرار إنَّما يكون فِي المستقبل.

---

(٦١٤) سورة الكهف: ٩٩.

(٦١٥) "معاني الحروف" (ص ٤٢)، "مغنِي اللبيب" (١/ ١٣٨).

(٦١٦) سورة النساء: ٩١.

(٦١٧) سورة البقرة: ١٤٢.

(٦١٨) سورة البقرة: ١٤٢.

(٦١٩) (١/ ١٣٨).

قال: وزعم الزمَخْشري أنَّها إذا دخلت على فعل مَحبوب أو مكروه؛ أفادت أنه واقع لا مَحالة، ولَم أر من فهم وجه ذلك، ووجهه: أنَّها تفيد الوعد بِحصول الفعل، فدخولُها على ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتضًى لتوكيده وتثبيت معناه.

(سوف)[٦٢٠]

كالسين، وأوسع زمانًا منها عند البصريين؛ لأن كثرة الحروف تدل على كثرة الْمَعنَى، ومرادفة لَهَا عند غيرهم، وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها؛ نَحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾[٦٢١].

قال أبو حيان: وإنَّما امتنع إدخال اللام على السين كراهة توالي الْحَركات، [كـ] فِي: (لسيدحرج)، ثُمَّ طرد الباقي.

قال ابن بابشاذ: والغالب على (سوف) استعمالُها فِي الوعيد والتهديد، وعلى السين استعمالُها فِي الوعد، وقد تُستعمل (سوف) فِي الوعد، والسين فِي الوعيد.

(سواء)[٦٢٢]

- تكون بِمعنَى مستوٍ، فتُقصر مع الكسر؛ نَحو: ﴿**مَكَانًا سِوًى**﴾[٦٢٣]، وتُمد مع الفتح؛ نَحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[٦٢٤].
- وبِمعنَى الوصل، فيمد مع الفتح فِي نَحو: ﴿فِى سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾[٦٢٥].
- وبِمعنَى التمام، فكذلك نَحو: ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً﴾[٦٢٦]؛ أي: تَمامًا.

ويَجوز أن يكون منه:﴿وَٱهْدِنَآ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلصِّرَٰطِ﴾[٦٢٧].

---

(٦٢٠) "معاني الحروف" (ص ١٠٩)، "الصاحبِي" (ص ٢٣٠)، "مغنِي اللبيب" (١/ ١٣٩).

(٦٢١) سورة الضحى: ٥.

(٦٢٢) "معاني الحروف" (ص ١٠٩)، "الصاحبِي" (ص ٢٣٠)، "مغنِي اللبيب" (١/ ١٣٩).

(٦٢٣) سورة طه: ٥٨.

(٦٢٤) سورة البقرة: ٦.

(٦٢٥) سورة الصافات: ٥٥.

(٦٢٦) سورة فصلت: ١٠.

(٦٢٧) سورة ص: ٢٢.

ولَم ترد فِي القرآن بِمعنَى (غير).

(ســاء)

فعل للذم، لا يتصرف.

(سبحان)

مصدر بمعنَى التسبيح، لازم النصب والإضافة إلَى مفرد ظاهر؛ نَحو: ﴿وَسُبۡحَانَ ٱللَّهِ﴾(٦٢٨)، ﴿سُبۡحَانَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ﴾(٦٢٩)، أو مضمر؛ نَحو: ﴿سُبۡحَانَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٞ﴾(٦٣٠)، ﴿سُبۡحَانَكَ لَا عِلۡمَ لَنَآ﴾(٦٣١)، وهو مِمَّا أُميت فعله.

أخرج ابن أَبِي حاتِم عن ابن عباس فِي وقوله: ﴿سُبۡحَانَ ٱللَّهِ﴾؛ قال: "تنْزيه الله نفسه عن السوء"(٦٣٢).

(ظـن)

أصله للاعتقاد الراجح؛ كقوله تعالى: ﴿إِن ظَنَنَآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾(٦٣٣).

وقد تُستعمل بِمعنَى اليقين؛ كقوله تعالى:﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ﴾(٦٣٤).

وقال الزركشي فِي "البرهان"(٦٣٥): للفرق بينهما فِي القرآن ضابطان:

أحدهُما: أنه حيث وجد الظن مَحمودًا مثابًا عليه؛ فهو اليقين، وحيث وجد مذمومًا متوعدًا

---

(٦٢٨) سورة يوسف: ١٠٨.

(٦٢٩) سورة الإسراء: ١.

(٦٣٠) سورة النساء: ١٧١.

(٦٣١) سورة البقرة: ٣٢.

(٦٣٢) قال في غاية البيان :"ضعيف: أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٤/ ١١٢٣، ١٣٦١رقم٦٣١٤، ٧٧٢٦) و(٦/ ١٧٨٥رقم١٠٠٦٢) و(٨/ ٢٥٤٩رقم١٤٢٣٨) والمحاملي في الأمالي (٣٨٢رقم٤٣٩) من طريقين عن حفص بن غياث ثنا الحجاج عن ابن أبي ملكية عن ابن عباس عنه به .

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (١/ ٢٦٩) لعبد بن حميد .

وإسناده ضعيف؛ فيه الحجاج بن أرطأة، صدوق كثير الخطأ والتدليس"اهـ.

(٦٣٣) سورة البقرة: ٢٣٠.

(٦٣٤) سورة البقرة: ٤٦.

(٦٣٥) (٤/ ١٥٦).

عليه بالعقاب؛ فهو الشك.

والثاني: أن كل ظن يتصل بعده (أنْ) الخفيفة فهو شك؛ نحو: ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ﴾(٦٣٦)، وكل ظن يتصل به أنَّ المشددة فهو يقين؛ كقوله: ﴿إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ﴾(٦٣٧)، ﴿وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلْفِرَاقُ﴾(٦٣٨)، وقرئ: ﴿وأيقن أنه الفراق﴾، والْمَعنَى فِي ذلك: (أنَّ) المشددة للتأكيد، فدخلت على اليقين، والخفيفة بخلافها، فدخلت فِي الشك، ولهذا دخلت الأولى فِي نَحو: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾(٦٣٩)، ﴿وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾(٦٤٠)، والثانية فِي الحسبان؛ نَحو: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾(٦٤١).

ذكر ذلك الراغب فِي "تفسيره".

وأورد على هذا الضابط: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ﴾(٦٤٢).

وأجيب: بأنَّها هنا اتصلت بالاسم، وهو ملجأ، وفِي الأمثلة السابقة اتصلت بالفعل. ذكره فِي "البرهان"؛ قال: فتمسك بِهذا الضابط، فهو من أسرار القرآن.

(على)(٦٤٣)

● **حرف جر له معان:**

أشهرها: الاستعلاء حسًّا أو معنًى؛ نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾(٦٤٤)، ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا

---

(٦٣٦) سورة الفتح: ١٢.

(٦٣٧) سورة الحاقة: ٢٠.

(٦٣٨) سورة القيامة: ٢٨.

(٦٣٩) سورة مُحَمَّد: ١٩.

(٦٤٠) سورة الأنفال: ٦٦.

(٦٤١) سورة المائدة: ٧١.

(٦٤٢) سورة التوبة: ١١٨.

(٦٤٣) "معاني الحروف" (ص ١٠٧)، "الصاحبِي" (ص ٢٣٤)، "مغنِي اللبيب" (١/ ١٤٢).

(٦٤٤) سورة المؤمنون: ٢٢.

فَانِ﴾[٦٤٥]، ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[٦٤٦]، ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنۢبٌ﴾[٦٤٧].

ثانيها: للمصاحبة؛ كـ (مع)؛ نحو: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾[٦٤٨]؛ أي: مع حبه، ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾[٦٤٩].

ثالثها: الابتداء؛ كـ (من)؛ نحو: ﴿إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾[٦٥٠]؛ أي: من الناس، ﴿لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ۝ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ﴾[٦٥١]؛ أي: منهم؛ بدليل: «**احفظ عورتك إلا من زوجتك**»[٦٥٢].

---

(٦٤٥) سورة الرحمن: ٢٦.

(٦٤٦) سورة البقرة: ٢٥٣.

(٦٤٧) سورة الشعراء: ١٤.

(٦٤٨) سورة البقرة: ١٧٧.

(٦٤٩) سورة الرعد: ٦.

(٦٥٠) سورة المطففين: ٢.

(٦٥١) سورة المؤمنون: ٥-٦.

(٦٥٢) قال في غاية البيان :"حسن: أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١/ ٢٨٧رقم١١٠٦) ومن طريقه ابن المنذر في الأوسط (١/ ٣٢٣رقم٢٥٦) وكذا الطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ٤١٢رقم٩٨٩) وأخرجه أحمد في المسند (٥/ ٣،٤) وأبو داود في السنن (٤/ ٤٠رقم٤٠١٧) والترمذي في السنن (٥/ ٩٧رقم٢٧٦٩) والنسائي في السنن الكبرى (٥/ ٣١٣رقم٨٩٧٢) وابن ماجه في السنن (١/ ٦١٨رقم١٩٢٠) والروياني في المسند (٢/ ١٠٧، ١١٩رقم٩١١،٩٣٤) والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٨٥٤رقم٨٦٣) والطحاوي في شرح المشكل (٣/ ٤١٣) والخرائطي في مكارم الأخلاق (٦٩رقم١٣٣-المنتقى) والطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ٤١٢،٤١٣رقم٩٩٠-٩٩٤) والحاكم في المستدرك (٤/ ١٩٩) وأبو نعيم في حلية الأولياء (٧/ ١٢١) والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ١٩٩) وفي (٢/ ٢٢٥) وفي (٧/ ٩٤) وفي شعب الإيمان (٦/ ١٥٠رقم٧٧٥٣) ومن طريقه الحافظ في التغليق (٢/ ١٦١) وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٣/ ٢٦١) والحافظ في التغليق (٢/ ١٥٩) من طرق عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ.

قال الترمذي :"هذا حديث حسن".

وقال الحاكم :"هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه".

وقال الحافظ في التغليق (٢/ ١٦٠) :" هو إسناد صحيح إلى بهز وأما بهز فاختلف فيه".

رابعها: التعليل؛ كـ (اللام)؛ نَحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾(٦٥٣)؛ أي: لِهدايته إياكم.

خامسها: الظرفية؛ كـ (فِي)؛ نَحو: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾(٦٥٤)؛ أي: فِي حين، ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾(٦٥٥)؛ أي: في زمن ملكه.

سادسها: معنَى الباء؛ نحو: ﴿**حَقِيقٌ عَلَيَّ أَن لاَّ أَقُولَ**﴾(٦٥٦)؛ أي: بأن أقول؛ كما قرأ أبي.

● **فائدة:**

هي فِي نَحو: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾(٦٥٧)؛ بِمعنَى: الإضافة والإسناد؛ أي: أضف توكلك وأسنده إليه، كذا قيل، وعندي أنَّها فيه بِمعنَى باء الاستعانة، وفِي نَحو: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾(٦٥٨)؛ لتأكيد التفضل لا الإيْجَاب والاستحقاق، وكذا فِي نَحو: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾(٦٥٩) لتأكيد الْمُجازاة.

قال بعضهم: إذا ذُكرت النعمة فِي الغالب مع الحمد لَم تُقترن بـ (على)، وإذا أُريدت النعمة أُتي بِها، ولهذا كان ﷺ إذا رأى ما يعجبه قال: «**الْحَمد لله الذي بنعمته تتم الصالِحات**»، وإذا

والحديث أشار إليه البخاري حيث أخرجه في الصحيح كتاب الغسل باب من اغتسل عرياناً وحده معلقاً بصيغة الجزم وقال بهز عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ :"الله أحق أن يستحيا منه من الناس".

قال الحافظ في فتح الباري (١/ ٣٨٦) :" قد أخرجه أصحاب السنن وغيرهم من طرق عن بهز وحسنه الترمذي وصححه الحاكم وقال ابن أبي شيبة حدثنا يزيد بن هارون حدثنا بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال قلت يا نبي الله عوراتنا ما نأتي منها وما نذر قال أحفظ عورتك الا من زوجتك أو ما ملكت يمينك قلت يا رسول الله أحدنا إذا كان خاليا قال الله أحق أن يستحيي منه من الناس فالإسناد إلى بهز صحيح ولهذا جزم به البخاري وأما بهز وأبوه فليسا من شرطه"اهـ.

(٦٥٣) سورة البقرة ١٨٥.

(٦٥٤) سورة القصص: ١٥.

(٦٥٥) سورة البقرة: ١٠٢.

(٦٥٦) سورة الأعراف: ١٠٥.

(٦٥٧) سورة الفرقان: ٥٨.

(٦٥٨) سورة الأنعام: ١٢.

(٦٥٩) سورة الغاشية: ٢٦.

رأى ما يكره؛ قال: «**الْحَمد لله على كل حال**»[٦٦٠].

(عـن)[٦٦١]

حرف جر له معان:

أشهرها: الْمُجاوزة؛ نحو: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾[٦٦٢]؛ أي: يجاوزونه ويبعدون عنه.

ثانيها: البدل؛ نحو:﴿لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾[٦٦٣].

ثالثها: التعليل؛ نحو:﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ﴾[٦٦٤]؛ أي: لأجل

---

(٦٦٠) قال في غاية البيان :"حسن: أخرجه ابن ماجه في السنن (٤/ ٢٥٠رقم٣٨٠٣) والطبراني في المعجم الأوسط (٦/ ٣٧٥رقم٦٦٦٣) وفي الدعاء (٣/ ١٥٩٥رقم١٧٦٩) وابن السني في عمل اليوم والليلة (٣٣٤رقم٣٧٨) والحاكم في المستدرك (١/ ٦٧٧) وعنه البيهقي في شعب الإيمان (٤/ ٩١رقم٤٣٧٥) وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٨/ ٣٦٠) من طريق هشام بن خالد نا الوليد بن مسلم حدثني زهير بن محمد عن منصور بن عبد الرحمن عن أمه صفية بنت شيبة عن عائشة عنها به .

وله شاهد من حديث علي بن أبي طالب: أخرجه البزار في المسند (٢/ ١٦٦رقم٥٣٣) من طريق يحيى بن أبي بكير نا إسرائيل عن محمد بن عبد الله بن أبي رافع عن أبيه عن عمه عبيد الله بن أبي رافع عن علي مرفوعاً .

قال البزار :" هذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي بن أبي طالب ﷺ إلا بهذا الإسناد".

وله شاهد مرسل: أخرجه أبو بكر الخرائطي في فضيلة الشكر (٤٢رقم٣٢) والطبراني في الدعاء (٣/ ١٥٩٦رقم١٧٧٠) من طريقين عن حبيب بن أبي ثابت عن النبي ﷺ مرسلاً.

وهذه الطرق كلها لا تخلو من ضعف لكن الحديث بمجموعها يبلغ درجة الحسن لغيره كما بينه الألباني رحمه الله تعالى في السلسلة الصحيحة (١/ ١/ ٥٣٠رقم٢٦٥) "اهـ.

(٦٦١) "معاني الحروف" (ص ٩٤)، "الصاحبي" (ص ٢٣٣)، "مغني اللبيب" (١/ ١٤٧).

(٦٦٢) سورة النور: ٦٣.

(٦٦٣) سورة البقرة: ٤٨.

(٦٦٤) سورة التوبة: ١١٤.

موعدة،﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾(٦٦٥)؛ أي: لقولك.

رابعها: بمعنَى (على)؛ نحو:﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾(٦٦٦)؛ أي: عليها.

خامسها: بمعنَى (من)؛ نحو:﴿يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾(٦٦٧)؛ أي: منهم؛ بدليل:﴿فَنُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا﴾(٦٦٨).

سادسها: بمعنَى (بعد)؛ نحو:﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾(٦٦٩)؛ بدليل أن فِي آية أخرى:﴿مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾(٦٧٠)،﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾(٦٧١)؛ أي: حالة بعد حالة.

(عسى)(٦٧٢)

فعل جامد لا يتصرف، ومن ثَمَّ ادعى قوم أنه حرف.

ومعناه: الترجي فِي الْمَحبوب، والإشفاق فِي المكروه، وقد اجتمعا فِي قوله تعالى:﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ﴾(٦٧٣).

قال ابن فارس: وتأتي للقرب والدنو؛ نحو: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾(٦٧٤).

وقال الكسائي: كل ما فِي القرآن من (عسى) على وجه الخبر فهو موحد كالآية السابقة، ووحد (عسى) على معنَى: الأمر أن يكون كذا، وما كان على الاستفهام؛ فإنه يُجمع؛ نحو:﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ﴾(٦٧٥).

---

(٦٦٥) سورة هود: ٥٣.

(٦٦٦) سورة مُحَمَّد: ٣٨.

(٦٦٧) سورة التوبة: ١٠٤.

(٦٦٨) سورة المائدة: ٢٧.

(٦٦٩) سورة المائدة: ١٣.

(٦٧٠) سورة المائدة: ٤١.

(٦٧١) سورة الانشقاق: ١٩.

(٦٧٢) "الصاحبِي" (ص ٢٣٧)، "مغنِي اللبيب" (١/ ١٥١).

(٦٧٣) سورة البقرة: ٢١٦.

(٦٧٤) سورة النمل: ٧.

(٦٧٥) سورة مُحَمَّد: ٢٢.

قال أبو عبيدة: معناه: هل عدوتم ذلك؟ وهل جُزتُموه؟

وأخرج ابن أبي حاتم والبيهقي وغيرهما عن ابن عباس؛ قال: «كل (عسى) فِي القرآن فهي واجبة»[٦٧٦].

وقال الشافعي: يقال: عسى من الله واجبة.

وفِي "الكشاف" فِي سورة التحريْم: عسى إطماع من الله تعالى لعباده وفيه وجهان:

أحدهُما: أن يكون على ما جرت به عادة الجبابرة من الإجابة بـ (لعل) و(عسى) ووقوع ذلك منهم موقع القطع والبت.

والثاني: أن يكون جيء به تعليمًا للعباد أن يكونوا بين الخوف والرجاء.

وفِي "البرهان"[٦٧٧]: (عسى) و(لعل) من الله واجبتان، وإن كانتا رجاء وطمعًا فِي كلام الْمَخلوقين؛ لأن الخلق هم الذين يعرض لَهم الشكوك والظنون، والباري منَزه عن ذلك.

والوجه فِي استعمال هذه الألفاظ أن الأمور الممكنة لَما كان الخلق يشكون فيها ولا يقطعون على الكائن منها، والله يعلم الكائن منها على الصحة؛ صارت لَهَا نسبتان: نسبة إلَى الله تسمى: نسبة قطع ويقين، ونسبة إلَى المخلوقين تسمى: نسبة شك وظن.

فصارت هذه الألفاظ لذلك ترد تارة بلفظ القطع؛ بحسب ما هي عليه عند الله تعالى؛ نحو: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾[٦٧٨]، وتارة بلفظ الشك؛ بحسب ما هي عليه عند الخلق؛ نحو: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ﴾[٦٧٩]، ونحو: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[٦٨٠]، وقد علم الله حال إرسالِهما ما يفضي إليه حال فرعون، لكن ورد اللفظ بصورة ما يختلج فِي نفس موسى وهارون من الرجاء والطمع.

ولَما نزل القرآن بلغة العرب؛ جاء على مذاهبهم فِي ذلك، والعرب قد تُخرج الكلام

---

(٦٧٦) قال في غاية البيان :" حسن : أخرجه ابن جرير في التفسير (١٠/ ٩٤) والبيهقي في السنن الكبرى (٩/ ١٣) من طريقين عن عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس عنه به ."اهـ .

(٦٧٧) (٤/ ١٥٨).

(٦٧٨) سورة المائدة: ٥٤.

(٦٧٩) سورة المائدة: ٥٢.

(٦٨٠) سورة طه: ٤٤.

المتيقن فِي صورة المشكوك لأغراض.

(عند)[٦٨١]

● **ظرف مكان تُستعمل فِي الْحُضور والقرب:**

– سواء كانا حسيين؛ نحو: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾[٦٨٢]،﴿عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ۝١٤ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾[٦٨٣].

– [أم] معنويين؛ نحو: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾[٦٨٤]، ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ﴾[٦٨٥]، ﴿فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ﴾[٦٨٦]، ﴿أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾[٦٨٧]، ﴿ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا فِى ٱلْجَنَّةِ﴾[٦٨٨]، فالمراد فِي هذا الآيات: قرب التشريف ورفعة الْمنْزلة.

ولا تُستعمل إلا ظرفًا، أو مَجرورة بـ (من) خاصة؛ نحو: ﴿فَمِنْ عِندِكَ﴾[٦٨٩]، ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾[٦٩٠].

وتعاقبها (لدى) و(لدن)؛ نحو:﴿لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾[٦٩١]،﴿لَدَا ٱلْبَابِ﴾[٦٩٢]،﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾[٦٩٣].

---

(٦٨١) "مغني اللبيب" (١/ ١٥٥).

(٦٨٢) سورة النمل: ٤٠.

(٦٨٣) سورة النجم: ١٤– ١٥.

(٦٨٤) سورة النمل: ٤٠.

(٦٨٥) سورة ص: ٤٧.

(٦٨٦) سورة القمر: ٥٥.

(٦٨٧) سورة آل عمران: ١٦٩.

(٦٨٨) سورة التحريم: ١١.

(٦٨٩) سورة القصص: ٢٧.

(٦٩٠) سورة البقرة: ٨٩.

(٦٩١) سورة غافر: ١٨.

(٦٩٢) سورة يوسف: ٢٥.

(٦٩٣) سورة آل عمران: ٤٤.

وقد اجتمعتا فِي قوله:﴿ءَاتَيۡنَٰهُ رَحۡمَةٗ مِّنۡ عِندِنَا وَعَلَّمۡنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلۡمٗا﴾[٦٩٤]، ولو جيء فيهما بـ (عند) أو (لدن) صح، لكن تُرك دفعًا للتكرار، وإنَّما حسن تكرار (لدى) فِي﴿وَمَا كُنتَ لَدَيۡهِمۡ﴾ لتباعد ما بينهما.

وتفارق (عند) و(لدى): (لدن)؛ من ستة أوجه:

- فـ (عند) و(لدى) تصلح فِي محل ابتداء غاية وغيرها، ولا تصلح (لدن) إلا فِي ابتداء غاية.

- و(عند) و(لدى) يكونان فضلة؛ نحو:﴿وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٞ﴾[٦٩٥]،﴿وَلَدَيۡنَا كِتَٰبٞ يَنطِقُ بِٱلۡحَقِّ﴾[٦٩٦]، و(لدن) لا تكون فضلة.

- وجر (لدن) بـ (من) أكثر من نصبها، حتَّى إنَّها لَم تَجئ فِي القرآن منصوبة، وجر (عند) كثير، وجر (لدى) مُمْتنع.

- و(عند) و(لدى) يعربان، و(لدن) مبنية فِي لغة الأكثرين.

- و(لدن) قد لا تضاف، وقد تضاف للجملة؛ بخلافهما.

- **وقال الراغب**[٦٩٧]: (لدن) أخص من (عند) وأبلغ؛ لأنه يدل على ابتداء نِهاية الفعل. انتهى.

و(عند) أمكن من (لدى) من وجهين:

- أنَّها تكون ظرفًا للأعيان والمعاني؛ بخلاف (لدى).

- و(عند) تُستعمل فِي الحاضر والغائب، ولا تُستعمل (لدى) إلا فِي الْحَاضر، ذكرهما ابن الشجري وغيره.

(غير)[٦٩٨]

اسم ملازم للإضافة والإبْهام، فلا تتعرف ما لَم تقع بين ضدين.

---

(٦٩٤) سورة الكهف: ٦٥.

(٦٩٥) سورة ق: ٤.

(٦٩٦) سورة المؤمنون: ٦٢.

(٦٩٧) "المفردات" (ص ٤٤٩).

(٦٩٨) "الصاحبِي" (ص ٢٣٨)، "مغنِي اللبيب" (١/ ١٥٧).

وفِي "المفردات"[٦٩٩] للراغب: (غير) تقال على أوجه:

الأول: أن تكون للنفي الْمُجرد من غير إثبات معنًى به؛ نحو: (مررت برجل غير قائم)؛ أي: لا قائم؛ قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى﴾[٧٠٠]، ﴿وَهُوَ فِي ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾[٧٠١].

الثاني: بمعنَى (إلا)، فيستثنَى بها وتوصف به النكرة؛ نحو: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾[٧٠٢]، ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[٧٠٣].

الثالث: لنفي الصورة من غير مادتِها؛ نحو: (الْمَاء إذا كان حارًّا غيره إذا كان باردًا)، ومنه قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾[٧٠٤].

الرابع: أن يكون ذلك متناولاً لذات؛ نحو: ﴿بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾[٧٠٥]، ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا﴾[٧٠٦]، ﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ﴾[٧٠٧]، ﴿يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾[٧٠٨]. انتهى.

(الفاء)[٧٠٩]

ترد على أوجه:

- **أحدها: أن تكون عاطفة، فتفيد ثلاثة أمور:**

– **أحدها:** الترتيب معنويًّا كان؛ نحو: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾[٧١٠]، أو ذكريًّا: وهو عطف

---

(٦٩٩) (ص ٣٦٨).

(٧٠٠) سورة القصص: ٥٠.

(٧٠١) سورة الزخرف: ١٨.

(٧٠٢) سورة الأعراف: ٨٥.

(٧٠٣) سورة فاطر: ٣.

(٧٠٤) سورة النساء: ٥٦.

(٧٠٥) سورة الأنعام: ٩٣.

(٧٠٦) سورة الأنعام: ١٦٤.

(٧٠٧) سورة يونس: ١٥.

(٧٠٨) سورة مُحَمَّد: ٣٨.

(٧٠٩) معاني الْحروف (ص٤٣)، مغنِي اللبيب (١/ ١٦١).

مفصل على مجمل؛ نحو: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾(٧١١).

- **ثانيها**: التعقيب، وهو فِي كل شيء بحسبه، وبذلك ينفصل عن التراخي فِي نحو: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾(٧١٢)، ﴿خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً﴾(٧١٣).

- **ثالثها**: السببية غالبًا؛ نحو: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾(٧١٤)،﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾(٧١٥).

وقد تجيء لِمُجرد الترتيب؛ نحو:﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ ﴿٢٦﴾ فَقَرَّبَهُۥٓ إِلَيْهِمْ﴾(٧١٦)،﴿فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ فَصَكَّتْ﴾(٧١٧).

الوجه الثاني: أن يكون لِمُجرد السببية من غير عطف؛ نحو: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴿١﴾ فَصَلِّ﴾(٧١٨)؛ إذا لا يُعطف الإنشاء على الخبر، وعكسه.

الثالث: أن تكون رابطة للجواب، حيث لا يصلح لأن يكون شرطًا؛ بأن كان جملة اسمية؛ نحو:﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾(٧١٩)، أو فعلية فعلها جامد؛ نحو:﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن﴾(٧٢٠)،﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾(٧٢١)، أو إنشائي؛ نحو:﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾(٧٢٢)، واجتمعت الاسمية والإنشائية فِي قوله: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُم بِمَآءٍ

---

(٧١٠) سورة القصص: ١٥.

(٧١١) سورة البقرة: ٣٦.

(٧١٢) سورة الحج: ٦٣.

(٧١٣) سورة المؤمنون: ١٤.

(٧١٤) سورة القصص: ١٥.

(٧١٥) سورة البقرة: ٣٧.

(٧١٦) سورة الذاريات: ٢٦- ٢٧.

(٧١٧) سورة الذاريات: ٢٩.

(٧١٨) سورة الكوثر: ١- ٢.

(٧١٩) سورة المائدة: ١١٨.

(٧٢٠) سورة الكهف: ٣٩- ٤٠.

(٧٢١) سورة البقرة: ٢٧١.

(٧٢٢) سورة آل عمران: ٣١.

مَّعِينٍ﴾[٧٢٣]، أو ماض لفظًا ومعنًى؛ نحو: ﴿إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُۚ﴾[٧٢٤]، أو مقرون بحرف استقبال؛ نحو: ﴿مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ﴾[٧٢٥].

وكما تربط الجواب بشرطه، تربط شبه الجواب بشبه الشرط؛ نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ إلَى قوله:﴿فَبَشِّرۡهُم﴾[٧٢٦].

الوجه الرابع: أن تكون زائدة، وخرَّج عليه الفارسي:﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ﴾[٧٢٧].

الخامس: أن تكون للاستئناف، وخرَّج عليه:﴿كُن فَيَكُونُ﴾[٧٢٨] بالرفع.

---

(٧٢٣) سورة الملك: ٣٠.

(٧٢٤) سورة يوسف: ٧٧.

(٧٢٥) سورة المائدة: ٥٤.

(٧٢٦) سورة آل عمران: ٢١.

(٧٢٧) سورة الزمر: ٦٦.

(٧٢٨) سورة البقرة: ١١٧.